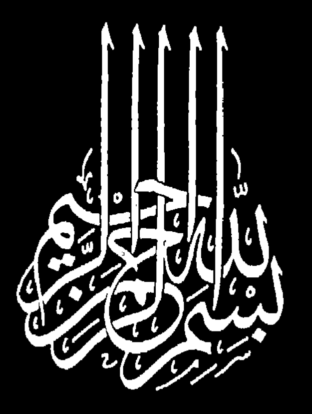


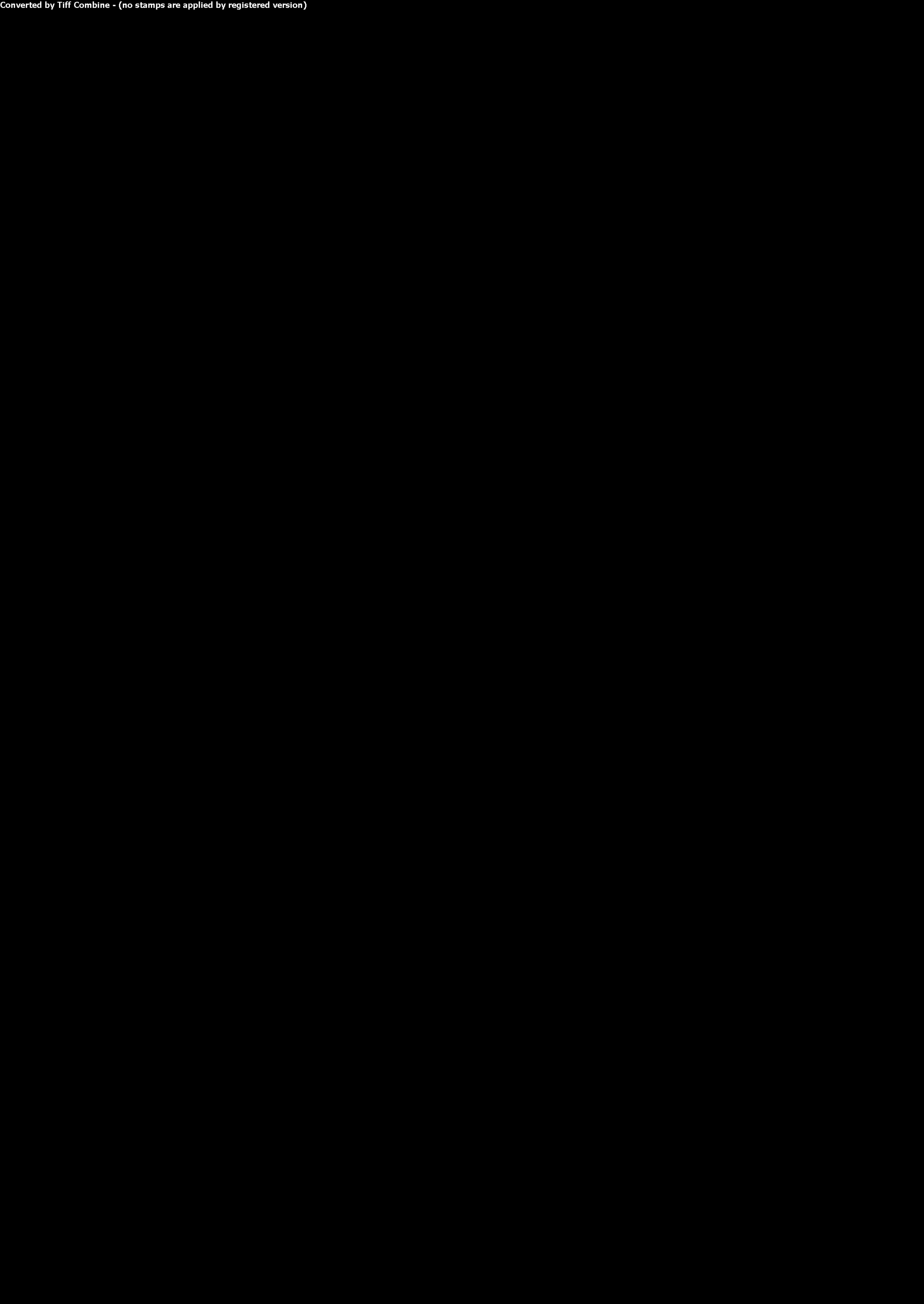
الشيخ أحمد الجابر الصباح
ومسألة الحدود الكويتية

د. يعقوب يوسف الغنيم

الشيخ أحمد الجابر الصباح
ومسألة الحدود الكويتية

الكويت ١٩٩٩م


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

تعرضت الكويت ولا تزال تتعرض إلى كثير من الافتراءات والدسائس ، وعانت كثيرا من الذين يحاولون -دائما- الإساءة إلى سمعتها ، أو الانتقاض من قدرها ، ولكنها بفضل جهود أبنائها من حكام ومحكومين كانت تواجه بكل صلابة أولئك المتحاملين عليها ، وتعري أفكارهم ، وتدحض أقوالهم بالحجة الواضحة .

وفي هذه الأيام نجد بعض الأبواق توجه صراخها إلى الكويت في حرب نفسية خاسرة ، فالأكاذيب مهما كثرت لا يمكن أن تُنسي الناس الحقائق ، والدسائس مهما زُينت لا يمكنها أن تجعل الناس يؤمنون بالدجال .

إن هذه الطوابير الحاقدة التي وقفت في صف الباطل تكيد للكويت ، وتحاول إلحاق الأذى بها ، وتختلق الأكاذيب ، وتزيف حقائق التاريخ من أجل تزيين الباطل الذي يجلل سادتهم الذين دفعوهم إلى هذه المواقف ودفعوا لهم أجرتهم في مقابل ذلك كله ، إن هذه الطوابير لن تصل إلى ما يهدف إليه أولئك المرجفون ، ولكنها سوف تبوء بالفشل والندم ، فالمسيرة الكويتية واضحة ، وتاريخها ناصع جلي ، مفتوحة يستطيع المرء فيها أن يصل إلى الحقيقة التي يريد معرفتها دون كبير جهد ، وكل ما قيل وما سوف يقال من ترهات يراد بها الإساءة إلى هذا الوطن فإنها لن تمكن أعداء الكويت من الوصول إلى أهدافهم .

إن مسألة الحدود الكويتية من أهم المسائل التي واجهت المسؤولين هنا ، ومع ذلك فإن هؤلاء المسؤولين قد أخذوا على عاتقهم العمل الجاد من أجل حل هذه المسألة دون أن تؤثر في مسيرة الحياة السياسية أو الاقتصادية أو

التنموية في البلاد ، بل سار كل ذلك جنبا إلي جنب في حرص على مستقبل الوطن وعلى حفظ كرامته وكرامة أهله .

ولقد كانت الفترة التي حكم فيها الكويت المغفور له الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠م) من أهم الفترات التي مر بها تاريخ الكويت ، فقد كانت فيها مسألة الحدود من المسائل الملحة التي تحتاج إلى تبصّر وقوة استعداد للحوار الذي يستند إلى الأدلة القاطعة ، وكانت فيها - في الوقت نفسه- مسائل أخرى ذات أهمية كبرى تتعلق بتنمية البلاد عن طريق العناية بالتربية والصحة والمرافق العامة والعمران وغير ذلك من الأمور المهمة التي سار العمل فيها بكل جد مستغلا فرصة توافر المال نتيجة اكتشاف النفط وبدء تصديره بحيث لم يصل عهد الشيخ أحمد الجابر إلى منتهاه إلا وقد وصلت البلاد إلى مستوى عظيم في فترة تعتبر من الفترات القصيرة في أعمار الأمم .

والشيخ أحمد الجابر الذي قاد الكويت في تلك الحقبة هو الآخر تعرض إلى كثير من الأقاويل التي لم يكن مطلقوها يقصدون الإساءة إلى الشيخ بقدر ما يريدون تشويه النظام الذي يمثله والوطن الذي يتولى قيادته . ومع ذلك فقد مضى التاريخ في طريقه يثبت الحقائق وينفي الأكاذيب ، فانكشف الزيف وسقط القناع عن وجوه المغرضين .

وهذا الكتاب يتناول شيئا عما ذكرناه آنفا ، نشارك فيه إخواننا من أبناء الكويت الذين تصدوا للدفاع عن تاريخها وسلامة مواقفها ، ونزيح الغموض عن بعض الأمور التي نرى أن الوقت قد آن لإزاحة ذلك الغموض عنها ،

وليس هذا هو كل ما يجب أن يقال لصالح الوطن ، إذ أن هناك الكثير مما ينبغي أن يثار من أجل الرد على مناوئيه . ومن أجل تقديم صورته النقية لمن يحتاج إلى معرفة الحقيقة .

حفظ الله الكويت .

د . يعقوب يوسف الغنيم

البداية

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق ، وتحدها من الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية .

ونظرا لوقوع الكويت بين خطي العرض ٢٨,٣٠ - ٠٦, ٣٠ شمال خط الاستواء ، وخطي الطول ٤٦,٣٠ - ٤٩,٠٠ شرق خط جرنتش فإن مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة .

وتبلغ المساحة الكلية للبلاد حوالي ١٨٠٠٠ كيلومترا مربعا . ومن الناحية الجغرافية يتكون السطح في معظمه من سهول رملية منبسطة ينحدر تدريجيا من الغرب إلى الشرق ، وتوجد به بعض التلال منها : «تلال الزور» التي تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بالقرب من «الجهراء» ، و«تلال اللياح» وهي أطول وأكثر اتساعا من سابقتها ، وتلال «كراع المرو» وهي مليئة بالحصى المختلف الأحجام . وتوجد بعض الوديان الضحلة ، منها «وادي الباطن» الذي يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي عند الحدود مع العراق ، و«وادي الشقايا» الذي يوجد في الجنوب الغربي.[١]

ولقد كانت هذه الأرض التي وصفنا حدودها عامرة بالسكان على مر

(١) المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء ، ١٩٩٦ - العدد ٣٣

السنين ، وورد ذكر كثير من الأماكن المتناثرة على ثراها في كتب التاريخ ، وفي دواوين الشعر ، ومرت على ذلك الثرى أحداث ، وعاش عليه رجال نذكر منهم الصحابي سعد بن إياس والشاعر الفرزدق والراوية الأصمعي ، وعدد آخر من الرجال الذين ترددت أسماؤهم فيما ورد عن كاظمة ، وبرقان ، والعدان ، وأوارة[1] ، وما ورد عن غيرها من أخبار تملأ كتب التاريخ . ولم تكن السكنى في هذه المنطقة قاصرة على أفراد ، بل كانت لقبائل شتى منها قبيلة بني تميم ، وبكر بن وائل وغيرهما من القبائل الأخرى .

لقد استمر بقاء هذه المجموعات التي عاشت على هذه الأرض زمنا حتى تفاعلت وأصبحت كتلة واحدة تمثل شعبا له خصوصيته ، وله استقلاله التام عن بقية الأجزاء في جزيرة العرب حتى إذا جاءت سنة ١٦١٣م وجدنا هذا الشعب يحول وضعه ووضع أرضه التي يعيش عليها إلى نظام واضح يأخذ شكل الإمارة ، ويتخذ له أميرا هو صباح الأول الذي ذكره الشيخ مبارك الصباح في رسالته المشهورة بقوله[2]: «الكويت أرض قفراء نزلها جدنا صباح عام ١٠٢٢ هجرية» (١٦١٣م) .

لقد مر الزمن ، وتحولت تلك الأرض القفراء إلى وطن مزدهر تجوب سفنه

(١) وفي منطقة تياس إلى الجنوب من العاصمة الكويتية دفن الصحابي الجليل العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه ، وكان أميرا المنطقة البحرين من قبل رسول الله ﷺ . ومن المعروف أن اسم البحرين كان يطلق على الجزء الواقع في شمال شرقي الجزيرة العربية ومنه الكويت .

(٢) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت من ١٨٩٩ حتى ١٩٤٩ ، المنشور في سنة ١٩٩٤م - إنجلترا ج٣ ص ٦٠٢ .

البحار ، ويملك الدفاع عن نفسه ، وله صلات متينة مع عدد من البلدان يزار أبناؤه ويزورون غيرهم ، وينتجون في مجالي التجارة والغوص على اللؤلؤ ما يغنيهم ، ويكفيهم ، ويقضي حوائجهم دون حاجة إلى معونة من أحد .

لقد دام وضع هذه البلاد مستقرا منذ سنة ١٦١٣م كما أشرنا سابقا .

وتعاقب أبناء صباح الحاكم الأول على حكمها حتى اليوم . لقد ارتفع شأن هذا الوطن الصغير ونال استقلاله في سنة ١٩٦١م ، وأصبح عضوا في كافة المؤسسات الدولية ، وأصبحت له علاقات دبلوماسية وتجارية مع عدد كبير من دول العالم ، ولا يزال أبناؤه يواصلون ما بدأه أجدادهم من حرص على كيان هذا الوطن ، واستعداد للذود عنه كلما دعا الأمر إلى ذلك .

* * *

بعد وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح في سنة ١٩٢١م تولى الحكم ابن أخيه الشيخ أحمد الجابر الصباح حتى توفاه الله في سنة ١٩٥٠م .

كان الشيخ أحمد الجابر الصباح رجلا متواضعا صبورا على الشدائد ، تعرضت البلاد في عهده إلى مشكلات كثيرة ولكنه تصدى لها بما عرف فيه من حنكة ودراية بطرق تسيير الأمور .

وهو الحاكم العاشر في سلسلة حكام الكويت كما قرر المؤرخون الذين رأوا أن أول حاكم للكويت هو صباح بن جابر الذي تولى الحكم حوالي سنة ١٧١٨م[١] . وهو الحاكم الثالث عشر بحسب ما ارتأيناه في كتابنا «الكويت

(١) انظر : النظام السياسي لدولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .

تواجه الأطماع»[1] إذ أنه ثبت بالأدلة الواضحة أن نشأة الكويت كانت في سنة ١٦١٣م وأن صباح بن جابر مسبوق بثلاثة من الحكام هم صباح بن عبدالله، وعبدالله بن صباح، وجابر بن عبدالله بن صباح. وهو ما يفسر قولنا إن الشيخ أحمد هو الحاكم الثالث عشر للكويت منذ نشأتها.

* * *

ولد الشيخ أحمد في سنة ١٨٨٥م[2]، وهي السنة التي كان يحكم الكويت فيها الشيخ عبدالله الثاني بن صباح (١٨٦٦ ـ ١٨٩٢م) وهو جده لأمه، وقد تعلم الشيخ القراءة والكتابة في كتاتيب الكويت، ونُشِّئ تنشأة كريمة.

* * *

ومنذ بداية عهده وهو يبذل الجهد في سبيل تقدم البلاد، ويسعى إلى تقدمها ورقيها، حتى صارت فترة حكمه فترة مليئة بالأحداث التي نذكر فيما يلي طرفا منها :

في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٢م عُقد اتفاق حدودي بين الكويت والمملكة العربية السعودية تم الاتفاق فيه على تحديد الحدود بين البلدين وهو الاتفاق الذي أطلق عليه اسم اتفاق العقير لأن الاجتماع الذي تمخض عنه تم في منطقة العقير ؛ شرقي المملكة العربية السعودية، وقد صادق على هذا الاتفاق كل من الشيخ أحمد الجابر الصباح، والملك عبدالعزيز آل سعود.

---

(١) ص ٤٠ .
(٢) نقلا عن مجلة البعثة في عددها الصادر في فبراير من سنة ١٩٥٠م. طبع أعدادها مركز البحوث والدراسات الكويتية ـ الكويت، طبعة ثانية في سنة ١٩٩٧م.

وفي عهده سنة ١٩٢٧م تم إنشاء أول مطار في الكويت ، وقد حطت به أول طائرة عام ١٩٢٨م .

وفي عهده - أيضا - تم تأسيس بلدية الكويت ، وافتتح أول بنك في الكويت في سنة ١٩٤٢م ، وأنشئ بيت الكويت في القاهرة سنة ١٩٤٥م ليرعى طلاب البعثات الكويتيين هناك . وتم تصدير أول شحنة من النفط الخام الكويتي في ٣٠/٦/١٩٤٦ . وتأسست أول مطبعة في الكويت سنة ١٩٤٧ .

وفي عهده ظهر النفط وذلك في سنة ١٩٣٨م ، وقد كان التنقيب عن النفط قد بدأ قبل الحرب العالمية الثانية في منطقة بحرة في شمالي البلاد سنة ١٩٣٦م ، ثم انتقل البحث إلى منطقة برقان في جنوبي العاصمة ، وهنا ظهرت بوادر النفط في سنة ١٩٣٨م كما ذكرنا آنفا ، وبظهوره دخلت البلاد عصراً جديداً من الرفاهية والتقدم .

وفي عهده دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر يضم ممثلين عن ملك الحجاز ، وسلطان نجد ، وملك الأردن ، وملك العراق ، وذلك لبحث المشكلات الدائرة بين هذه الدول ، وفي قصر دسمان بتاريخ ١٩٢٤م بدأ الاجتماع بحضور الشيخ أحمد ، ثم تم عقد عدة اجتماعات ، ومع أن المؤتمر لم ينجح في مهمته إلا أن الشيخ أدى كل ما يمكن من عمل في سبيل تيسير عمل المؤتمرين ، وسهر على راحتهم حتى حان موعد رحيلهم[1] .

---

(١) وقد أعجبت السلطات البريطانية بحسن رعاية الشيخ أحمد لهذا المؤتمر ، فأهدته مجموعة من الأواني الفضية تقديرا لما قام به . انظر : وثائق الممثلية البريطانية في الكويت رقم ١٥٩ في ٢٢ من سبتمبر ١٩٢٤م ، ج٦ ص٩٠ ، وفي كتابنا : ملامح من تاريخ الكويت تفصيل كامل عن هذا المؤتمر . ولم يرسل ملك الحجاز مندوبا عنه فتمت الاجتماعات من دونه .

وفي عهده حصلت معركة الرقعي سنة ١٩٢٨م ، وكان أحد زعماء قبيلة مطير ويسمى (علي بن عشوان) قد هجم على موضع يعسكر فيه بعض المسلحين الكويتيين في منطقة أم الرويسات (غربي البلاد بمحاذاة وادي الباطن) وقد أصيب الفريقان بخسائر ، ولكن رئيس الفريق الكويتي قتل فاستغل المهاجمون الفرصة ، ونهبوا ما وصلت إليه أيديهم من إبل وغنم . وقد بادرت الحامية الكويتية التي كانت تعسكر في الجهراء إلى ملاحقة الجناة وأرسلت إليهم ستين رجلا مسلحا ، أدركوهم في منطقة الرقعي ، وقد كان مع الكويتيين ١٢ سيارة هجموا بها على تلك المجموعة فأبادت السيارات عدداً كبيراً منهم ، وكان من سوء الطالع أن جرح قائد الحملة الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح ، وتورطت بعض السيارات في الرمال ، مما جعل أولئك المهزومين يعيدون الكرة على مهاجميهم الذي قاتلوا حتى نفدت ذخيرتهم ، مما جعلهم صيدا سهلا في أيدي أعدائهم ، الذين قتلوا عددا من الكويتيين غدرا بعد أن أعطوهم عهد الله وميثاقه بألا يمسوهم[1] .

وفي عهده - أيضا - تم عقد اتفاقية امتياز النفط في المنطقة المحايدة بالمشاركة مع المملكة العربية السعودية وذلك في سنة ١٩٢٤م . وأنشئت شركة لنقل الأفراد بالسيارات بين الكويت وما جاورها بتاريخ ١٩٢٦م .

(١) انظر : سيف مرزوق الشملان ، من تاريخ الكويت ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩م ص ٢٠٧ .

وقد نشرت مجلة كاظمة الكويتية في عددها الأول[1] لسنتها الأولى الصادر في يوليه من سنة ١٩٤٨ تحت عنوان : «نبأ هام خطير» ما يشبه الإعلان الرسمي عن هذا الحدث قالت في بدايته : «في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونية) ١٩٤٨ تم الاتفاق نهائيا بين صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر الصباح ، والشركة الأمريكية المستقلة المحدودة فيما يتعلق باستخراج الزيت من حصة الكويت في الأرض المحايدة» .

ثم تحدثت عن وقائع جلسة إبرام هذه الاتفاقية وما لحق ذلك من أنشطة احتفالية .

ولم يرحل الشيخ أحمد الجابر عن دنيانا في سنة ١٩٥٠م حتى شهد التقدم الذي عم البلاد ، وقرت عينه بما وصلت إليه من رقي وشهرة عالمية بحيث أصبحت محط الأنظار .

سنحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الكويت الموجودين على قيد الحياة اليوم ، فرأوا الشيخ أحمد الجابر رؤيا العين ، وبعضهم سنحت له فرصة أكثر رحابة ، فتمكن من غشيان مجلسه أو التحدث معه عن قرب ، فقد كان رحمه الله دمث الخلق ، بعيداً عن التكبّر حريصا على الاختلاط بشعبه ، يقول الشعر النبطي ويبادل أصدقاءه القصائد فيه ، محباً للرياضة وبخاصة الفروسية ، فهو فارس بارز من فرسان الكويت ، سبق له الاشتراك في بعض المعارك التي دارت بين الكويت ومناوئيها منذ عهد جده الشيخ مبارك الصباح ، كما كان

(١) أعاد مركز البحوث والدراسات الكويتية طبع هذا العدد بتاريخ الخامس من مايو سنة ١٩٩٩ بمناسبة احتفال رابطة الأدباء الكويتية بتكريم الأستاذ أحمد السقاف الذي كان رئيسا لتحرير مجلة كاظمة .

عن عمه الشيخ سالم الصباح في تسيير الأمور في الكويت في أثناء وجود الشيخ سالم في الجهراء[1] ، فاكتسب خبرة جيدة في هذا المجال .

وإلى جانب دماثة خلقه وقربه من الناس وسماحته فقد كان ذا شخصية قوية جديرة بالاحترام ، وإلى جانب تواضعه وحسن تعامله مع جلسائه وهدوء طبعه كان محتفظا بهيبة الإمارة ووقارها .

ولقد مرت في عهده أحداث كثيرة ، وأنجزت أعمال يحسب لصالح ذلك العهد إنجازها واستمرار بعضها إلى اليوم .

وكان مشهورا بالأناة والتبصّر في الأمور وعدم التسرع في اتخاذ القرار ، حريصا على معالجة أمور البلاد بالحكمة ، وإيثار الهدوء ، وكان إلى جانب ذلك عفيفا بعيدا عن ارتكاب المعاصي ، ولتمكن الطباع السليمة في نفسه ، حرص على أن تسود بلاده مكارم الأخلاق ، وذلك بتشدده في منع المسكرات ، ومحاربة الدعارة والفساد . وفي عهده أنشئت إدارة الأوقاف ، فقامت بدور كبير في تنظيم أمور الوقف ، والإشراف على المساجد ورعاية العاملين فيها ، فجاءت هذه الخطوة دليلا على اهتمامه بهذا المجال المهم من مجالات العمل في خدمة الدين الحنيف والعناية بأهله .

وكان للشيخ أحمد اهتمام فريد بالبيئة في وقت كانت العناية بهذا الأمر بعيدة عن الأذهان ، مما يدل على نظرته الصائبة إلى شؤون الحياة من حوله ، ورعايته الدائبة لكل ما يتعلق بوطنه ، فمن ذلك إصداره أمرا بعدم مطاردة

---

(١) معركة الجهراء سنة ١٩٢٠م .

الغزلان بالسيارات ، وكان ذلك الحيوان الجميل منتشرا في بداية الكويت ، واستغل عدد من الناس سياراتهم في مطاردته من أجل صيده ، ولما رأى الشيخ أن ذلك يؤثر في وجود الغزلان في البرية أمر بعدم الصيد بهذه الطريقة المفزعة للحيوان بغية الحفاظ على نوعه في بيئته التي يعيش فيها .

ومن اهتمام الشيخ أحمد بأمور البيئة أنه حينما رأى الناس يسارعون إلى اقتلاع شجيرات العرفج التي كانت تضفي على الصحراء جمالا وبخاصة في وقت الربيع ، أمر بالامتناع عن هذا العمل المضر ، وسمح لهم بقص أطراف تلك الشجيرات إن أرادوا شيئا منها لوقودهم أو إطعام حيواناتهم وسميت تلك الأطراف المقصوصة من شجيرات العرفج : القفاف[1] .

وحينما رأى الشيخ أبناء البلاد وهم يحرصون على ارتداء البشت (العباءة الرجالية المعروفة) مهما كانت إمكاناتهم المادية ، ووجد أن ذلك يكلف الفقراء غاليا . أصدر أمره بعدم ارتداء البشت ، وتقيد الكويتيون بهذا الأمر فترة طويلة إلى أن الجلت الضائقة ، فتساهل الشيخ في هذا الأمر ، وصار المطيقون يرتدون البشت ، بينما اعتاد غيرهم عدم ارتدائه .

وكان لهذا الأمر دوي كبير في المجتمع الكويتي ، وتناوله عدد من شعراء النبط منهم الشاعر إبراهيم خالد الديحاني الذي قال :

(١) لفظة القفاف في اللهجة مأخوذة من كلمة قف الشيء أخذ أعلاه ، وقد جاءت اللفظة اسما للمادة المقفوفة ، ومصدرا للفعل في الوقت نفسه .

قلت السبب هل كيف تمشون لا عاد
بشت يذريكم عن البرد وينه
قالوا تسَمَّعْ لاعد منك ياواد
عصر جديدْ وتَوِّنا داخلينه[1]

وعلى كل حال فقد كانت نظرة عطف من الحاكم إلى شعبه ، رغبة في رفع الأعباء التي لا داعي لها عنه .

ولم يكن أحمد الجابر منعزلاً عن أبناء شعبه ، بل كان مخالطاً لهم ، يغشى مجالسهم ، ويشاركهم في المناسبات ، وله منهم أصدقاء يبادلهم المودة ، وتجمعهم به لحظات الصفاء ، حين يجلسون تلك الجلسات الحميمة التي يتبادلون فيها مختلف الأحاديث وينشدون فيها أحلى الأشعار ، وكان يرد لهم زياراتهم التي يقومون بها إليه في أيام الأعياد الدينية والوطنية ، وهو ما سار عليه الأمراء الذين تولوا الحكم من بعده إلى اليوم حيث يقوم سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر بمثل تلك الزيارات ويشارك أبناء الشعب في أفراحهم وأتراحهم .

ولما كان الغوص على اللؤلؤ من أهم الأعمال التي سادت في الكويت خلال فترة حكم الشيخ أحمد ومن سبقه من الحكام ، فقد أولى هذا الأمر عناية خاصة ، وحرص على تنظيم شؤون رجال الغوص على اختلاف

(١) انظر : عبدالله الخالد الحاتم ، خيار ما يلتقط من شعر النبط ج٢ ص ٢٥٠ الكويت ١٩٦٨م الطبعة الثانية .

مراتبهم ، وأعد لهم نظاما للمحاسبة بحيث لا يظلم منهم أحد ، وكان يعلن سنويا عن بدء الموسم ، وموعد نهايته ومقدار الدفعات المالية التي يتسلمها الغواصون لكل عام على حدة . وقد توَّج ذلك بقانون الغوص الذي أصدره في سنة ١٩٤٠ ، لينظم هذه العملية المهمة للبلاد . .

وكان يخرج منذ سنة ١٩٣٠ إلى أماكن الغوص قبل نهاية كل موسم (القفال) فيأخذ معه خاصة أصحابه وحاشيته ، حيث تجتمع السفن العاملة في ذلك المجال عند موعد (القفال) في مكان معين هو الموقع الذي فيه ميناء الزور حاليا ، ومن هناك يعلن الشيخ بدء القفال بإطلاق مدفع محمول على يخته الخاص ، حيث تُعلن الفرحة بين الغواصين فيتجهون فورا إلى أرض الوطن ، ويعود معهم أميرهم سعيدا بلقاء أبنائه .

ووصفت مجلة «البعثة» الكويتية أسلوب الحياة اليومية للشيخ جابر الأحمد الصباح فقالت : «يغادر سموه قصره الخاص «دسمان» صباح كل يوم -عدا الجمعة- إلى قصر السيف المطل على البحر وسط المدينة ، حيث يفد إليه زائروه وينظر فيما يعرض عليه من الأمور ، ويطيب لسموه أن يتطلع من شرفات هذا القصر إلى حركة السفن في الميناء ، وبعد أن يمكث فترة من الزمن يستقل سيارته حيث يذهب إلى بعض الدوائر الحكومية ليقف على العمل فيها ، ويتفقد أحوالها ويطمئن بنفسه على أعمالها ، وقد يرأس اجتماعات بعضها . ثم يعود إلى قصره الخاص ، لتناول الغداء والاستراحة ، وبعد الظهر يجلس في ديوانه الخاص لاستقبال حاشيته ومرافقيه وأقاربه

وبعض خاصته ويستقل سيارته بعد ذلك إلى خارج المدينة للتنزه والرياضة ، وقبيل الغروب يعود إلى قصره للعشاء ، وبعد صلاة العشاء يجلس مرة أخرى في ديوانه ، وكما يستيقظ سموه مبكرا في الصباح فإنه يأوى إلى فراشه مبكرا .

وفي فصل الربيع ينتقل سموه إلى متربعه في قصر (بيان) قرب قرية حولي ورغم هذا فإنه يوالي برنامجه في قصر السيف وزيارات الدوائر كالمعتاد»[1] .

وكان الشيخ أحمد الجابر موضع تقدير من كثيرين ممن عاصروه ، أو اقتربوا منه، وكانت شخصيته الآسرة ، ودماثة خلقه ، وصدقه ، من الأمور التي لا يمكن أن يتغافل عنها أي منصف ، وهذا هو خالد سليمان العدساني ، وقد كان سكرتير المجلس التشريعي الأول ثم الثاني ، يقول في مذكراته عن الشيخ :

«ثم جاء الحاكم العاشر المرحوم أحمد بن جابر الصباح عام ١٣٣٩ هـ الذي كان للكويت في ولاية حكمه المديد (قرابة ٢٩ عاما) آثار بعيدة في التدرج والتقدم والازدهار . وقد عرف المرحوم أحمد الجابر برحابة الصدر ، وسعة الحلم ، والنفس الطويل العريض ، والصبر على المكاره والشدائد التي كانت تتلاشى بفعل الزمن ، وانتهاج سياسة الحكمة والتعقل والتروي ، ولا أذكر أن في الكويت إبان حكمه من كان يخشى الظلم أو يتهيب السطوة» .

(١) المجلد الأول ، السنة الأولى ص ١٦٢ .

وعن الشيخ – أيضاً – يقول هارولد ديكسون الذي عمل مدة طويلة في الكويت ممثلاً للحكومة البريطانية ثم مستشاراً بشركة نفط الكويت :

«وكان الشيخ أحمد قوياً ، مرحاً ، بهي الطلعة ، يشبهه والده إلى حد بعيد . . . وكانت ابتسامته الجذابة المرحة تجعل منه شخصاً لائقاً بمركزه ، وخاصة القسم الاحتفالي منه» .

ويتابع قوله :

«لقد كان قطعاً ذا عقل مصيب راجح ، ويعتمد عليه في عمل الشيء الصحيح في المكان الصحيح ، ولكنه ككل عربي أصيل ؛ شديد الاعتزاز بنفسه ، فبينما كان يستجيب للمعاملة الطيبة الكيِّسة ، لم يكن يستطيع تحمل عدم اللياقة ، أو نسيان الأذى والتغاضي عنه ، وهو صعب المراس إذا تناوله المرء بصورة خاطئة» .

ويقول الشيخ عبدالعزيز الرشيد عنه :[1]

«كان من التواضع بحيث لم يحرم الفقير الضعيف ما يوليه الغني القوي من تعطف والتفات . . . .» .

«صبور على الشدائد والمكاره ، ملاَّك لعواطفه ، حتى في أعظم المصائب ، يمنح زائريه احتفاءه حتى يخيل لكل واحد أنه هو بيت القصيد ، لا يحب

---

(١) تاريخ الكويت ، الكويت ١٩٢٦م ، القسم الأول ج٢ ص ٢٠٥ .

تكدير أحد من رعيته مهما كانت منزلته ، وله ولع بمطالعة الجرائد والمجلات[1] ، ونفرة من الظلم والاستبداد ، وله عقل واسع ، ونظر في عواقب الأمور» .

وأشاد بذكره شاعر الكويت صقر الشبيب بقوله[2]:

إلى ذي المعاني نجل جابر الذي ... بيمناه من هذي البلاد زمامها
أوجه من شعري الرصين محامدا ... كساها جمالا -إذ كسته- نظامها
و(أحمد) محمود على كُل مقْول ... ففي حمده مثل الكهول غلامها
وليست أياديه يطاوع عدُّها ... وإن جدَّ من حسَّابهن قيامها

وكتب الأستاذ عبد العزيز حسين في عدد مجلة «البعثة» الصادر في فبراير من سنة ١٩٥٠م إثر وفاة الشيخ قائلا :

«إن التاريخ سيسجل بالإكبار ذلك العطف والتشجيع الذي شمل به أميرنا الراحل كل مشروع إنشائي جديد ، وسيكتب بالإجلال مآثره الكريمة في الحفاظ على شؤون البلاد بيد أبناء البلاد ، وسيقدِّر روح التبصرة والروية التي استطاع بها أن ينآى ببلاده عن مكاره الأحداث .

لقد استطاع الفقيد العظيم أن يكتسب بخلقه احترام الناس ، وأن ينال ببعد

---

(١) من يطلع على كتاب «تاريخ الكويت» وهو يتحدث عن هذه الفترة يجد أن هذا الأمر مهم جدا ، وأن النخبة من أبناء الكويت هي التي كانت تحرص على قراءة الصحف والمجلات نظرا لصعوبة الحصول عليها من جهة ، ولما تقدمه من معلومات مهمة يحتاج إليها المجتمع في ذلك الوقت من جهة أخرى .
(٢) ديوان صقر الشبيب ، جمعه وقدم له أحمد البشر الرومي ، مكتبة الأمل ، الكويت ، ١٩٦٨ ص ٤١٠

نظره تقديرهم وإعجابهم ، وأن يجتذب برعايته للشعب قلوب الشعب إليه» .

وتأكيدا لما قاله ديكسون فيما يتعلق باعتزاز الشيخ أحمد الجابر بنفسه ، ورفضه لعدم اللياقة ، أو نسيان الأذى ، فإننا نجده على الرغم من حرصه على تطبيق اتفاقية ١٨٩٩م تطبيقا حرفيا فيما يتعلق بعدم إجراء أي اتصالات خارجية ، إلا أنه حريص على أن يقوم الجانب الآخر في الاتفاقية بدوره الكامل فيها ، وأن يتولى بكل عناية رعاية مصالح الكويت خارجيا دون تقصير ، وهو ما يدفعه إلى موالاة الاتصال كتابيا وشفاهيا بممثل ذلك الجانب وهو المقيم السياسي البريطاني في الكويت كلما أحس بحدوث ما يستوجب تدخل شريكه في الاتفاقية تثبيتا لحق أو دفعا لأذى .

ولكن الشيخ في الوقت نفسه كان حريصا على ألا يتجاوز الشريك حدوده ، ولذلك نراه يقف وقفة شامخة عندما حاول المقيم السياسي البريطاني في الفترة ما بين سنتي ١٩٣٦ و١٩٣٩ تقديم بعض الاقتراحات التي تمس السياسة الداخلية التي ينتهجها الشيخ الذي ما كان منه إلا أن قام بصده صدا عنيفا ، طالبا منه عدم التدخل فيما لا حق له بالتدخل فيه . ولعل هذا هو السبب في أن ذلك المقيم لم يبق في الكويت بعد ذلك فترة طويلة إذ سرعان ما تم نقله في سنة ١٩٣٩ (١) .

* * *

---

(١) أحمد أبو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ، نشر ذات السلاسل ، ١٩٨٤ الكويت ، ص ١٥٧ .

وكما رأينا فقد كان الشيخ أحمد الجابر محبا لوطنه ، متمسكا بحقوق هذا الوطن ، دائب العمل على مصلحة المواطنين ، وهو بالإضافة إلى هذا لا ينسى أنه عربي ينتمي إلى الأمة العربية ذات التاريخ المجيد ، وأن الجزيرة العربية التي تقع بلاده في جزء عزيز منها هي التي أمدت الوطن العربي بأهم ما يعتز به وهو الدين الإسلامي الحنيف ، ولذا فإننا نجد في هذا الأمير العربي التطلع الدائم إلي مصلحة العرب ، والأمل الدائم في تقدم الأمة العربية وصلاح شأنها ، ولا شك في أن اعتزازه بهذا العنصر الكريم هو الذي جعله ينعت الكويت في كافة الرسائل الرسمية بأنها بلاد العرب . وكان ميالا إلى الوحدة العربية ولكنه يرى[1] «بأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة وتماسك وقوة من غير وجود النيات الحسنة» .

وكان مهتما بالقضايا العربية ، فمن ذلك اهتمامه بقضية فلسطين ، وإفساحه المجال أمام الكويتيين للمساهمة بنصيبهم من العمل في سبيل هذه القضية منذ سنة ١٩٣٦ حتى إذا جاءت سنة ١٩٣٧ وجدنا الشيخ أحمد يسهم في ذلك بإجراء الاتصالات مع عدد من المسؤولين العرب بغية استنهاضهم إلى القيام بدورهم في هذا المجال ، إضافة إلى ما يقوم به . وما يقوم به شعبه من أعمال في سبيل ذلك ، فقد نشرت مجلة الفتح المصرية في

(١) صحيفة الكواكب القاهرية في مقابلة صحفية مع الشيخ أحمد الجابر ، وكذلك الوثيقة البريطانية رقم F0371/4246 المؤرخة في ديسمبر من سنة ١٩١٩م .

عددها الصادر في سنة ١٩٣٧ المرقم ٥٥٩ مقالا تحت عنوان «احتجاج أهل الكويت على قرار اللجنة الملكية في تقسيم فلسطين» .

وقد تضمنت رسالة من المرحوم سليمان العدساني ممثل اللجنة العامة للشعب الكويتي يتحدث فيها عن أعمال هذه اللجنة ، ومن تلك الأعمال ما جاء في رسالته : «وفي الحال تكونت لجنة عامة للشعب الكويتي أرسلت مندوبا منها هو كاتب هذه السطور إلى صاحب السمو الأمير أحمد الجابر يعرض عليه الكيفية ، ويطلب منه الموافقة على أن يرسلوا برقيات الاحتجاج باسم الأمة الكويتية ، فوافقهم سموه على ذلك ، وشجعهم بقوله : «اعملوا من جهتكم لفلسطين ، وسأعمل بدوري ما أستطيعه ، وقد علمنا أنه أرسل برقية إلى جلالة الملك ابن السعود يرجوه أن يقوم لنصرة فلسطين بما ينتظر منه كملك عربي مسلم ، كما أنه أرسل إلى جلالة ملك العراق بهذا المعنى» .

وكانت هذه المجلة قد نشرت في عددها الصادر في سنة ١٩٣٦ والمرقم ٥٢١ ، رسالة من الشيخ يوسف بن عيسى يبلغ فيها جمعية الشبان المسلمين في مصر بجهود أبناء الكويت الخاصة بنصرة فلسطين ، وقد علقت هذه المجلة على تلك الرسالة بقولها : «بيض الله وجوه الكويتيين» وما كان لهؤلاء أن يعملوا لو لم يجدوا التشجيع من أميرهم الذي سبق أن قرأنا قوله للجنة الكويتية المشكلة لهذا الغرض .

ومن اهتمام الشيخ أحمد بالمسائل العربية احتضانه مؤتمر الكويت الذي عقدت جلسته الأولى في السابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وضم المؤتمر

ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، والعراق وشرق الأردن حيث تناول المؤتمر مناقشة القضايا المعلقة بين هذه البلدان الثلاثة ومحاولة وضع العلاج لها ، ولم تكن الكويت طرفا في هذا المؤتمر إلا أن الشيخ أحمد الجابر قد بذل جهده في سبيل إنجاح المساعي الخاصة التي قام المؤتمر من أجل إنجاحها ، وهي جمع العرب في هذه البقعة على كلمة واحدة وإبعاد شبح التفرق والشقاق عنهم[1] .

ومن الأمور الدالة على حرص الشيخ أحمد على تقوية أواصر الصداقة والأخوة بين البلدان العربية أنه حين تتعرض بلاده إلى بعض الاستفزازات من جانب العراق فإنه يؤكد في كل رسالة من رسائله على أن هذه الاستفزازات لها تأثيرها على روح الأخوة بين البلدين ، وأنها تخالف المطلوب وهو أن تكون المودة هي التي تحكم العلاقات بدلا من العداء الذي لا طائل وراءه ، وسوف نعرض إلى تلك الرسائل فيما بعد ، وسوف يرى القارئ الروح العربية التي يتحلى بها الشيخ أحمد حتى وهو في موقف المعتدى على وطنه ، حيث نراه لا ينسى أرومته ولا انتماءه إلى أمته العربية .

وفي فترة الاستفزازات التي أشرنا إليها ، والتي كان لها تأثيرها في أجواء العلاقات بين الكويت والعراق أشارت جريدة الرابطة العربية التي كانت تصدر في مصر في عددها الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ إلى حديث

(١) سبقت الإشارة إلى هذا المؤتمر في ص ١٣ .

صحفي أدلى به الشيخ» إلى أحد أصحاب الصحف العراقية (جريدة الأنباء) عن علاقات الكويت بشقيقتيها المملكة العراقية، والمملكة العربية السعودية صرح فيه بأن الكويت تنظر إليهما نظرة الأخ لأخيه، ونوَّه بصورة خاصة عن الصداقة الشخصية التي تربط بين سموه وبين الملك عبدالعزيز، وكذلك بين سموه وبين أفراد البيت الهاشمي، وكبار الشخصيات البارزة في العراق من رجال الحكم» .

وذكرت الصحيفة أن إحدى الشركات التجارية تقدمت إلى حكومة الكويت بطلب الترخيص لها «باستيراد التمور من البصرة ونواحيها وكبسها في الكويت ثم إعادة تصديرها إلى أوروبا، ومع أن هذا المشروع قد يدر أرباحا كثيرة على مالية الحكومة، بخلاف ما سيوجده من أعمال للكثيرين من عمال الكويت، فإنه من المحقق أن مثل هذا المشروع يلحق أضرارا بالغة بلجنة الاحتكار في البصرة، ويعرقل نجاح مشروعها ولهذا السبب رفض سمو الأمير الموافقة على طلب الشركة، وأصدر أمره بمنع كبس التمور في الكويت، مُؤثرا المحافظة على صداقة القطر الشقيق، ومصالحه، على ما ينتظر أن تجنيه مالية الإمارة من وراء هذا المشروع» .

وإذا أضفنا إلى كل ما سبق، اهتمام الشيخ بتقوية علاقاته مع بقية الأقطار العربية عن طريق الزيارات التي قام بها إلى عدد منها، وعن طريق استقباله لكبار المسؤولين من تلك الأقطار، ورعايته لأبناء العروبة الذين يعيشون في الكويت، علمنا الاتجاه الذي يحمله هذا الأمير العربي بين جنبيه .

❊ ❊ ❊

في شهر فبراير من سنة ١٩٢١م كان الشيخ أحمد الجابر في نجد لمعالجة مسألة الصلح بين الشيخ سالم والملك عبدالعزيز آل سعود في الخلاف الذي تم بينهما إثر بعض الحوادث المتناثرة التي تركت في أجواء العلاقات بينهما شيئا من النفور الذي أثر في كثير من أمور البلدين ، وقد ذهب الشيخ أحمد في وفد كبير لمقابلة الملك ، وما كاد اللقاء يتم حتى فاجأهم خبر وفاة الشيخ سالم ، فانتهى الأمر إلى الصلح المطلوب ، وذلك لأن الثقة بين الرجلين المتفاوضين كانت قوية ، وبذا عادت المياه إلى مجاريها بين البلدين الشقيقين[1] .

وتنادى عدد من أبناء الكويت إلى اجتماع عقدوه إثر وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح ، قبل وصول الشيخ أحمد الجابر إلى البلاد قادما من زيارته لنجد ، وقد تباحث هؤلاء الرجال واتفقوا على صيغة اقتراح يقدمونها للأمير الجديد تحتوي -فيما تحتوي عليه- الدعوة إلى إنشاء مجلس استشاري يساعد الأمير على إدارة دفة الحكم ، وينقل إليه إحساسات الأهالي واقتراحاتهم ، وهو الاقتراح الذي تقبله الأمير الجديد ، وباشر في تنفيذه . ولقد لفت نظري في هذا المجال ما كتبه حسين خزعل في كتابه «تاريخ الكويت السياسي» ج٥ القسم الأول ص ١٣ حين قال : «وكان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في

(١) تاريخ الكويت، القسم الأول ج٢ ، ص ٢١١ .

طليعة الساعين لتحقيق تشكيل هذا المجلس فطاف على بعض أعيان الكويت وتجارها وعرض عليهم ما هم عازمون عليه فوافقه بعضهم وطلب البعض الآخر تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى حين عودة الشيخ أحمد الجابر ، فعرض بعض وجوه الكويت هذا الأمر على الشيخ خزعل وأعلموه بما هم عازمون عليه ، وشكوا إليه سوء الأحوال التي مرت بهم في أيام الشيخ سالم فاستحسن الشيخ خزعل هذا الرأي ووعدهم بتحقيق رغبتهم ، ولما عاد الشيخ أحمد إلى الكويت اجتمع به بعض أعيان الكويت في مجلس الشيخ خزعل وأعلموه بالأمر فأشار عليه الشيخ خزعل بقبول ما عرضوا عليه ، وبوجوب تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعيان البلد وشيوخها للنظر في شؤون البلد المهمة التي فيها خير الأمة وصلاحها ، فلم يبد الشيخ أحمد معارضة وعاهدهم بأنه سوف لا يبت في أمر من الأمور إلا بعد أخذ موافقة ذلك المجلس» .

وعلى الرغم من صلات الصداقة الحميمة التي كانت تربط الشيخ خزعل بالشيخ مبارك الصباح وخلفه من بعده إلا أن هذا الكلام غير صحيح ، ولا يمكن أن يكون صحيحا ، لأن الكويتيين لا يمكن أن يقبلوا تدخل شخص غريب في أمورهم ، ولذا نستغرب أن يتصور حسين خزعل أنهم يمكن أن يلجأوا إلى صاحبه من أجل أن يتوسط بينهم وبين أميرهم ، ثم إنه من المعروف أن حاكم المحمرة لم يكن يؤمن بما قيل إنه طرح عليه ، بدليل أنه لم يطبقه في بلاده ، فكيف يتبناه في الكويت .

والحقيقة الناصعة هي ما ورد في رسالة ذكرها الأستاذ سيف مرزوق الشملان في كتابه «تاريخ الكويت» ص ١٩٤ (الطبعة الأولى) وهي رسالة كتبها الشيخ يوسف بن عيسى إلى جد الأستاذ سيف : شملان بن علي ، يخبره فيها بما حدث في حينه ، وإذا قرأنا تلك الرسالة تبين لنا جليا أن الذي تمت استشارته هو الشيخ عبدالله السالم ، وأن الشيخ خزعل بن مرداو لم يكن في الكويت في ذلك الوقت ، وأن رغبة حسين في تجميل صورة الشيخ خزعل هي التي دفعته إلى اختراع هذا الحدث[1] .

بعد هذا نورد فيما يلي الرسالة المذكورة وضعا للنقاط على الحروف :

«انتقل إلى رحمة الله الشيخ سالم ليلة الربوع الساعة ٥ الموافق ١٥ جمادى الآخر وقد ابتدأ به المرض ليلة الثلوث[2] الساعة ٨ من الليل وكيفية مرضه هو من شهر ونصف يشكو ألما داخليا ولكنه لم يؤثر فيه ، وأما مرض الموت فهو يشكو من ألم ومغص في المعدة ، ومن حين ما أصابه وهو غائب عن وجوده ولكنه يصحو تارة ويغيط أكثر ، وفي صباح الثلوث حضر من الجهرة في . . . وصل بعد الظهر ولا استطاع ينزل وآخر المغرب أنزلوه على الكرسي وفي الساعة ٤ من الليل خرج منه غائط مجتمع وفيه دم وبعد قضاء حاجته أجلس قليلا ثم طلب الاضطجاع ولكن باله صاحي ويتكلم كما ينبغي

(١) ليست هذه هي المرة الأولى التي يقحم فيها حسين خزعل صاحبه في شؤون الكويت دون أي سند من التاريخ .
(٢) الربوع : الأربعاء ، والثلوث : الثلاثاء .

وبعد ذلك أخذ يضطرب بيده ورجله ويئن حتى خرجت روحه ، الحوادث بعده : تولى الأمر عبدالله السالم بصفته وكيلا عن أحمد وتيل[1] لكوكس[2] وآل خليفة ، والشيخ خزعل ولأحمد الجابر عن طريق البحرين بما مضمونه الوالد انتقل [إلى رحمة الله] أنا نائب عن أحمد إلى حين وصوله البلد .

بعد ظهر ذلك اليوم اجتمع وجهاء البلد من أهل القبلة والشرق في ديوان ناصر البدر واتفقوا وتعاهدوا على الاتحاد واتفاق الكلمة وأن يسعوا بصلاح البلد وكتبوا مجملة وهي :

(١) إصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم[3] .

(٢) إن المرشحين لهذا الأمر هم أحمد وحمد وعبدالله[4] .

(٣) إذا اتفقت عائلة الصباح على تعيين واحد يقبلوه ، وإذا فوضوا الأمر للجماعة اختاروا الأصلح .

(٤) الحاكم المعين يكون رئيسا لمجلس شورى .

---

(١) تيَّل : أرسل تيلا والتيل في اللهجة هو البرقية . فالمعنى : أبرق ، وواضح أن كلمة تيل مشتقة من : كلمة تليغراف الإنجليزية .

(٢) السير بيرسي كوكس ، كان في ذلك الوقت (١٩٢١م) المندوب السامي البريطاني في العراق ، وقد أرسل الشيخ عبدالله السالم إليه بصفته ممثل الدولة المنتدبة على العراق ، ويلاحظ أن إبلاغ خبر الوفاة قد شمل كامل الدول القريبة من الكويت ، بما فيها العراق عن طريق كوكس ، أما نجد فقد كان الشيخ أحمد الجابر موجودا بها -آنذاك- وتم العلم بالنبأ هناك من الرسالة التي وردت إليه من الشيخ عبدالله .

(٣) يقصد الاصلاح بينهم إذا وجد خلاف .

(٤) أحمد الجابر ، وحمد المبارك ، وعبد الله السالم .

(٥) ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف .

وبعد هذا الاجتماع أطلع الشيوخ ، وأرسل إليّ الشيخ عبدالله السالم وسألني عن سبب الاجتماع ، فأخبرته . ويبين له المصلحة العامة في ذلك ولم يبد أقل خلاف . وفي اليوم الثاني اجتمعت كل عائلة الصباح وأرسلوا إلى القائمين بالأمر وسألوهم عن سبب الاجتماع فتلونا عليهم ذلك . ولم يظهروا شيئا يخالف فكرة الجماعة وبعد ذلك . . . . فالجماعة . . . . أهالي البلد على الوصول معهم ولم يتمنع أحد دعي لهذا منهم إلا أفراد قليلة أحدهم جاهل بحقيقة المصلحة . . . . . والآخر خائف يظن أن الجماعة يطلبون شيئا فريا . وبعد هذا حصلت اجتماعات مع العائلة ورأيناهم ممنونين من هذا العمل .

الشيخ خزعل اليوم يصل الكويت[١] وأحمد الجابر تتحرى بعد عشرة أيام . وبوصوله تبين الحقيقة . والظاهر منه أنه الذي يؤيد . . . . . ، نسأل الله أن يوفق الجميع»[٢] .

طالت مدة حكم الشيخ أحمد الجابر فامتدت من سنة ١٩٢١م حتى سنة ١٩٥٠م ، وحدثت خلالها أحداث كثيرة ، كان أولها كما أسلفنا هو مجلس الشورى ، الذي لحقه المجلس التأسيسي الذي تم حله في سنة ١٩٣٨م ثم المجلس الثاني الذي تم حله في سنة ١٩٣٩م .

---

(١) معنى ذلك هو وصول الشيخ خزعل بعد الاتفاق مع الأسرة ، وموافقة نائب الأمير
(٢) في مكان النقط كلمات غير واضحة في الأصل .

وبهذا نرى أن المجلس لم يعمر طويلا ، وكما قال الشيخ عبد العزيز الرشيد[1] :

«تضاربت الأقوال في من هو الملوم على إحباط هذا المشروع ، ومن الذي تُلقى عليه المسؤولية في إحباطه ، أما أنا وقد كنت واحدا من أهل ذلك المجلس ، فإني أنزه سمو الأمير عن المسؤولية ، وقد عرف إخواني الفضلاء على من تكون المسؤولية من أهل المجلس» .

***

واستطرادا منا في الحديث عن الأمور التي حدثت في عهد الشيخ أحمد الجابر فإننا نذكر أنه قام بزيارات خارجية عدة إلى دول يقوم بزياراتها أول أمير كويتي وهي بريطانيا والهند ومصر وغيرها ، وكان لهذه الزيارات أهميتها في إكسابه مزيدا من الخبرة والمعرفة بأحوال العالم السياسية والاقتصادية .

فمن رحلاته تلك الرحلة التي قام بها إلى لندن في سنة ١٩١٩م ، وكان ذلك في عهد عمه الشيخ سالم المبارك الصباح حيث لبى نيابة عن عمه الدعوة التي جاءت من بريطانيا بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك تقديرا لموقف الكويت في تلك الحرب ، وكانت الحكومة البريطانية قد أعدت للشيخ أحمد برنامجا حافلا فصلناه في كتابنا «ملامح من تاريخ الكويت» ، وقد زار مصر في طريق عودته إلى وطنه ، وكانت زيارة مهمة اطلع فيها على

(١) تاريخ الكويت ، القسم الأول ج٢ ص ٢١٤ .

مختلف نواحي النشاط في ذلك البلد العربي ، وتلقى فيها الحفاوة البالغة التي تليق بمقامه الرفيع .

ومن رحلاته -أيضا- قيامه بزيارة أخيه جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود في الرياض ، تلك الرحلة التي عاد منها في ٢١ من يونية سنة ١٩٤٧ بعد أن أمضى واحدا وعشرين يوما في ضيافة ملك المملكة العربية السعودية ، مصطحبا معه نجليه الكريمين سمو الشيخ جابر ، ومعالي الشيخ صباح ، وقد وصفت مجلة البعثة الكويتية مراسم عودة الشيخ بقولها : «وقد أقلت سموه طائرتان أرسلهما جلالة الملك ابن سعود ، وكان في استقبال سموه في مطار الكويت أصحاب السمو والسعادة الأمراء ، وسعادة المعتمد البريطاني ، ووجوه البلاد ، وجمع غفير من أفراد الشعب ، حيث أقيم للجميع سرادق ضخم ضاق بهم على سعته ، وفرشت الأرض بالسجاد ، وحينما نزل سمو الأمير من الطائرة صافح مستقبليه الذين هنأوه بسلامة الوصول»[١] .

وفي أواخر سنة ١٩٣٤ زار الشيخ بريطانيا زيارة رسمية ، وقد امتدت زيارته هذه إلى بلدان أخرى زارها في طريقه وهي مصر وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن .

وفي أغسطس من سنة ١٩٤٧ غادر البلاد إلى الباكستان مستقلا الباخرة «دوراكا» يصحبه نجلاه سمو الشيخ جابر ومعالي الشيخ صباح ، حيث مر في

(١) المجلد الأول ، السنة الأولى ، ص ١٤٦ .

طريقه بالبحرين ، ويقي في ضيافة المرحوم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أمير البحرين -آنذاك- لمدة عشر ساعات ، كان فيها موضع الحفاوة و التكريم البالغين .

وفي كراتشي استقبله رئيسها التاريخي محمد علي جناح وزاره في مقر إقامته أكثر من مرة ، ولقي ترحيبا بالغا من كافة الأوساط الباكستانية ، وقد انتهز الفرصة السانحة فزار مدينة بومبي زيارة خاصة حيث احتفت به الجالية العربية التي كانت تعيش هناك ، وفيها عدد من أبنائه الكويتيين الذين سعدوا بوجود أميرهم بين ظهرانيهم . وفي طريق عودتهم من الباكستان التي ابتدأها في السابع من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لبى دعوة سلطان مسقط حيث أمضى بعض الوقت في ضيافة السلطان[١] .

واستطرادا لما سبق نشأت في عهده ثاني مدرسة نظامية بعد المدرسة المباركية ، وهي المدرسة الأحمدية التي اجتمع نفر من أبناء الكويت في السنة الأولى من تولي الشيخ أحمد الجابر مقاليد الحكم ، فدعوا إلى إنشائها سدا للنقص في مجالات التعليم ، ثم عرضوا الفكرة على الأمير الذي تقبلها فورا وحثهم على تنفيذها ، وقرر أن يدفع من جيبه الخاص مبلغ ألفي ربية سنويا وظل هذا المبلغ يدفع منذ سنة ١٣٤٠هـ حتى سنة ١٣٥٦هـ حين تم ضمها إلى دائرة المعارف ، وكان المبلغ كبيرا بالقياس إلى الحالة المادية في ذلك الوقت ، ولذا فقد ساعد كثيرا في سير المدرسة ، وحسن أدائها لرسالتها .

---

(١) المرجع السابق المجلد الأول ص ٢٢١ .

وافتتحت في عهده أول مدرسة بنات نظامية ونمت فيه الحركة التعليمية ، ولم ينتقل -رحمه الله- إلى الرفيق الأعلى إلا وقد ارتفع عدد المدارس إلى ثلاث وعشرين مدرسة من مختلف المراحل ، وزاد عدد الطلاب إلى ٥٤٠٠ طالب وطالبة ، وبلغ عدد المدرسين ٢٥٠ مدرسا ومدرسة . وأُرسلت البعثات إلى خارج الكويت لمزيد من التحصيل الدراسي ، ووفد إلى الكويت عدد من المدرسين الذين أسهموا في العملية التعليمية وساعدوا على انتشار التعليم ، ولما كان الأمير حريصا على أن تكون الدراسة مجانية في جميع مراحلها ، فقد أقر إضافة ما نسبته ١٪ على رسوم الجمارك لتغطية مصروفات التعليم إذ كانت البلاد فقيرة نسبيا ، وليس لها من الموارد إلا ما تدره التجارة والغوص على اللؤلؤ ، والأعمال البحرية الأخرى ، وكان التعليم مجانيا منذ ذلك الوقت .

ولقد توج هذا النشاط التعليمي إنشاء مجلس المعارف الذي أخذ يشرف على إدارة هذه المدارس وينسق العمل بينها ويضع لها البرامج ويهيئ كافة احتياجاتها .

وفي عهد الشيخ أحمد الجابر أنشئت دائرة الأيتام[١] لكي ترعى الأيتام في البلاد وتسهر على مصالحهم ، وتحفظ حقوقهم .

وفي عهده أنشئت إدارة الأمن العام ، وذلك بعد أن بدأ التنقيب عن النفط

---

(١) وهي التي تدعى اليوم : الهيئة العامة لشؤون القصّر .

وتكاثرت أعداد الوافدين ، وبدأت تظهر الآثار السلبية لهذا التغيير الاجتماعي الكبير . وقد تم إنشاء هذه الدائرة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٨م .

وفي عهده أنشيء مجلس للصحة في نهاية سنة ١٣٥٨هـ ، وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٠م تم افتتاح أول مستوصف حكومي في البلاد ، وفي سنة ١٩٤٩م افتتح المستشفى الأميري الذي كان في وقته من أكبر مستشفيات المنطقة .

وفي سنة ١٩٣٨م تم تأسيس أول دائرة للشرطة على النظام الحديث ، وكانت بدايتها بسيطة ولكنها سرعان ما سارت في طريق التقدم حتى إذا جاءت سنة ١٩٤٩م تحولت إلى رئاسة سمي الشيخ صباح السالم الصباح[١] رئيساً لها ، وقد أعاد تنظيم العمل في هذا القطاع ، وكوَّن للشرطة أقساماً منها ما هو للمرور ، وما هو للآداب وما هو لأمن السواحل وما هو لأمن المدينة ، إلى غير ذلك .

وقد صارت كل من دائرة الأمن العام ، ودائرة الشرطة نواة لوزارة الداخلية عندما بدأ نظام العمل بالوزارات .

وذكر المرحوم أحمد البشر الرومي في أوراقه الخاصة أنه خلال شهر يونية من سنة ١٩٤٢م تأسست لجنة للتموين يقول[٢] :

---

(١) هو أمير الكويت في الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٧م .
(٢) انظر : كتابنا : «أحمد البشر الرومي . . قراءة في أوراقه الخاصة» نشر مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٧ . ص ٨١ .

«تأسست في هذه الأيام لجنة تموين سُلمت إدارتها لعبدالله إسحاق ، وفتح له مكان في بهيتة»[1] .

ومن المعلوم أن هذه الفترة كانت في أيام قيام الحرب العالمية الثانية ، وقد تأثرت الكويت بها كغيرها من الدول .

وفي يونية من سنة ١٩٤٦م انتقلت الكويت مع أميرها إلى عهد جديد وذلك عندما وقف الشيخ أحمد الجابر يفتح الصمام الذي ينقل النفط الكويتي الخام إلى الباخرة التي نقلت أول شحنة منه إلى الخارج . وكان الأمير قد افتتح في يناير من السنة نفسها مدينة الأحمدي التي أنشئت لتحتضن منشآت النفط ومساكن العاملين فيه ، وميناء الأحمدي الذي تشحن عن طريقه صادرات النفط الكويتي .

وفي عهد الشيخ أحمد الجابر بدأ العمل في تنظيم البلاد فشقت بعض الشوارع وجرى تبليطها .

وفي عهده بدأ الاهتمام بالآثار ، بعد أن عثر على حجر أثري في جزيرة فيلكا بطريق المصادفة ، فتم حفظه ليكون نواة لمتحف الكويت الوطني .

وهكذا نجد الكويت في ظل حكم هذا الأمير وهي تسير من حسن إلى أحسن ، وتواكب حركة الحياة مع طموح قائدها ورغبته المستمرة في تقدم وطنه ورقي شعبه .

---

(١) طريق يؤدي إلى قصر السيف ، وهو امتداد لشارع الأمير والسوق الداخلي .

الحدود

منذ عهد الشيخ مبارك الصباح ومسألة الحدود هي الشغل الشاغل له ولخلفائه من بعده ، وكانت الحدود الشمالية ، هي التي أخذت النصيب الأوفر من جهد الشيخ مبارك بسبب أطماع الدولة العثمانية ورغبتها في السيطرة على البلاد كلها وليس على جزء منها فحسب . لقد بذلت تلك الدولة جهودا جبارة في سبيل فرض نفسها على وطن مستقل لا تربطه بها أية رابطة إلا رابطة الدين الإسلامي التي يرتبط بها كافة المسلمين .

لقد تعرضت الكويت إلى كثير من التهديدات التركية ، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة يستفيد منها هذا الجانب التركي ، كما حاول الأتراك الاستيلاء على بعض مساحات من أرض الكويت ، ولكنهم عجزوا عن ذلك بفضل الجهود التي بذلها مبارك الصباح الذي لم تكتف الدولة العثمانية بإيذائه في وطنه ، بل تجاوزت ذلك إلى التسلط على أملاكه الخاصة الواقعة في العراق التركي .

وفي ذلك يقول المؤرخ عبدالعزيز الرشيد[1] :

«ففي جمادى الآخرة سنة ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) اشترى مبارك من سعدون باشا ملكه الذي في (أم العرب) بثمانية آلاف ليرة ، فلم تسمح له الحكومة بتفريغه في الطابو (التسجيل) محتجة بأنه لا عثمانية بيده[2] ، ولكن الحقيقة

---

(١) تاريخ الكويت ، القسم الأول ، ج٢ ص ٩٦ .

(٢) أي أنه غير حاصل على الجنسية العثمانية ، وهذا من الأمور التي تحمل في طياتها الرد على ادعاءات الدولة العثمانية ، إذ ثبت بلسانهم أن حاكم الكويت ليس عثمانيا ، فلا يمكن أن تكون البلد التي تحت حكمه عثمانية .

أنها اتخذت هذه الفرصة لنفث سمها فيه ، وقد جرت المخابرة بينه وبين والي البصرة إذ ذاك عبدالرحمن حسن بك ، فحاول الأخير إقناعه بحمل العثمانية ، فلم يقتنع» .

ومع كل ذلك عاد الأتراك ليطلبوا من الشيخ تصوره للحدود التي يراها لبلاده ، وكان ذلك الطلب من الأمور الدالة على ضعف مطالبهم ، ويقينهم بأنهم كانوا يسيرون وراء سراب ، وقد أشرنا قبل قليل (١) إلى تلك الرسالة التي كتبها مبارك ردا على طلبهم الذي تم بصورة سرية ، ولو لم يرسل الشيخ نسخة من رده إلى دار الاعتماد البريطانية في الكويت لما عرفنا هذه الحقيقة التي كادت الأيام تطمسها .

لقد سوّيت مسألة الحدود في أيام مبارك بالاتفاق الذي تم بين الدولتين البريطانية بصفتها مسؤولة عن رعاية العلاقات الخارجية للكويت بموجب الاتفاق التعاقدي معها ، والعثمانية جارة الكويت ، والخصم الطامع بالكويت أولا ثم بأجزاء منها فيما بعد ، ولكن هذه الاتفاقية التي وقعت مبدئيا في سنة ١٩١٣م لم تعتمد بشكل نهائي لأن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون ذلك . ونظرا لدخول الكويت طرفا في الحرب بقدر إمكاناتها في ذلك الوقت ، فقد استطاعت طرد القوات الرمزية التي وضعتها الدولة العثمانية على أطراف من الحدود الكويتية ، وباعتبار الشيخ مبارك «شريكا في الحرب ، فله حق المنتصر . وقد تضمنت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠م ومعاهدة لوزان

(١) ص ١٠

لسنة ١٩٢٣م وجهة نظر القانون الدولي حين فرضتا قيودا محددة توضح الموقف من الدولة العثمانية وممتلكاتها السابقة ، ولم يكن وضع الكويت مثل وضع العراق لا من الناحية الواقعية ولا من الناحية القانونية»[١] .

ولا نريد أن نمضي طويلا في الحديث عن مسألة الحدود في الأيام السابقة على حكم الشيخ أحمد الجابر ، ولكننا لا بد أن نلقي نظرة على واقع الحال عند تسلم الشيخ أحمد لزمام السلطة إثر وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح وهو الحاكم الثاني بعد أخيه الشيخ جابر المبارك ووالده الشيخ مبارك ، وكان ذلك في سنة ١٩٢٢ .

* * *

لم تدم فترة حكم الشيخ سالم المبارك الصباح مدة طويلة فقد حكم البلاد منذ سنة ١٩١٧م حتى سنة ١٩٢١م . ولكنه حقق خلال هذه الفترة إنجازات كبيرة ، وكانت الحرب العالمية الأولى التي كانت قائمة في بداية حكمه ودامت من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٩م تشكل أكبر تحد لقيادته ، ولكنه أدار البلاد بكفاءة ، إذ زادت شعبيته بين شعبه بسبب النهج الاستقلالي الذي اختطه للكويت خلال فترة حكمه وفي أحرج أوقات الحرب الدائرة آنذاك .

وقد توفي في الساعة الثانية عشرة إلا ربعا من ليلة ٢٢ فبراير سنة ١٩٢١ بعد عودته من الجهراء ، إثر إصابته بنزلة برد حادة في صدره[٢] .

---

(١) انظر : الدكتور حسين محمد البحارنة ، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ، مؤسسة الهلال للتوزيع ، البحرين ١٩٩١م ص ٣١ .

(٢) الكويت في الوثائق البريطانية . وليد الأعظمي ، دار رياض الريس ، لندن ١٩٩١م ص ١١٩ .

يقول عنه الشيخ عبدالعزيز الرشيد[1] :

«كان سالم من العفاف بحيث لم يتحدث حتى ألدّ أعدائه بما يوجب القدح في عرضه ، وكان عدوا لدودا للفسق والفجور ، كثير الصمت حتى ليظن أنه عن عي ، حليما ولكن في رياض حلمه أشواك من الغضب مؤذية يتهرّى منها اللحم ، وينحطم العظم» .

* * *

انتخبت الأسرة الحاكمة الشيخ أحمد الجابر الصباح خلفا لعمه ، وتم ذلك في ٢٤ مارس ١٩٢١ حين كان في مهمة في نجد . وقد اجتمع الشيخ أحمد فور عودته من الخارج بوجهاء البلاد وأبلغهم بأنه سوف يستشيرهم دائما في كل ما يجدّ من الأمور ، وأنشأ مجلسا استشاريا برئاسته وعضوية اثنين من أبناء الأسرة الحاكمة وأربعة ممن تميزوا بالحكمة من أبناء الشعب ، وقد سبق أن بينا ذلك تفصيلا .

«وكانت من أهم القضايا التي صب الشيخ أحمد الجابر اهتمامه عليها بعد انتهاء الحرب وتسلّمه المسؤولية تثبيت الحدود مع جيرانه من الدول المجاورة (العراق ونجد آنذاك) وخصوصا أن الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ لم يتم تصديقها ، نظرا لدخول تركيا الحرب ومن ثم هزيمتها . فبعد ترسيم الحدود الكويتية وتثبيتها مع نجد ، وتصديقه لاتفاقية «العقير» الموقعة بينه وبين

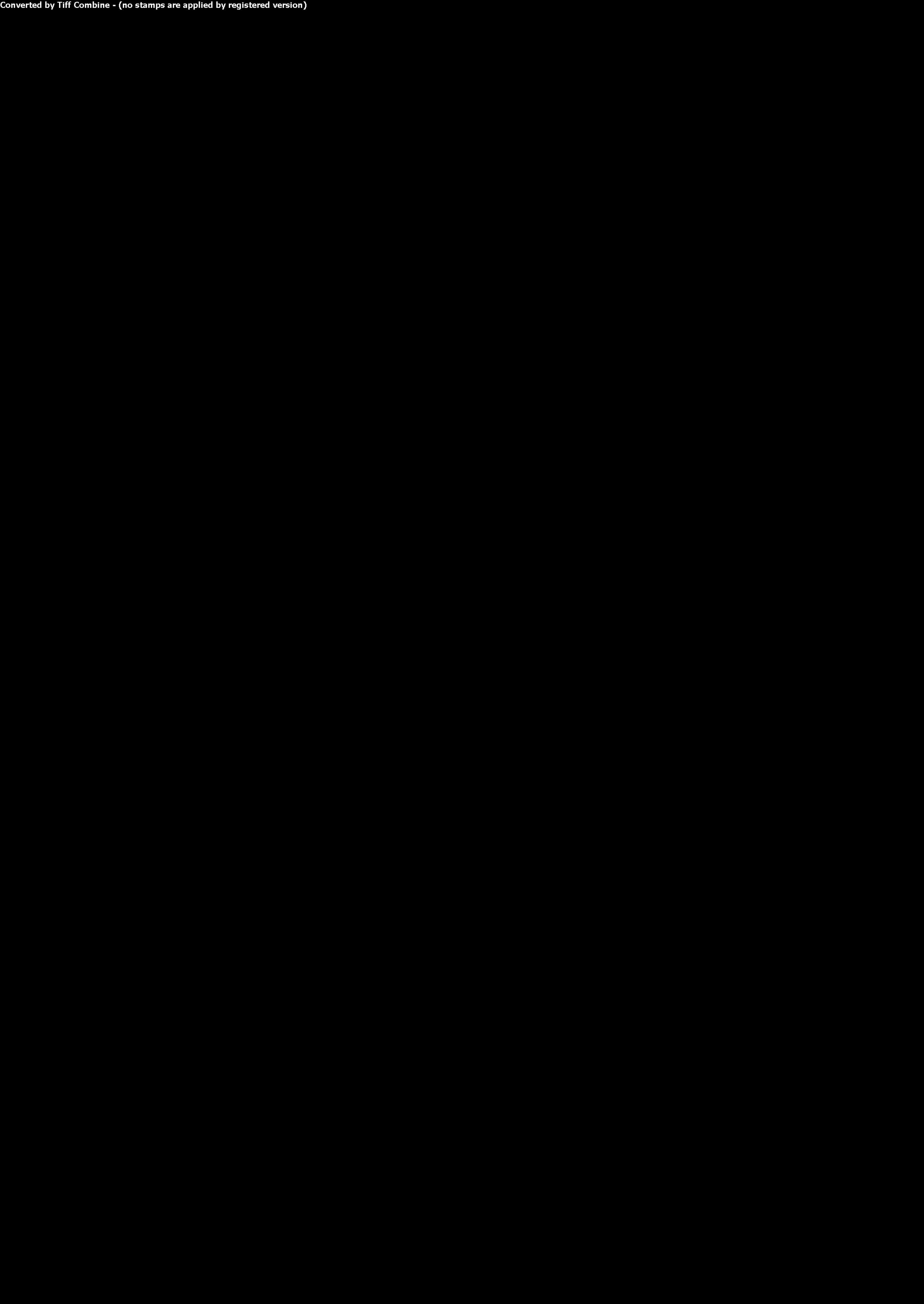
---

(١) تاريخ الكويت القسم الأول ج٢ ص ١٥٢ .

سلطان نجد وملحقاتها (آنذاك) عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعود في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، تحول الشيخ نحو تثبيت حدود بلاده مع العراق التي تبوأ عرشها آنذاك الملك فيصل بن الحسين في عام ١٩٢١»[1].

---

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ١٢٠، ولمعرفة المزيد عن اتفاقية العقير انظر: هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، دار صحارى للطباعة والنشر، الكويت ١٩٩٠ ج١ ص ٢٧٧ وما بعدها.



أحمد الجابر والحدود

بدأ اهتمام الشيخ أحمد الجابر بمسألة الحدود في وقت مبكر جداً بالنسبة إلى فترة تسلمه الحكم، ففي الأول من أبريل سنة ١٩٢٣ أرسل رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يستحثه على إنهاء مسألة تحديد الحدود مع العراق بعد أن تم تحديد الحدود مع نجد في اتفاقية العقير التي عقدت بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٢م وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٢٣م أرسل رسالة أخرى إلى الوكيل السياسي نفسه، يؤكد له الطلب السابق ويقول ضمن رسالته[1]: «حول موضوع الحدود بين العراق والكويت والتي أنادي وأطالب بها، فإنها الحدود نفسها التي كان قد طالب بها الشيخ الراحل سالم في الملحق المرفق برسالته المرسلة إليكم بتاريخ الثالث من محرم ١٣٣٩هـ (١٧ سبتمبر ١٩٢٠م)».

وأكدت الوثيقة رقم F0371/13038 من الوثائق البريطانية ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية والقانونية التي ورثها عن بريطانيا بصفتها دولة منتدبة على العراق. وجاء ضمن الوثيقة أن[2] «من بين الالتزامات الأخرى التي ورثها العراق عن بريطانيا بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢١ـ١٩٣٢ الالتزامات البريطانية تجاه شيوخ الكويت والمحمرة والتي

(١) وثائق المثلية البريطانية في الكويت ج٦ ص ١٩٠ . .

(٢) الكويت في الوثائق البريطانية ص ١٢٣ . وسيأتي فيما بعد أن فترة الانتداب كانت من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٢، نقلا عن موسوعة العراق السياسية، عبدالرزاق محمد أسود ج٢، ص ٤٢٢ نشر الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٦ .

وعـدت بها بريطانيا في نوفمبر ١٩١٤م ، مقابل المجهود الجريء الذي قدمه شيخ الكويت في طرد القوات العثمانية من أراضي العراق وجنوب العراق في البصرة ، خلال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ـ١٩١٨ ، ولهذا السبب تم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق نوري السعيد ، والمؤرخة في ١٧ أبريل ١٩٢٤م باعتبار أن الكويت كيان سياسي ودولي مستقل ، وقد أكد أحد محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ في ٦ فبراير من سنة ١٩٢٩ على استقلالية دولة الكويت ، وبأن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحب الجلالة ، ومعترف به كحاكم مستقل»[1] .

ولكن العراق بادر في سنة ١٩٣٠م قبل عامين على انتهاء فترة الانتداب البريطاني عليه إلى التنصل من تعهده خطوة خطوة ، وكانت أولى خطواته في التضييق على الشيخ أحمد الجابر هي مطالبته إياه بدفع الضرائب عن مزارع النخيل التي كان قد ورثها عن والده الذي ورثها بدوره عن والده الشيخ مبارك الصباح . وكان ذلك التنصل مخالفا للوعد المكتوب الذي حصل عليه حاكم الكويت من السلطات البريطانية بصفتها منتدبة على العراق ، ومخالفا للتعهد الذي قدمه العراق إلى عصبة الأمم «عندما أوشكت فترة الانتداب البريطاني على العراق على الانتهاء ، وليصبح العراق دولة مستقلة وعضوا في العصبة في سنة ١٩٣٢م» .

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ١٢٤ .

والغريب أن بداية التنصل من التعهدات كانت قبل عامين من تقدم العراق إلى عصبة الأمم ، وهذا معناه أنه وقع تلك التعهدات وهو يضمر الغدر ، وذلك لمجرد حصوله على وثيقة من الوثائق المهمة التي لابد من تقديمها للعصبة آنذاك ، وهي وثيقة الحدود مع الكويت .

شغلت مسألة مزارع النخيل العائدة للشيخ وأسرته حيزا في الوثائق البريطانية لكثرة ما دار حولها من مراسلات بين أطراف المسألة ولكثرة المراوغات العراقية . إلا أن مسألة الحدود الكويتية مع العراق كانت أكثر أهمية ، وكان مجال التلاعب العراقي حولها مفتوحا ، ففي الوثيقة البريطانية رقم F0371/16010 لسنة ١٩٣٢ نجد العبارات التالية[1] : «وأعقب ذلك نقاش طويل حول الوضع الحالي للكويت ووضعها ما قبل الحرب ، ومدى شرعية وسريان اتفاقية عام ١٩١٣ ، ومناقشة رسالة المقيم السياسي إلى الشيخ ، وتقرر أخيراً بأن أفضل سبيل إلى حل هذه القضية ، هو التأكيد على خط الحدود الحالي[2] في رسائل يتم تبادلها بين العراق والكويت ، بالأسلوب نفسه الذي تم به الاتفاق على قضية الحدود بين العراق وشرق الأردن» . وتقول الوثيقة ذاتها : «نظرا إلى أن الكويت ليست عضوا في العصبة (آنذاك) ، إلا أنه نظرا إلى أن العلاقات الخارجية للكويت خاضعة

---

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ١٣٠ . وكذلك :
Arabian Bouudary Disputes, 2nd edition Richard Sclofeld vol 3, Archive Editraue, p. 243, 1992

(٢) معنى ذلك وجود خط للحدود متعارف عليه بين الكويت والعراق حتى قبل مسألة الرسائل المتبادلة .

لسيطرة حكومة صاحب الجلالة ، فإنه من الضروري في هذه الحالة ، تجنب ما يسبب الإحراج في الشؤون الخارجية تجاه الشيخ ، لذا ، فقد تم الاتفاق بأن يكون حل الموضوع بتبادل المذكرات كما يلي :

(١) مذكرة من رئيس الوزراء العراقي إلى شيخ الكويت ، يذكر فيه مقترحه لتأكيد الحدود نيابة عن الحكومة العراقية .

(٢) رسالة من الشيخ إلى الوكيل السياسي يذكر فيها المقترح (العراقي) ، طالبا موافقة حكومة صاحب الجلالة على ذلك .

(٣) رسالة من الوكيل السياسي إلى الشيخ جوابا على ما ورد في (٢) أعلاه مبينا موافقة حكومة صاحب الجلالة .

(٤) مذكرة من الشيخ إلى رئيس الوزراء العراقي ، مشيرا إلى ما ورد في مذكرته وقبوله للمقترح الوارد (١) أعلاه .

ولإيجاز حصيلة النقاش الذي أشرنا إليه ، فإن الموقف بصدد ضرورة حصول موافقة عصبة الأمم على حدود العراق كان كما يلي :

(أ) تم تثبيت الحدود العراقية ـ التركية بموجب معاهدة لوزان .

(ب) تم تخطيط الحدود العراقية ـ الإيرانية من قبل الحرب (الأولى) .

(ج) تم إرسال أوراق تخطيط الحدود العراقية ـ السورية إلى العصبة .

(د) لقد تم الاتفاق بالنسبة إلى الحدود العراقية ـ النجدية ، بأنه إذا ما أثير هذا الموضوع في جنيف ، فإن أفضل طريقة بالنسبة إلينا ، هي إبراز بروتوكول «العقير» .

(هـ) سيتم التأكيد على الحدود العراقية ـ الأردنية ، والعراقية ـ الكويتية ، بواسطة تبادل المذكرات ، كما تم الاقتراح على ذلك أعلاه ، إذ سيكون بإمكان نوري باشا تقديم ذلك في جنيف ، إذا ما تم الاستفسار عن موضوع هذه الحدود» .

وتقول الوثيقة البريطانية رقم F0371/16922 عن موضوع الرسائل المتبادلة بدءا برسالة نوري السعيد (يولية ١٩٣٢) التي حددت الحدود بين البلدين بما يلي : «من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ، ومن هناك باتجاه الشمال بامتداد الباطن ، إلى نقطة تقع جنوب صفوان ، ومن ثم شرقا مارا من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركة هذه الأماكن إلى العراق ، ومن ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله . وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم للكويت» . ثم تضيف : «ومن خلال قناة الاتصال نفسها (بالمندوب السامي البريطاني في العراق) وافق الشيخ على ذلك» .

لقد كانت الحكومة العراقية تتلهف على الانضمام إلى عصبة الأمم ، حيث سوف يكفل انضمامها انتهاء فترة الانتداب البريطاني على العراق ، لذا فإن هذه الحكومة تسعى بكل الطرق من أجل تحقيق كافة الشروط التي تتطلبها مسألة انضمامها إلى العصبة ، ومن تلك الشروط أن تكون للبلد الذي يرغب الانضمام حدوداً واضحة مع مجاوريه ، ومن هنا جاء دور الدولة المنتدبة (بريطانيا) لمعالجة هذا الموقف بناء على الطلب العراقي الملح على انجاز كافة الشروط المطلوبة .

تمت هذه الإجراءات من أجل إنهاء مسائل الحدود بين العراق وجيرانه ، ومسألة الحدود الكويتية – العراقية أحد فصول هذه الإجراءات وقد سعى الإنجليز إلى إنجاز ذلك حرصا على إتاحة الفرصة للعراق حتى يتمكن من الانتساب إلى عضوية عصبة الأمم التي ما كان يستطيع الانتساب إليها إذا لم تكن له حدود واضحة مع الجيران ، وقد قام الإنجليز بهذا الدور مساعدة منهم للعراق بصفتهم يمثلون الدولة المنتدبة عليه من قبل عصبة الأمم إذ من المعروف أن الانتداب البريطاني على العراق استمر من سنة ١٩٢٠م إلى ١٩٣٢م .

وكعادة العراقيين بدأ التشكيك من جانبهم في أواخر الثلاثينيات بفعالية الرسائل المتبادلة في سنة ١٩٣٢م والمشار إليها سابقا محتجين بأن تلك الرسائل قد صدرت عن المسؤولين قبل حصول العراق على الاستقلال ، وقبل انضمامه إلى عصبة الأمم وأن الكويت كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية تتمتع بالاستقلال الإداري[(١)] ، وهنا نرى حجتهم منصرفة إلى الحدود مع الكويت بينما يتناسون هذا الدفع بالنسبة لباقي حدودهم مع الدول الأخرى التي تنطبق عليها الصفة ذاتها التي أطلقوها فيما يتعلق بالحدود مع الكويت ، فعلى سبيل المثال فإن تخطيط الحدود العراقية – الإيرانية كان قبل الحرب العالمية الأولى ، وتخطيط الحدود السورية مع العراق

---

(١) بحسب الوثيقة رقم F0371/16922 السابق ذكرها .

تم قبل تبادل الرسائل الحدودية بين العراق والكويت ، أما الحدود العراقية الأردنية فقد تمت برسائل متبادلة شبيهة بالرسائل المتبادلة في المسألة الحدودية الكويتية . فكيف تنطبق الشكوك العراقية على اتفاق الكويت معهم ، ولا تنطبق مع الدول الأخرى؟

وإذا كان الشك المثار بداية ينصب على أن تلك الرسائل قد صدرت عن المسؤولين قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمامه إلى عصبة الأمم ، فكيف تسنى له أن يخدع الأمم كلها ويقدم لها رسائل لا يعترف هو بها؟

ثم إن الذي وقّع تلك الرسائل هو نوري السعيد رئيس وزراء العراق الذي استمر رئيساً للوزارة على فترات متعددة حتى قتل في سنة ١٩٥٨م ، فهل يختلف نوري السعيد عندما وقع على تلك الرسائل عن نوري السعيد الذي ظل يحكم العراق سنوات عديدة حتى بعد انضمام بلده إلى عصبة الأمم؟

يضاف إلى ذلك أنه وإن كانت حكاية أن الكويت كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية قد أشبعت بحثاً ، ورد عليها في أكثر من مجال[1] ، فإنه حتى لو صدقت مقولتهم -وهي غير صادقة- فإن معاهدة سيفر الموقعة سنة ١٩٢٠م ومعاهدة لوزان الموقعة عام ١٩٢٣ قد نصتا على تنازل تركيا

(١) انظر كتابنا : الكويت تواجه الأطماع ، من إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٨ .

عن الأراضي العربية التي كانت تابعة لها كافة ، ومن ضمن ذلك ادعاءاتها[(١)] حول الكويت .

وكان مرام العراق من ادعاءاته تلك هو الرغبة في هدم الاتفاق الذي بني على تلك الرسائل ومن ثم ابتزاز الكويت ، والحصول على مساحة من أراضيها ، فابتداء من سنة ١٩٣٨م بدأ التفكير العراقي في إنشاء ميناء بديل لميناء البصرة وقد هدى العراقيين تفكيرهم إلى أن هذا الميناء الجديد لن يتم إلا على حساب الكويت ، لذا فقد طالبوا منذ ذلك التاريخ وعلى الرغم من الاتفاق الوارد في الرسائل المتبادلة بأن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان بهدف إحكام السيطرة على الممرات المائية المؤدية إلى أم قصر حيث الميناء الجديد ، إلا أن الكويت رفضت الطلب .

وحين فكرت الحكومة البريطانية في إنشاء ميناء عسكري بمناسبة الحرب العالمية الثانية يكون في منطقة بين الكويت والعراق ، كان هناك جدل واسع حول موقعه وإدارته ، وكان الشيخ أحمد الجابر قد عرف من تجاربه السابقة مع العراق عدم إمكان الثقة بنياتهم ، وعدم ثباتهم على عهودهم ، وجاء الحديث عن هذا الميناء كالتالي[(٢)] :

---

(١) لأنه من الواضح أن كل ما كان يصدر من الجانب العثماني إنما هو ادعاء لا يستند إلى شيء من الحقيقة ، انظر : كتابنا : الكويت وتجاوزه الأطماع ص ٦١ .

(2) Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, Richard Schofield, 2nd edition, The Royal Institute of International Affairs, London, 1993, p. 87

«في أوائل أغسطس أخبر السير «كيناهان كورنواليس» – السفير البريطاني في بغداد – المسؤولين في وزارة الخارجية العراقية أن بريطانيا ستبني ميناء عسكريا في أم قصر بينما قام الفريق ديكسون – في آخر أيامه كمقيم سياسي في الكويت – بتسليم مذكرتين واحدة شفوية والأخرى كتابية وكذلك قدم التأكيدات إلى الشيخ أحمد في الكويت بهذا الخصوص . وقد رحب شيخ الكويت بإنشاء الميناء وعبر عن ثقته بأن البريطانيين سوف يحفظون حقوقه .

وكان قلقا من أنه لو كان موقع الميناء يقع في الأراضي العراقية فإنه لا يجب أن يُسلم إلى الحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب . واقترح أنه في مثل هذه الظروف فإنه من الأفضل أن تقوم السلطات البريطانية بتفكيك الميناء وملحقاته عندما لا تكون هناك أية حاجة له . وكان ذلك – كما سنرى بعد ذلك – ما حدث فعلا» .

والدليل على سلامة موقف الشيخ أحمد الجابر هو امتداد المماطلات من الجانب العراقي حتى بعد وفاته ، وهناك تقرير عما دار في سنة ١٩٥٣ ، يذكر تفصيل ذلك فيقول[1] :

« كانت هناك إشارات متضاربة حول النوايا العراقية تجاه ترسيم الحدود وحول تطوير الميناء على خور الزبير خلال السنة التالية ١٩٥٣ . في يونيو أدعت وزارة الخارجية العراقية أنها قد ألغت فكرة التنازل عن جزيرتي وربة

(١) المرجع السابق ص ٥٢

وبوبيان ، وتساءلت السفارة البريطانية في الحال إذا كان هذا معناه أن العراق الآن مستعدة لقبول الاقتراحات التي احتوتها المذكرة البريطانية الشفوية المقدمة في ديسمبر ١٩٥١ [١] . ورغم المقترحات البريطانية المتعددة والتذكير المتكرر بأنه لابد من انعقاد لجنة ترسيم في ديسمبر ١٩٥٣ فإن الحكومة العراقية لم تقدم أي شيء يدل على أنها مستعدة لهذا الموضوع بل أنه في نهاية العام اتخذت العراق من جديد قرارا وأخذت تضغط على الكويت مرة أخرى للتنازل عن وربة» .

وفي أواخر مارس من سنة ١٩٤٠م كانت المقابلة التي أكدت عدم وجود أي فرصة أمام الطامعين في وربة وبوبيان ، وأوضحت أن عزم الشيخ أحمد الجابر قوي على التمسك بحقوق وطنه ، وكرامة شعبه . لقد تمت هذه المقابلة مع تشارلي براير [٢] ، وأوضح فيها الشيخ أنه غير مستعد للتنازل عن أي شيء ، وأن أرض بلاده ينبغي أن تكون بعيدة عن المساومات والدسائس التي كان يقوم بها بعض الإنجليز لصالح الجانب العراقي وأعرب الشيخ عن رغبته في أن يبتعد العراق عن الخوض في المسائل التي تخص الكويت ومنها الأراضي التي تسيطر عليها بموجب الحقوق الثابتة والتي اعترف بها العراق

(١) المذكرة الشفهية لعام ١٩٥١م ، تتعلق بموضوع الحدود ، وقد قدمتها السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية وفيها تأكيد للحدود التي جاءت في رسالة رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢١ يولية من سنة ١٩٣٢ ، واقترح تشكيل لجنة من أجل ترسيم الحدود ، وفق نظام وصفته المذكرة الشفهية ، وقد رقمت الوثيقة البريطانية التي تحتوي على هذه المذكرة برقم F0371/98391

(٢) الوكيل السياسي في الكويت آنذاك ، كما وصف المرجع السابق وظيفته .

بموجب الرسائل المتبادلة في سنة ١٩٣٢م . وقد جاءت خلاصة الحديث في هذا الموضوع كما كتبها محرر ما دار في المقابلة [١] :

«كان للعناد الواضح الذي دافع به الشيخ أحمد عن كل بوصة من أرضه ؛ أن أقنع الحكومة البريطانية أنه ليس لدى الكويت أي استعداد للتنازل عن وربة وبوبيان» .

وعلى الرغم مما تقدم فإن الكويت كانت تسعى إلى رأب الصدع بينها وبين جارتها العراق ، وكانت تبذل المحاولات المتعددة في سبيل ذلك ، ومن محاولاتها تلك رحلة الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير البلاد إلى بغداد حيث وصلها في ٣ سبتمبر ١٩٣٢ ، وعاد منها في السادس من الشهر نفسه . وقد اجتمع خلال تلك الزيارة بالملك فيصل الذي منحه وسام الرافدين وتباحث معه في مسائل شتى ، ويلفت النظر في تلك المباحثات السؤال الذي وجهه الملك إلى الشيخ وجواب الشيخ عليه فقد [٢] «تساءل الملك عن شكل العلاقات القائمة بين الكويت وحكومة صاحب الجلالة (بريطانيا) . فقال : هل أن الكويت بإرادتها الحرة تحت العناية والحماية لحكومة صاحب الجلالة؟ أم هل أن القضية هي أن الشيخ استجاب مرغما؟ فأجاب الشيخ بأنها علاقة مبنية على أسس تعاهدية وباتفاقات متبادلة لدفع الخطر الأجنبي» .

Kuwait and Irag: Histovical Rights and Territorial Claims, P. 55. (١)

(٢) الكويت في الوثائق البريطانية ص ١٣٧ .

ولم يكتف ذلك النظام بما يقوم به من مماحكات واستفزازات ، بل زاد على ذلك ما قام به ملك العراق : غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩م) ، حين نصب إذاعة خاصة في قصر الزهور الملكي في بغداد ، وأخذ يذيع منها حملة ضد الكويت . ولقد أخذت هذه الحملة ومحاولة إيقافها من جهود شيخ الكويت والإدارة البريطانية في العراق الشيء الكثير ، والغريب أن نوري السعيد وهو رئيس الحكومة العراقية آنذاك كان يتنصل من مسؤولية هذه الإذاعة وما يصدر عنها ، ويعلن عن تعهداته المتعددة بوقفها دون نتيجة تذكر حتى قال السير موريس بيترسون[1] في ٧ مارس سنة ١٩٣٩م في الوثيقة البريطانية رقم F0371/23180 ما يلي :

«وأخبرت الجنرال نوري بأنني سأنقل ضمانه وتأكيده هذين . إلا أنني يجب أن أوضح أولا ، بأن ذلك لا يتعدى تكرار الضمان والتأكيد اللذين أعطيا سابقا» .

وحين قابل السير موريس ذلك الملك وأمره بضرورة التوقف عن هذا العمل الصبياني ، كانت النتيجة غريبة ، يقول السير بيترسون[2] : «وكما توقعت ، فقد انهار الملك تماما عندما ذكرت موضوع الكويت وقال صاحب الجلالة في حديثه غير المترابط بأنه لا يقصد مهاجمة الكويت ، بل للضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية . وتساءلت فيما إذا كان

(١) سفير بريطانيا في بغداد آنذاك .
(٢) المرجع السابق ص ١٤٦

صاحب الجلالة يعتبر العراق حقا كمثل يقتدى به في الوقت الحاضر ، وقد حذرت مرارا وتكرارا في الماضي من سوء استخدام المحطة الإذاعية الخاصة به لأغراض الدعاية أيا كان شكلها ، إذ جاء استخدامها بشكل أصبح يزعجنا إن لم يكن يحرجنا» .

أما ما يتعلق بالحملات الصحفية ، فحدث ولا حرج ، لقد كانت الصحف العراقية في تلك الفترة تصب حقدها على الكويت ، وتستثير العراقيين عليها ، حتى بلغ الأمر بصحيفة الإخاء الوطني وهي صحيفة حكومية أن نشرت مقالها الافتتاحي في يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٣٣ وهو يحتوي على الزعم بأن الكويت كانت ، حتى وقت قريب ، جزءا لا يتجزأ من لواء البصرة ، وأن لون خريطة الكويت كان قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى هو لون خريطة البصرة .

ويُرد على هذا الادعاء بوجود خريطة رسمها وليم جيفورد بلغريف بين سنتي ١٨٦٢ و١٨٦٣ التي ميزت الكويت بلون مختلف تماما عن الوحدات السياسية الأخرى ، مما يدحض الادعاء السابق ، ويؤكد المكانة المستقلة للكويت[١] .

ولم تكتف الصحف العراقية بذلك ، بل ازدادت حملتها على الكويت ، وتعددت وسائل النشر التي تستخدمها لهذه الغاية مما جعل الشيخ أحمد

---

(١) الكويت في الخرائط التاريخية ، د . عبدالله يوسف الغنيم ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ١٩٩٤ .

الجابر يبعث برسالة إلى الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٣٤ يذكر له فيها ما تقوم به تلك الصحف من تهجمات واضح أنها مدفوعة من خارج إدارات تحريرها ، ورسالة الشيخ تعطي صورة واضحة عن فهم الكويت لما يدور حولها ، ولما يخططه لها أعداؤها ، يقول الشيخ[1] :«بعده نلفت نظر سعادتكم أن الصحافة العراقية متخذة خطة حملة حيالنا أقل ما يقال فيها إنها تكاد أن تكون مدبرة بل مقصودة لأغراض لا أفهمها وبما أننا جدا حريصين على علاقات الود والولاء مع جيراننا عموما والعراق خصوصا أرجو أن تلفتوا نظر المسؤولين هناك لمثل هذه النشرات المخلة بروابط الود والصداقة بين الجيران إذ طالما نقرأ على صفحات تلك الصحف مقالات منمقة تحت عناوين ضخمة تلفت نظر القارئ وكلها من باب التهويل الذي لا طائل تحتها ونحن لو كنا نعتقد أن هناك شيء أو شبه شيء عن الأشياء المبحوث عنها لغضضنا النظر عن هذه المحاولات الكتابية ولكنها في عين الحقيقة والواقع تتنافى مع الواقع والحقيقة تمام المنافاة .

وإني لا أريد أن أتناول كل مقالة على حدة ولكني سأذكر لكم من باب النموذج المقالات التي نشرت على صفحات جريدة الأهالي البغدادية لمراسل مجهول يتعلق ببساتيننا وأملاكنا ، ورسالتهم طمس الحقائق ، وكذلك مقالة نشرت في موضوع واحد تحت ثلاث عناوين مختلفة بقلم كاتب واحد وهو عمر الطيبي السوري الأصل والذي زار العراق أخيرا والمحرر في جريدة فتى العرب الدمشقية المقالة الأولى على صفحات فتى العرب الصادرة بتاريخ ١٤

(١) وثائق المثلية البريطانية في الكويت ج ٦ ص ٦٨٢ .

شوال ١٣٥٢ بعنوان لماذا لم تنضم الكويت إلى العراق والمقالة الثانية على صفحات الأنباء البغدادية بتاريخ ١٥ شوال بعنوان ضم الكويت إلى العراق والمقالة الثالثة على صفحات الثغر المصرية تحت عنوان بين الكويت والعراق عالج فيه الكاتب هذا الضم المزعوم بأسلوب ينم منها روح التواطؤ على النشر لغرض سيئ يراد منه تشويه الحقائق وبذر بذور التفرقة بين البلدان المجاورة . ولو كانت هذه الكتابات تأتينا من وراء البحار أو من أقطار نائية لما استغربنا كل هذا الاستغراب ولكن صدور مثل هذه المحاولات الخاطئة بصفة دائمة من الصحافة العراقية مما يحملنا على أن نستغرب الاستغراب كله كيف يترك الرجال المسؤولون في حكومة منظمة كحكومة العراق الحبل على الغارب لنفر لا يُقدّرون الحقائق حقّ قدرها لتشويه سمعة جيرانهم والإنالة منهم بلا مسوغ ، ولسنا في صدد الإدلال عن قيمة هذه الكتابات وماهيتها ، بل جل قصدنا هو إظهار استنكارنا واستهجاننا لهذه الطريقة المتبعة التي لا يسعنا السكوت عليها مهما كان مصدرها .

ونؤكد لسعادتكم أن ظهور هذه الإشاعات الكاذبة طورا بقلم عراقي وطورا بقلم سوري مما يجعلنا نحتج بشدة على كاتبيها ونُلحّ بالطلب أن تراجعوا المقامات المسؤولة لجعل حد لها يحفظ روح المناسبات الودية التي نرجو دوامها بين الجميع ، هذا والباري يحفظكم .

في ٢٤ شوال ١٣٥٢ موافق ٩ فبراير ١٩٣٤»

* * *

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أنه في الوقت الذي ترتفع فيه نبرة التهجمات الإذاعية والصحفية العراقية على الكويت نجدهم يتقدمون باقتراح غريب مناقض لكل المواقف السابقة ، ويتضمن هذا الاقتراح إرسال مندوب يحمل رسالة ودية إلى الشيخ أحمد ، بحيث يجيب الشيخ عليها ، ثم توجه دعوة ملكية إليه لزيارة العراق حيث يقلده الملك غازي وساما عاليا ، وحين تأخرت السفارة البريطانية في بغداد في الرد عليه أسرع الملك إلى استدعاء القائم بأعمال هذه السفارة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٩م هوستون بوسوول ، حيث طلب منه بحضور رئيس الوزراء نوري السعيد تسهيل قبول الكويت لعروض العراق[1] .

وحالا وفي هذه الجلسة تغيرت الأفكار العراقية إلى شيء غريب تمثل فيما يلي :

١- اقترح نوري السعيد أن يكون المندوب المقترح إرساله إلى الكويت بمنزلة مستشار يقدم المشورة للشيخ في كيفية إدارة حكمه ويقنعه بأن الملك إنما أراد «تقديم المساعدة للارتقاء بهذا الإقليم المتخلف إلى مستوى العصر» . وكأن العراق قد وصل إلى مستوى العصر حتى يستفاد من أحد مواطنيه في مجال الاستشارة في موضوع كهذا . أو أن حاكم الكويت كان في حاجة إلى

---

(١) هـ. رحمان ، عوامل حرب الخليج ، جذور النزاع بين الكويت والعراق ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٢ .

ذلك المستشار حتى يستطيع أن يدير أمور بلاده التي أدارها مدة ثمانية وعشرين عاما بكل حنكة ودراية وأوصلها إلى مستوى كبير من التقدم في مجالات مختلفة سبق تبيانها[1] .

٢- زعم الملك أن حاكم الكويت يوظف الشرطة الفارسية ، ويساعد الفرس على الهجرة إلى بلاده من أجل قمع رعاياه ، وهذه الفرية تحمل الدليل على النوايا السيئة التي قصد بها أن يضع اسفينا في العلاقة بين الكويت وبريطانيا التي تعرف قبل غيرها أن هذا القول إنما ينطوي على كذب صريح .

٣- عرض نوري السعيد إرسال أفواج من الشرطة العراقية للمساعدة على حفظ الأمن في الكويت وكأنها غير الشرطة التي طالما شكى الشيخ أحمد من تصرفاتها واستفزازاتها وعبورها الحدود وإيذاء المواطنين الكويتيين ، ولا شك في أن كل عاقل سوف يدرك النية المبيتة عند حكومة نوري السعيد من وراء التقدم بهذا الاقتراح الذي لو أخذ به لصارت الكويت محمية عراقية لا تستطيع أن تتنفس الحرية أو تدير نفسها بنفسها .

وعلى كل حال فقد تأكدت هذه النوايا بشكل لا يقبل الشك حين تبين فيما بعد أن الحكومة العراقية «قد رسمت خططا محددة لغزو الكويت ، بعد فشلها في تدبير ثورة هناك . وكان مكتب الارتباط التابع لسلاح الطيران

(١) المرجع السابق من الصفحة ذاتها ، حكى لي أحد الوزراء العراقيين في بدايات الثمانينيات أن صدام حسين قد طلب منهم أن يذهبوا إلى الكويت ، ويكتشفوا ما فيه من مبادرات في جميع المجالات ثم يعملوا على تطبيق ماهو موجود في الكويت عندهم . فمن هو الإقليم الذي يأخذ من الآخر؟

البريطاني في البصرة ، أول من اكتشف تلك الخطة مع نهاية مارس ١٩٣٩ ، لتؤكدها ، فيما بعد وبصورة مستقلة عنه ، تقارير البحرية الملكية والطيران الملكي وجهاز الاستخبارات الخاصة»[١] .

وكانت زيارة الشيخ أحمد الجابر إلى بغداد قد تمت في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٢م ، وقلده الملك الشيخ وساما عاليا ، في الوقت الذي لم تكن فيه خطة الغزو ومؤامرة الضم بعيدة عن أذهان القادة العراقيين[٢] . تماما كما حصل في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ حين هاجم صدام حسين الكويت واستولى عليها ودمر كل شيء فيها وشرد أهلها بعد أن قتل منهم من قتل وأسر من أسر . إذ كان هذا الطاغية قد استضاف الشيخ جابر الأحمد الصباح في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٩ وقدم له وساما رفيعا ، ثم قام بعد ذلك بأشهر معدودة بفعلته النكراء تلك . وهكذا نجد أن التاريخ يعيد نفسه وأن المجموعات التي حكمت العراق لا تختلف عن بعضها في الاتصاف بالغدر .

ومع ذلك فقد كان الشيخ أحمد الجابر متنبها إلى هذه المحاولات المتضاربة من جانب الحكومة العراقية ، ولذا نجده يقول[٣] : «لا شك في أن سياسة العراق اليوم تعني أنه يكشر عن أنيابه ، ويعضني في يوم من الأيام ، ثم يتودد

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٣

(٢) وذلك ما تجلى في الخطة التي اكتشفت في سنة ١٩٣٩ ، وأشرنا إليها آنفا .

(٣) وجه هذا القول إلى الوكيل السياسي في الكويت -آنذاك- هارولد ديكسون ، الذي نقله في رسالة إلى ترنشارد فاول بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٤ ـ الوثيقة البريطانية رقم R/15/5/129 .

في اليـوم التـالي ، ويعـرض منافع السـلام ، وهو يحـمل في كل ذلك فكرة نهائية واحدة ترمي إلى إكراه دولتي ، وإجباري على دخول حظيرة العراق» .

* * *

كان موقف الشيخ أحمد الجابر الصباح من مسألة حدود الكويت واضحا ، لم يتغير طوال حياته ولم يختلف عن المواقف التي وقفها من سبقه من الحكام منذ الشيخ مبارك الصباح الذي بدأت تظهر في عهده مشكلة الحدود هذه ، وقد كان الظن أن مسألة الحدود الكويتية العراقية قد طويت بموجب الرسائل المتبادلة التي سبق أن أشرنا إليها ، ولكن الحملة الابتزازية العراقية أثارت الأمر مرة أخرى ، وقد كان موقف الشيخ أحمد الجابر واضحا عندما فاتحته السلطات البريطانية في سنة ١٩٣٢م حول البحث في تأكيد تعريف الحدود لسنة ١٩٢٣ ففي وثيقة بريطانية مؤرخة في يناير من سنة ١٩٤٨ صادرة عن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية عرض لموقف الشيخ أحمد لدى على تمسكه بحقه وحق بلاده في مسألة الحدود ، تقول الوثيقة: (١)

«وعندما تمت مفاتحته في عام ١٩٣٢ بغرض تأكيد تعريف الحدود لعام ١٩٢٣ ، ظهر عليه الاستغراب والوجوم نوعا ما ، لقيام حكومة صاحب الجلالة بإثارة موضوع ، على حد قول الشيخ ، تم حله منذ وقت طويل من قبل حكومة صاحب الجلالة ، استنادا إلى الوثائق التي في حوزته ، والذي إذا ما أثير هذا الموضوع مرة أخرى ، فإنه قد يشجع العراق بسهولة لانتهاز الفرصة لمهاجمة خط الحدود الذي خططته حكومة صاحب الجلالة ، بشكل مشابه

---

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٢٠٦

وبالطريقة نفسها التي تم فيها شجب قرار ووعود حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في قضية مزارع النخيل (العائدة للشيخ في البصرة) . ومع ذلك ، فقد وافق على الامتثال لرغبات حكومة صاحب الجلالة ، بشرط إفهام العراق بوضوح ، بأن الهدف هو تأكيد الحدود القائمة فقط» .

ومن وجهة النظر البريطانية ترى الوثيقة ذاتها أن من أهم عوامل إثارة موضوع الحدود مرة أخرى هو[1] «بسبب استمرار التجاوزات إلى داخل الأراضي الكويتية من قبل الشرطة العراقية الكائنة بالقرب من صفوان ، واستحالة وقف هؤلاء من ارتكاب هذه التجاوزات ، على الرغم من وجود المستشارين البريطانيين معهم . ومازالت هذه الغزوات مستمرة ، وتشكل مصدرا للمناوشات وللصدام بين العراق والكويت» .

وهذه نماذج من تلك التعديات التي ورد ذكرها في رسائل الشيخ أحمد والتي تدل دلالة واضحة على كل ما تقدم :

١- الرسالة الصادرة منه بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٤ إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ، يشكو فيها تعمد السيارات الحكومية العراقية التجول داخل حدود الكويت ، وإلحاق الأذى بالمواطنين الكويتيين الذين يعيشون في المناطق الصحراوية وهذا هو نصها :[2]

«قد سمعنا أنه يوجد سيارات للحكومة العراقية مسلحة تتجول في داخل

---

(١) عوامل حرب الخليج ص ٢١١

(٢) وثائق المملكة البريطانية في الكويت ج ٦ ص ٧٥٢ .

حدود الكويت ، وتتعرض لسائر القاطنين من رعايا الكويت . فلهذا أوجب أن نرسل سيارة من طرفنا لأجل الكشف على ذلك . بل عمّدنا سيارة فيها خدام كبيرهم مرشد أمرناهم يمشون في حدود الكويت ، ويجرون التحقيقات معه ، وقد وصلوا حول الروضة ، وانقلبوا على أم المدافع ، ووجدوا هناك بعضا من عرب الكويت سألوهم عن السيارات وأفادوهم أنها تدور عليهم يومية . ويقول ولد راضي السميري من عرب الكويت نازل في أم المدافع أن السيارات جاءتنا يوم الجمعة في ٢٧ الجاري (موافق ١١ مي ١٩٣٤) وفتشوا بيوتنا ، ولما اعترضنا خطأهم في تفتيش البيوت ضربوا واحدا منا في عصا . وغير العرب الذين نازلين باللياح ولد برعات يقررون أن السيارات ما تقاطعهم يومية تجيؤهم وتروح إلى جهة الجنوب[١] .

بناء عليه قد تحقق تجول السيارات في حدود الكويت ومعارضتهم لعشائرنا ، وهذا ما [لا] نرضاه ، وإننا ما نود أن يقع بيننا وبين جيراننا أدنى شيء يكدر صفو الوداد ، ويخل في حقوق الجوار ، أمرت خادمنا مرشد يحضر لدى سعادتكم ويفيدكم بالتحقيقات التي وقف عليها . ونرجوكم أن تعرّفوا إلى المراكز الإيجابية لمنع تجول السيارات بالحدود خشية من أن يقع سوء تفاهم مخل لحقوق الجوار» .

٢- الرسالة الصادرة من الشيخ أحمد بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٤ إلى

---

(٢) تقع جميع الأماكن المذكورة داخل حدود الكويت في الشمال والشمال الغربي من العاصمة .

الوكيل السياسي البريطاني ، وهي التي يشكو فيها التجاوزات العراقية على حدود الكويت ، وعلى سكانها ، مستشهداً بالمدعو مطلق بن عبدالله من عرب الكويت الذي جاء إلى الشيخ شاكياً تخبط الدوريات العراقية بهم ومضايقتهم في وطنهم ، يقول في الرسالة :[1]

«نقدم لسعادتكم بطيه إفادة مطلق بن عبدالله من عرب الكويت . ونرجو أن تلاحظوا مسألة السيارات العراقية التي لاتزال تتجول في حدود الكويت بلا مراعاة ولا مبالاة . فنحن حقيقة نخشى من أسباب مضاربتهم وتخبطهم بالعرب أن يخلقوا مشكلة ما نودها . فالرجاء أن تبذلوا عنايتكم لرفع هذه المسألة إلى من يهمهم الأمر لمنع هؤلاء عن التجاوز في داخل الحدود» .

٣- الشكوى الصادرة من الشيخ في ٢٤ من يولية سنة ١٩٣٥ بشأن تجاوز ممثلي الحكومة العراقية بحراً ، ووصولهم إلى جزيرة مسكان مما يعد انتهاكاً للحدود الكويتية البحرية وفي الرسالة[2] :

«إشارة لمذاكرتنا الشفوية مع سعادتكم بالأمس بخصوص ماطور[3] كمرك الفاو «الأسود» نفيد أن الماطور المذكور حسب شهادة الشهود المدرجة أسماؤهم بذيله .

قد وصل إلى جزيرة مسكان مراراً آخرها يوم الثلاثاء في ٧ ربيع الثاني

---

(١) وثائق المثلية البريطانية في الكويت ج ٦ ص ٧٦٤ .
(٢) المرجع السابق ج ٧ ص ١٦ .
(٣) سفينة بخارية صغيرة .

١٣٠٤ أتى إليهم من خور الصَّبيّة إلى المفرص[١]، لزم سفينة قاصدة للبصرة ثم أرخصها، وظل راسيا عند الياهي[٢] من شمال إلى الساعة السادسة عربي من النهار. وبعد ذلك دار إلى قريب الساحل من جزيرة مسكان من ربع ميل أو أقل ورسي هناك إلى قريب الساعة الثامنة عربي. ثم رأى سفينة من الكويت لما قربت المفرص لحقها، وطرحت السفينة، وطبَّق[٣] عليها إلى حوالي الساعة العاشرة عربي. ثم رأى بلم راعي مسكان[٤] وهو مقبل من الكويت، وترك السفينة وجاء إلى بلم راعي مسكان، فلما تقرب منه حول الساحل وكشف عن ما فيه إلا الماء تركه، وراح إلى محمل آخر مقبل من الكويت طبَّق عليه قليلا وأرخصه ورجع إلى الغروب. فلما صارت الساعة الثانية من الليل مشى ودار من قبلي مسكان مرة ثانية، وطلع من خور فيلكا ومسكان ورجع على السفينة المذكورة وظل راسيا مع السفينة إلى قريب الساعة الرابعة وبعد ذلك مشى هو والسفينة.

بناء عليه أمرنا على إبراهيم الفودري بالحضور لدى سعادتكم لكي تأخذوا إفادته والمذكور مقيم في مسكان مع الشهود الذين رأوا المطور وإذا اقتضى حضور بقية الشهور سنقدمهم. نرجوكم ملاحظة هذه إلى المراكز الإيجابية بأسرع ما يمكن لمنع المطور المذكور عن التجاوز على سواحل أراضي

---

(١) ممر مائي عميق بين جزيرتي مسكان وبوبيان.
(٢) أي عند العلامة الموضوعة في جزيرة مسكان.
(٣) طبَّق عليها: التحم معها.
(٤) البلم سفينة شراعية صغيرة، وراعي مسكان، هو الشخص المقيم بها.

الكويت لعدم وقوع سوء تفاهم من أسباب تجولاته ومعارضاته المتكررة على السفن بقرب السواحل ليس له أن يتجاوز على أحد فيها» .

٤ - الرد الوارد من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت على الرسالة السابقة ، وهو بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ أي بعد عدة شهور من إرسال الشكوى ، وفيها يقول[١] :

«وسترون سعادتكم من هذا الجواب أن حكومة العراق كما هي عادتها تنكر الحادث بالمرة ، وتدعي أن لنج كمركها بالفاو لم يعبر مياه الكويت أبدا» .

وللقارئ أن يعلق على قوله : كما هي عادتها ، فالحكومة المذكورة تقوم بأعمالها المخالفة للأعراف الدولية ، ثم تتنصل منها .

٥ - الرسالة الصادرة من الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ والتي يشكو فيها من تعديات مسؤولي جمارك الفاو على أصحاب السفن الكويتية ، ومطاردتهم لهم داخل حدود الكويت ، مما يشكل تجاوزا خطيرا على الحقوق ، وامتهانا للأعراف التي ينبغي أن تسود بين الدول ، وهي الرسالة التي جاء فيها[٢] :

---

(١) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت ج ٧ ص ٢٨ .
(٢) المرجع السابق ج ٧ ص ٢٩

«لا يخفى سعادتكم من مدة أيام ناس فقراء من رعايا الكويت رايحين في جالبوت[1] صغيرة وعددهم ثلاثة «نوخذا وبحارين» يحطبون في خور الصبية حول الثعالب وذلك في ٢٧ جماد الثاني ٣٥٤ وإذا بالماطور الفاو مقبل عليهم دون كلام ضربوهم في ثلاث طلقات من الرصاص وصاحوا عليهم يجونهم ولما قربوا منهم أخذوهم مع جالبوتهم. وقال لهم النوخذا: ماذا تريدون بنا قالوا نوديكم للفاو فقال: ايش ذنبنا قالو أنتم ما جئتم هنا إلا أن معكم شكر. أجابوهم محملنا هذا يدخله الماء من كل جوانبه، ما ينحط فيه الشكر، ولاحنا أهل الشكر، شوفنا نحطب والجالبوت في نصفها حطب فقالوا: إلا نوديكم إلى الفاو. وفعلا جرهم الماطور وبعد ما أخذوا إفاداتهم وأهانوهم بالفاو طلبوا منهم إما يسلمون خمس دنانير على الجالبوت وثلاث دنانير على النوخذا وبحريته أو الحبس. قال لهم النوخذا: نحن الآن نسأل من أين ندبر لكم ذلك وحالتنا كما ترونها فلم يسمعوا له كلاما. وبعد هذه الإهانة أرخصوهم وهم في ١٠ رمضان والجالبوت حيروها[2] بالفاو ـ وقد وصل النوخذا حسن بن محمد هنا في ٢٠ رمضان في حالة سيئة، وإني جدا متأسف من هالمعاملة لأن مأمورين الفاو ما هم واقفين عند حد، لازالوا يتجاسرون، ويتعرضون لأمثال هذا النوخذا في حدود الكويت ـ وكم، وكم بينا لسعادتكم الواقع عن ما جرى منهم من التعديات التي لاتتناسب مع

(١) نوع من السفن الخشبية.
(٢) حجزوها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حسن الجوار - ولكن مع الأسف لم نأخذ نتيجة . ونظرا للصداقة والروابط الودية الموجودة بيننا وبين جارتنا حكومة العراق . يسوؤنا عدم صيانة حقوق الجوار ومطاردة المأطور ، وما عمل في داخل الحدود هل من الإنصاف عملهم هذا؟ يضربون هالفقراء بالسلاح ويعززون فيهم إلا أن تقولوا «مودين شكر» فأي رحمة أي عدالة هذا العمل . حقيقة أن هذا مما يكدر صفو الوداد . . . . . .

بناء عليه نرجوكم مبادرة رفع القضية إلى من يهمه الأمر وإفادتي فيما ترونه صالحا لراحة ورفع الأذى عن هالفقراء ودمتم مشكورين» .

٦- رسالة الشيخ بشأن دخول سيارة عراقية مسلحة إلى داخل حدود الكويت بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٣٦ ويقول فيها[1] :

«وبما أن هذا التجوال ضد ما تقرر ، ومخالف لحقوق الصداقة وحسن الجوار ، أساءنا ذلك ؛ لأننا نخشى أن يحدث من تجولهم أمر يسيئ الجميع ، فلذا نرجوكم أن تلاحظوا هذه المسألة بعين العناية لكي لا يتكرر شيء بعدها» .

وكانت هذه الرسالة كغيرها موجهة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بصفته مسؤولا -آنذاك- عن الاتصالات الكويتية الخارجية .

وقد تلت هذه الرسالة رسالة أخرى بتاريخ ٧ أبريل ١٩٣٦م ، مما يدل على إصرار الحكومة العراقية على إلحاق الأذى بالكويت .

---

(١) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت ج ٧ ص ٣٦ .

٧- كرر العراقيون الشكوى من مسألة تهريب بعض المواد من الكويت إلى العراق ، وجعلوا هذا الأمر مبررا لتجاوزهم للحدود وملاحقتهم بعض أبناء الكويت ، وقد رد الشيخ أحمد الجابر على هذه الادعاءات بكتابه المرسل إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وفيه يقول[١] :

«بيد المسرة أخذت كتابكم عدد ١٣٦ سي المؤرخ ٢٠/ ٤/ ٣٦ المشتمل على ترجمة المذكرة التي أرسلها فخامة السفير البريطاني في بغداد «من وزارة الخارجية العراقية» فقد اطلعت على مندرجاتها الموجبة للأسف الشديد عما أبدته الوزارة وما نسبه الوشاة بزعمهم أن قواتنا يصحبون المهربين ويشاركونهم في مقاومة القوات العراقية في حدود العراق - وتقول الوزارة إنه قد قبض على أشخاص مهربين ومن بينهم ثمانية من فداويتنا[٢] مسلحين . وأنهم أيضا قبضوا على عايض بن صليهم ، وصالح بن سيف ، وحمد بن عوض علي . ووجدوا معهم بندقيتين إنجليزيتين وبندقيتين مارتين تركيتين وعلى الجميع علامتنا . وقبضوا على أموال مهربة في محل يسمى « الرتقة الشمالية» وعدد من الأباعر ومن بينها ناقتان عليهما علامة « البرثم»[٣] .

نقول يا للأسف كيف جارتنا وشقيقتنا تعتقد هذا الاعتقاد المسيء بنا ونحن بعكس ظنها حريصين على محافظة حقوق الجوار بالصدق

(١) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت ج ٧ ص ٤٥ .
(٢) الفداوية جمع فداوي وهو الفدائي ، وكان هذا الاسم يطلق سابقا على مرافقي الشيوخ .
(٣) علامة تشبه مخلب الطائر توسم بها الإبل ، وهي في الفصحى : البرثن .

والصداقة . وهذه الأعمال الوحشية ما هي من شأننا ولا يقبلها صاحب وجدان . فهل من المعقول أننا نساعد من يقصدون التهريب أو نمدهم في قوات مسلحة ضد إخواننا العراقيين حشى لله أننا نفعل ذلك ولا والله نعرف من هو الذي يقصد التهريب ـ أما المسابلة فبابها مفتوح والتجارة حرة والذي يظهر للخارج مع عرب بادية وغيرهم باسم المتاجرة لا باسم التهريب ، كونوا على يقين لو نعرف أن أحدا من فداويتنا الموجودين في سلك خدمتنا الآن له علاقة أو ماشي في هالطريق قسما بالله ما يكفي سجنه بل كان نأمر بتعزيره وقطع يديه أمام الناس حتى يكون عبرة لغيره ، إننا نؤكد لسعادتكم عدم صحة هالأقاويل لأن فداويتنا معروفون ومحفوظون ، وأسماؤهم معلومة ، ولهم رئيس مرتب عليهم ، ويراقب على جميع تحركاتهم ، ورؤساء عشائر العراق يعرفونهم حق المعرفة ، ولا يمكن أن أحدا منهم يتحرك في أقل حركة من هالأمور المنافية للحقيقة ـ فنحن إن شاء الله حريصين على ما يؤيد روابط الوداد والاتحاد بين القطرين الشقيقين ، وسنبذل مافي وسعنا للمحافظة على ذلك .

أما الفداوية الذين ذكرتهم الوزارة والمدونون بمذكرتها ، أصلا ما نعرفهم ، ولا هم في خدمتنا ، ويمكن أن السفارة تكلف من تعتمد عليه في محل سجنهم حتى يحضرهم ويأخذ إفادتهم فردا فردا ، ويطلب منهم يقسمون بالله هل هم من خدامنا الفداوية وعند ذلك ستتضح الحقيقة لأن مسألة الفداوية والقوة هذا شيء ينافي العقل . أما مسألة السلاح والأباعر كون أن

القوات العراقية وجدت أربع بندقيات وناقتين ورأت على الجميع علامة «البرثم» فهذا ما يستبعد لأن كثيرا من السلاح والأبل متطشر[1] بيد العربان في أثناء الأكوان[2] التي مضت من الأخوان . وهذا ما هو دليل على ما نسبوه أهل الأغراض والمحركين بزعمهم أنا نساعد من يقصد التهريب بقوة مسلحة ضد إخواننا العراقيين . حشى أننا نقبل في هذا الأمر ، وثم ما ذكر أن قواتنا تجاوزت أو حدث منها خلاف في حدود العراق . بل باذلين الجد والاجتهاد لاستتباب الأمن والراحة بين القطرين الشقيقين وأعز ما يعز علينا ذلك من كافة الوجوه .

وتقول الوزارة إنه يوجد سلاح من الأجناس الأخرى يهرب للعراق فنقول : ما في الكويت معمل لصنع السلاح . وتجارة السلاح أيضا ممنوعة من قديم ، ولا بالكويت شيء يذكر من السلاح بما فيه من مدة زمان نحن معلنين بمنع خروج أي سلاح كان لكافة العربان بدون داعي . إنما نرى ذلك من الواجب لمراعاة إخواننا العراقيين ، كل هذا ونحن في موقع الشك .

وقد عرفنا سعادتكم بالدفعات فيما جرى من تجاوز القوة العراقية الموجودة على سفوان ، لأنها لازالت تتجول في حدود الكويت ، وتفتش عربان الكويت ، فنكرر رجاءنا ببذل العناية لمراجعة من يهمه الأمر لمنع هؤلاء عن التجاوز بالحدود . وإلا إن دام استمرارهم كما هو الآن وحدثت

---

(١) متطشر : متناثر ، وهي لفظة عامية كويتية .
(٢) الأكوان : الحروب .

نتيجة مخلة بالأمن لا سمح الله بذلك فهذا لا شك أمر مقصود - ولكن أملنا بالله وبإخواننا العراقيين جميل وإن شاء الله ما يحدث ما يكدر صفو الوداد المتبادل بين الطرفين والله الهادي إلى الصواب» .

وقد ثبت فيما بعد أن ما ادعته العراق عن عمليات تهريب سلاح إلى الكويت ما هو إلا هراء ، وأن هذا الأمر لم يحدث أبدا ، «وقد توصل ديجوري[١] «في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣٦ ، إلى استنتاج ينفي وجود تهريب للأسلحة من الكويت إلى العراق . حتى إن الوكيل السياسي قدم لائحة بأسماء الرعايا والمنظمات العراقية المسؤولة ، في الواقع ، عن تجارة التهريب . لكن الحكومة العراقية لم تتخذ أي إجراءات ضدها» .

بل إن ناجي الأصيل وهو من كبار المسؤولين العراقيين، كان قد زار الكويت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٦م وأكدّ عدم حدوث أي تهريب للأسلحة بين الكويت والعراق[٢] .

ومع ذلك ظل هذا الأمر معزوفة دائمة ترددها الأبواق العراقية كلها . بل تصاعدت حدة التعديات حتى وصلت في ٩ و١٥ و٢٠ من مارس سنة ١٩٣٩م إلى حرب حقيقية[٣] «أطلقت النار خلالها على المخيمات ، وعلى إحدى القرى . وقد حصلت هذه الانتهاكات الفظيعة شمالي - غرب بلدة

---

(١) جيرالد ديجوري المقيم السياسي في الكويت آنذاك ، عوامل حرب الخليج ص ١٠٩ .
(٢) عوامل حرب الخليج ص ١١٠ . .
(٣) المرجع السابق ص ١٢٠ .

الجهرة ، التي تبعد حوالي ٣٢ كيلو مترا عن مدينة الكويت . وقد قام الوكيل السياسي ، شخصيا ، بزيارة مسرح تلك العمليات ، ورفع تقريرا وافيا إلى المقيم (السياسي في الخليج) ، بعد أن تحدث مع عدد كبير من الشهود الحياديين الذين أكد كل منهم وقوع هذه الحوادث» .

٨- يكرر الشيخ أحمد الجابر الشكوى في رسالة منه للوكيل السياسي البريطاني في الكويت بتاريخ الرابع من أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ويلح على ضرورة وضع حد للتجاوزات التي ازدادت على الرغم من الرسائل السابقة التي عرض فيها الشيخ شكواه ، وخشيته من أن يزداد هذا التجاوز حتي يؤدي إلى نتائج سيئة تضر بمصلحة البلدين[١] :

«في عدة رسائل أخبرناكم عن دخول سيارات مخفر سفوان في حدود الكويت وتعديهم على أبنائنا وطلبنا منكم رفع القضية إلى من يهمه الأمر لمنع هالتجاوز . ولكن مع الأسف إن السيارات المذكورة ما برحت تطارد وتعبث بالحدود . وفي الحقيقة أننا نخشى من عاقبة هالأمر - حيث الآن بلغنا خبر من عرباننا الذين على الحنبية[٢] يذكرون أنهم ظاهرين من الكويت معهم زهاب[٣] لعائلتهم وفي يوم الأربعاء الماضي الموافق ٢٩/ ٧/ ٣٦ كانوا بين

(١) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت ج ٧ ص ٦٤ .
(٢) تكتب الآن : الحنابية في شمالي الكويت شرقي مزارع العبدلي .
(٣) الزهاب في اللهجة ما يتزود به المسافر من مأكل ومشرب .

روضة أم العيش وروضة أخريم[١] قاصدين الخنبية والوقت أول العصر إذ ظهرت عليهم أربع سيارات مسلحة، وفيها شرطة، ويدون كلام قبضوا على بعارينهم ثلاثة عشر رأسا والذي عليها من عيش وطحين وشكر وقليل جاهي[٢] وقهوة وحمال وهددوهم بالضرب قائلين لهم أنتم مهربة[٣] قالوا لهم: المهربة ما يمشون في هالطريق علانية ولا هذي سلعة مهربة. وفي النهاية أخذوا بعارينهم وطردوهم رجلية.

إنني متأسف جدا من عمل هالسيارات في داخل حدود الكويت. فقد رفعنا لكم عدة رسائل في شأن ذلك وأنبأناكم عن هذه السيارات وتعديها ولا أخذنا أي نتيجة موجبة للاطمئنان. لأن عربانا النازلين في حدود الكويت الشمالية ما هم مستقرين الآن. فلذا نرجوكم مبادرة رفع القضية إلى من يهمه الأمر بصورة عاجلة فلازلتم مشكورين».

وفي ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٣٦ جاءت المحاولة اللاحقة، وقد كتب الشيخ رسالة أخرى بهذا التاريخ إلى الوكيل السياسي البريطاني يقول فيها :

«قدمنا عدة إفادات بخصوص سيارات مخفر سفوان، وعن ما حدث منهم من تعديات في حدود الكويت، فالسيارات المذكورة، لازالت تطارد وتتخبط في الحدود بدون مبالاة».

---

(١) موضعان في الطريق المؤدي إلى الخنابية.
(٢) جاهي: شاي.
(٣) تجمع لفظة مهرّب في اللهجة على مَهْرَبه:
(٤) وثائق الممثلية البريطانية في الكويت ج٧ ص ٦٨.

٩- لم يكن هناك من شك في أن الشرطة العراقية ضالعة في أعمال التهريب هذه ، وأن أفرادها كانوا يدخلون إلى داخل الأراضي الكويتية من أجل أغراض بعيدة من محاربة التهريب ، لقد قام جوردن جاكسون ، الوكيل السياسي في الكويت في يناير من سنة ١٩٤٥ ببحث هذا الموضوع وانتهى إلى كتابة تقرير جاء فيه أن الشرطة العراقية كانت متورطة مباشرة في عمليات التهريب ، واكتشف[1] «أن سيارات الشرطة العراقية كانت تدخل الجهرة من سفوان مرة في الأسبوع تحت جنح الظلام ، لتلتقي بالمهربين على الحدود السعودية ، وتتسلم منهم ٥٠٪ من قيمة البضائع المعدة للتهريب إلى العراق ، وعند الفجر ، يعود أفراد الشرطة إلى سفوان ليبلغوا رؤساءهم أنهم لم يفلحوا في العثور على المهربين» .

١٠- هناك رسائل عديدة أخرى حول موضوع التجاوز على الحدود ، وعدم الالتزام بما يفرضه حسن الجوار ، ولا شك في أن هذه الرسائل لها دلالتها على حرص الشيخ أحمد الجابر على حماية وطنه وحرصه على صيانة حدوده ، ورعاية مواطنيه .

١١ - كان الشيخ أحمد ينتظر وهو يقدم هذه الاحتجاجات المتكررة إلى الحكومة البريطانية ، أن تؤدي احتجاجاته إلى نتائج ، ففي الوقت الذي يعلم فيه أن رسائله تلك كانت تصل إلى الجانب العراقي فورا يجد أن هذا الجانب لا يعير ذلك أي اهتمام مما يعني الاصرار على المواقف المتعنتة ، ولهذا وجد

---

(١) عوامل حرب الخليج ص ٢٠٨

الشيخ أنه قد آن الأوان لكي ينشيء مركز مراقبة للحدود في آخر نقطة من شمالي البلاد مقابل سفوان ، وهو الأمر الذي كانت السلطات البريطانية غير مقتنعة به سابقا ، ولكنها إثر ما تقدم أبدت بعض التراجع ، واقترحت أن يكون موقع ذلك المركز في منطقة اديرع الخلة داخل الحدود الكويتية بمسافة تبعد حوالي تسعة عشر كيلو مترا عن سفوان . وقد اعترض الشيخ أحمد على ذلك الاقتراح قائلا أن ذلك بمضي الوقت سوف يجعل العراق يتمسك بأن حدود الكويت هي عند هذا المركز مما سوف يشكل إحراجا للكويت في المستقبل ويتسبب في ضياع حق من حقوقها[1] .

وهذا الموقف من الشيخ دليل قاطع على تنبهه لما يمكن أن يستغله هذا الجار العاتي ، ودليل آخر على حرصه على حماية حدود بلاده وتأكيدها .

١٢- قد يلفت النظر اتصال الشيخ الدائم بالوكيل السياسي البريطاني في الكويت بشأن كافة القضايا الحدودية مع العراق . وهنا ينبغي أن نذكر أن الكويت بموجب المعاهدة التي تمت بينها وبين بريطانيا في سنة ١٨٩٩ قد أوكلت كافة اتصالاتها الخارجية إلى الجانب البريطاني ، وبموجب ذلك فقد صارت الاتصالات الكويتية الخارجية كلها تتم عن هذا الطريق ، أضف إلى ذلك أن العراق كان لفترة طويلة (١٩٢٠-١٩٣٢م) تحت الانتداب البريطاني ، مما يجعل الاتصال عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مطابقا لمقتضيات المعاهدة من جهة ، ومفيدا من حيث سلامة

(١) المصدر السابق ص ١١٥ .

الوصول إلى جهة الاختصاص والحصول على سرعة الرد من جهة أخرى .

وبهذا نرى الاتصال عن هذا الطريق ملائما ، ولا يدعو للاستغراب .

على أن المبرر الذي تتعلل به العراق ، وتجعله السبب في قيامها بتجاوزات متكررة فهو مبرر غير مقبول ، إذ أن مسألة التهريب - إن وجدت - فهي مسألة عراقية داخلية ، ويستطيع العراق معالجتها من داخل حدوده لا من خارجها ، وفي ذلك يقول هـ ، رحمان في كتابه عوامل حرب الخليج[1] : «حين كان تهريب البضائع من الكويت يمثل الشكوى الرئيسية لحكومة العراق ، كانت هذه الحكومة تستطيع منع هذا التهريب ، باتخاذ إجراءات من جانب واحد داخل أراضيها . لكن العراقيين، على الرغم من تورط مواطنيهم في تجارة البضائع المهربة ، فإنهم تابعوا توجيه اللوم إلى الشيخ ، واستمروا في مطالبته بوضع حد لهذا النشاط ، على حساب اقتصاد الكويت أو على حساب استقلالها» .

❊ ❊ ❊

لقد كانت الشكوى العراقية من تهريب السلع من الكويت إلى العراق نظرا إلى تدني الرسوم الجمركية في الكويت وارتفاعها الفاحش في العراق هي المبرر الذي يتذرع به العراقيون لمهاجمة بعض الأفراد أو القوافل داخل الكويت زاعما منهم بأن هؤلاء الأشخاص مهربون ، ووقر في أذهان أفراد

(١) ص ١٢٧ .

الحكومة العراقية المسؤولين عن الجمارك أن كل من يحمل أية كمية من المواد الغذائية داخل حدودنا إنما هو يحملها استعدادا لتهريبها إلى العراق ، وبدلا من أن تتخذ الحكومة العراقية الاجراءات المناسبة داخل حدودها للحد من حركة التهريب المزعومة ، أو أن تجد حلولا أخرى تتناول إعادة النظر في السياسة المتبعة حيال الرسوم الجمركية عندها ، فإنها صبت جام غضبها على الكويتيين ، وأخذت تتجاوز الحدود من أجل ذلك .

والواقع أن مسألة التهريب لا تقتضي كل هذا التعسف الذي قامت به أعداد متفرقة من رجال الشرطة العراقيين ، ولا العنف الذي قوبل به رجال مسالمون يعملون داخل حدود بلادهم ، ولكن رغبة الحكومة العراقية في إزعاج الكويت ، وإثارة المشاكل أمامها من أجل دفعها إلى الخضوع للرغبات التي يحلم بها حكام العراق ؛ هي الدافع الأول الذي جعلهم يسلكون هذا الطريق ، وقد ساعدهم على ذلك تناقض موقف الحكومة البريطانية التي كانت مسؤولة في ذلك الوقت عن علاقات الكويت الخارجية ، وهي في الوقت نفسه منتدبة على العراق من قبل عصبة الأمم ، فلم تراع دورها هذا بحل المشكلات المستمرة بين البلدين ، وحتى عندما استقل العراق وانضم الى عصبة الأمم فإن الحكومة البريطانية في الجانب الكويتي لم تقم بدورها المطلوب من أجل حماية مصالح الكويت كما هو مقتضى المعاهدة الموقعة معها في سنة ١٨٩٩م .

وهذا التخاذل في السياسة البريطانية سببه أن المجموعة البريطانية الموجودة

في بغداد تنظر إلى مصالح العراق فقط ، وتدافع عنه حتى بالباطل ، وهو في بعض الأحيان أشد ضراوة من العراقيين في الدفاع دون وجه حق عن قضايا يثبت الدليل القاطع أن الحق فيها بجانب الكويت . وعندنا يقف الجانب البريطاني المتمثل في المقيم السياسي المدعوم أحيانا من حكومة الهند (البريطانية) ليتقدم بالطلبات والاقتراحات دون أن يجد من يلبي له ذلك ، ونتيجة لهذا التضارب بين وزارة المستعمرات البريطانية ، ووزارة الخارجية ، وحكومة الهند ، ووزارة شؤون الهند ، ورجال السياسة البريطانيين في الكويت والعراق والخليج كانت الأمور تزداد تأزما ، والحلول لا تجد طريقها إلى أرض الواقع ، وبالتالي نجد الاعتداءات العراقية تتكرر ، والشكاوى الكويتية تزداد ، دون أن تتحرك الجهات البريطانية التي كانت ملزمة بموجب الاتفاق التعاقدي بينها وبين الكويت بالتقدم إلى إيجاد حد نهائي لتلك التحرشات والإساءات التي اتخذت صورا عدة ، وكأن الحكومة البريطانية المنتدبة على العراق غير الحكومة البريطانية المتعاقدة مع الكويت المتعهدة بحمايتها ورعاية مصالحها . ومن الأمور التي توضح التذبذب البريطاني في هذا المجال قول هيربرت لاسي باغالي من الدائرة الشرقية لوزارة الخارجية البريطانية[1] :

«إن بريطانيا ، على الرغم من مسؤوليتها عن الحفاظ على استقلال الكويت ، ووحدة أراضيها ، فإن من المتوجب عليها أن تمتنع عن مدّ الشيخ بالدعم العسكري ضد اعتداءات دورية للشرطة العراقية» .

(١) المرجع السابق ص ١٢٢ .

واقــترح هوستون بوســوول القائم بأعــمال السفـارة البريطانيـة في بغداد أن تصدر إلى الشرطة الكويتية أوامر بالامتناع عن مهاجمة المتسللين العراقيين إذا وجدتهـا داخل الأراضي الكويتيـة ، ولهـا أن تطلب منهم الخروج إلى خـارج الحدود[1] .

وفوق هذا فإن نتيجة اجتماع مشترك بين مختلف الاطراف من البريطانيين كانت محبطة جدا ، فقد عقد هذا الاجتماع في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٣٩م ، وترأسه رولاند بيل سكرتير الشؤون الخارجية بوزارة شؤون الهند من أجل البحث عن رادع مفيد ضد الغارات العراقية ، وذلك تلبية للطلبات الملحة من الشيخ أحمد الجابر الذي طلب من الجانب البريطاني أن يفي بالتزاماته تجاه الكويت ، وقد طلب من الكولونيل تريتشارد فاول القائم باعمال المقيم السياسي البريطاني في الخليج أن يبلغ الشيخ فحوى القرار الذي توصل إليه أولئك المجتمعون والذي جاء فيه أن بريطانيا لن تستعمل أي قوة من قواتها المسلحة ضد العراقيين لوقف اعتداءاتهم ، بالنظر إلى المعاني السياسية والاستراتيجية المترتبة على مثل هذا العمل . وأن الحكومة البريطانية ترى استخدام الوسائل السلمية لتأمين انسحاب المتسللين ، وأنها إذا ما فشلت هذه الطريقة «يمكن أن تتخذ خطوات دبلوماسية»[2] . هكذا دون تفكير بمصلحة الكويت التي ائتمنت البريطانيين على مصالحها ، وعلى علاقاتها الخارجية .

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٢ .
(٢) المرجع السابق ص ١٢٢ .

ودون توضيح للاجراءات التي يمكن اتخاذها إذا فشلت الوسائل السلمية أو الدبلوماسية في إنهاء التعديات التي تتعرض لها الكويت التي بقيت زمنا طويلا وهي تعيش ما بين الأطماع العراقية والتخاذل البريطاني .

ولا عجب في الموقف البريطاني أنه مبني على أفكار متناقضة يأخذ فيها الدور الملائم للعراق سبيله إلى التطبيق بفضل أولئك البريطانيين الذين يعملون في العراق ، وهم الذين وقفوا إلى جانب المعتدين دون النظر إلى مسؤولياتهم كبريطانيين تجاه الجانب الآخر المتضرر وهو الكويت ، استمع إلى فاول نفسه وهو يقول[1] : «إن خبرتي كمقيم سياسي في السنوات الأربع الأخيرة عن اتجاهات الضباط البريطانيين الذين يعملون في الجمارك العراقية ، أو إدارات الشرطة العراقية تعطيني انطباعا واضحا أنه - فيما يختص بالكويت - فإن هؤلاء الضباط يبعدون كل البعد عن النزاهة والتجرد ، فهم - في الواقع - يبدون لي أنهم أكثر عراقية من العراقيين ، وإذا كان لابد أن يتخذ قرار ما حول مسألة كويتية - عراقية من قبل ضابط بريطاني يعمل في العراق وآخر عراقي الجنسية يعمل في الحكومة العراقية فإن شيخ الكويت سوف يحصل على ربع الصفقة من العراقي ، ولا يحصل على أي شيء من الضابط البريطاني العامل في العراق» .

(1) Kuwait and Iraq: Historical Clains and Territovial Disputs, Richards Schoficld, 2nd edihov, 1993, p. 62.

وقد وصل التخاذل البريطاني تجاه الموقف العراقي من الكويت مداه حتى وجدنا فاول نفسه يقول في إحدى رسائله المؤرخة في ١٨ من يناير سنة ١٩٣٦[1] :

«إن الشيخ بحمايتنا ، وإن واجباتنا الأساسية ، في هذا الشأن ، منع القوى الأجنبية من التعدي على أراضيه ، ومن إساءة معاملة رعاياه ، لقد بات واضحا أننا أخفقنا في أداء هذا الواجب حيال الفظائع التي ارتكبها مسؤولو الجمارك والشرطة العراقية ، ذلك أننا لم نتمكن لا من الحصول على تعويضات عن هذه الفظائع ، ولا من منع تكرارها» .

ولم يكن هذا الموقف البريطاني جديدا ، فقد تجلي في سنة ١٩١٣م عند عقد الاتفاقية البريطانية العثمانية التي احتوت على قسم خاص بالكويت والتي وقعت بالأحرف الأولى في السادس من مايو من سنة ١٩١٣ ، ولم يتم تطبيقها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى . فقد تحدث الكابتن شكسبير[2] عن هذه الاتفاقية في رسالة أرسلها إلى السير بيرسي كوكس المقيم السياسي في الخليج آنذاك يقول فيها[3] :

«وللتوفيق بين هذه الاتفاقية إذا تحققت كما هي مقترحة ، وبين الوضع القائم فعلا ، لابد أن يسأل الشيخ وشعبه السؤال التالي : ما الذي حمل

---

(١) عوامل حرب الخليج ص ٩٨ .
(٢) وليم شكسبير المقيم السياسي البريطاني في الكويت (١٩٠٩ـ١٩١٤) .
(٣) عوامل حرب الخليج ص ٧١ .

بريطانيا على وضع هذه الاتفاقية بشأننا ، وهي مجحفة إجحافا خطيرا بحقنا ، لاسيما وأنها جاءت في الوقت الذي لم يعد العالم يحسب فيه حسابا لتركيا؟ والجواب الذي سيقدمه الكويتيون عن هذا السؤال واضح : «إن الحكومة البريطانية قد استخدمت الكويت وسيلة للحصول على شيء آخر ، للحصول على إقرار بمطالب أخرى لها ، في مكان آخر ، على تنازل يتعلق بخط سكة حديد بغداد ، وغير ذلك . وعندما نتذكر أن حاكم الكويت لم يشاور في أثناء المفاوضات ، ولم يطلع على مسارها ، بل وضع أمام أمر واقع بصفقة من هذا القبيل ، أعترف بأننا نتوقع الاستياء وردود الفعل الناجمين عن خيبة الأمل العميقة من عملنا . أما كيف سيؤثر هذا الاستياء في علاقاتنا المستقبلية ، فهذا أمر أكره مجرد التفكير فيه . لكنني متأكد أن تأثيره لن يكون مجرد تأثير محلي ، بل سيشملنا تأثيره في كامل الساحل العربي للخليج . . . ، حين يزعزع الثقة التي كان يوحي بها دعمنا حتى الآن . كما أن أي تفسير لعملنا لا يمكن أن يزيل الانطباع بأننا استخدمنا الكويت بيدقا لنحقق امتيازات أخرى ، ولاسيما إذا تجلت بعض هذه الامتيازات فيما بعد ، كأن تحقق تسوية لمسألة خط سكة حديد بغداد ، تكون في صالحنا» .

وهكذا شهد شاهد من أهلها ، ودلت الأحداث على تصرف أناني من قبل دولة عظمى تجاه إمارة صغيرة وثقت بها ، ورضيت أن تكون تحت حمايتها .

على أن المواقف البريطانية لم تكن سيئة كلها بحق الكويت فها هي وزارة

الخارجية تؤكد في مايو من سنة ١٩٣٨م اعترافها بالكويت بصفتها كيانا مستقلا، وتعلن موقفها من دعاوى العراق المتكررة بشأن التبعية المزعومة للبصرة بل إنها تذهب إلى أبعد مدى حين أكدت في بيانها التوضيحي هذا أن القوى المعنية ببحث نتائج الحرب العالمية حافظت على بقاء الكويت على وضعها المعروف للجميع، وأنه ليس هناك ما يشير إلى أن تلك القوى قد أصدرت قرارا يخصص للعراق ولاية البصرة أصلا. يقول البيان[١]: «لكي يتمكن العراق من إثبات حقه في الكويت، من حيث السيادة أو غيرها، يجب عليه أن يُبرز قرارا، اتخذه الحلفاء أو القوى الأخرى المعنية، بمنحه مثل هذه الحقوق على الكويت، لأن جميع مطالبه يجب أن تكون مستندة إلى ما خصصته هذه القوى له. وليس هناك ما يشير حتى إلى أن هذه القوى قد خصصت للعراق أي حقوق على الكويت، أو حتى أنها أصدرت أي قرار يخصص له ولاية البصرة بالذات. فمنذ اللحظة، التي بدأ فيها العراق يتمتع بوجود مستقل، والتي لا يمكن تحديدها قبل سنة ١٩٢٢م، كانت هناك حدود مرسومة مع الكويت، بالطريقة نفسها التي رسمت فيها حدود العراق مع شرق الأردن. ولدى ذكر اسم العراق، فإن معاهدة التحالف القائمة بين العراق وحكومة صاحب الجلالة، تقتضي أن تشير مسؤولياتهما، حيال مجلس عصبة الأمم، إلى العراق بهذه الحدود التي كان معمولا بها. وفي سنة ١٩٣٢م، عندما أصبحت العراق عضوا في عصبة الأمم، جرى تأكيد

(١) المرجع السابق ص ١٤٤.

الحدود مع شرق الأردن ومع الكويت، بوساطة تبادل المذكرات، بالطريقة نفسها تماما».

وكان هذا هو الموقف الوحيد الذي يعبر عن أمر يصدر لصالح الكويت من المؤسسة السياسية البريطانية، ولم نجد له شبيها إلا في الانزال العسكري الذي تم في الكويت بناء على طلب من حكومتها في سنة ١٩٦١م إبان ادعاءات عبد الكريم قاسم المشهورة، وكان نفوذ بريطانيا آنذاك قد انحسر ظاهريا عن العراق، ولم يعد في بغداد من رجال الآلة الدبلوماسية البريطانية أحد يعوَّل عليه في نصرة الحكومة القاسمية.

أما الموقف الذي لا ننساه لبريطانيا فهو إسهامها القوي في التحالف الذي قام بتحرير الكويت في سنة ١٩٩١، ومتابعة تأييدها لنا حتى اليوم ضد المواقف العراقية المتعنتة.

* * *

لقد كان الشيخ أحمد الجابر -رحمه الله- حريصا على الانتهاء من موضوع تخطيط الحدود بين الكويت والعراق وإلى آخر أيام حياته وهو يتابع هذه القضية الحساسة بالنسبة لوطنه. ففي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مذكرة رفعها إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج قال فيها[1]: «إشارة إلى مذكرتكم رقم (٥٠/ ٥/ ١٧٣)

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٢١٣.

والمؤرخة في ١٦ من يناير ، لقد كتب الشيخ الراحل (الشيخ أحمد الجابر الصباح) في ١٠ من يناير ، أي قبل ثلاثة أيام من مرضه ، رسالة لي ، تتضمن طلبه من حكومة صاحب الجلالة للقيام بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق بالسرعة الممكنة . وقد تحدث في الموضوع معي حول ذلك أيضا» .

وهذا هو نص رسالة الشيخ : «حضرة حميد الشيم الأفخم المحب العزيز المعتمد السياسي بالكويت المحترم بعد السلام والتحية ،

نشير إلى محادثاتنا معكم يوم الثلاثاء الموافق ١٠ /١ /١٩٥٠ ، بخصوص تعيين الحدود بين بلادنا والمملكة العراقية ، ونرجو لو تفضلتم وطلبتم من حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحديد الحدود بأقرب فرصة ممكنة ، وإننا سنقدر لكم مسعاكم لطلبنا . هذا والباري يحفظكم .

في ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩هـ ، الموافق ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ .

المخلص لكم

(توقيع)

حاكم الكويت»

* * *

وفي ختام هذا الفصل نعود إلى نقطة مهمة تتعلق بموضوع تأكيد تعريف الحدود لعام ١٩٢٣م والتي اعتبرت بمثابة اتفاقية بنيت عليها اتفاقية سنة ١٩٣٢ المتمثلة في الرسائل المتبادلة التي كانت من بينها رسالة نوري السعيد

رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت والتي تضمنت الاعتراف الكامل بالحدود الكويتية على الصورة التي اعتمدت فيما بعد من قبل مجلس الأمن كما ذكرنا سلفا .

إن تأكيد تعريف الحدود الذي سبق ذكره أمر خاص بالاعتراف الصريح بوصف الحدود الكويتية العراقية بموجب كتاب موجه من المندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٢٣م إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يقول فيه[1] :

«الرجاء الرجوع إلى مذكرتكم رقم 52/S بتاريخ ٤ أبريل ١٩٢٣ ردا على خطاب شيخ الكويت بتاريخ ١٧ شعبان ١٣٤١ = ٤ أبريل ١٩٢٣ حيث يفهم من خطابه أنه يطالب بأن تكون حدود الكويت مع العراق كالتالي :

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن وبعد ذلك تتجه (الحدود) شمالا على طول الباطن إلى نقطة مباشرة جنوب خط الطول عند سفوان ، وبعد ذلك يمتد الخط شرقا مارا بآبار جنوب سفوان وجبل سنام وأم قصر تاركا إياهم للعراق وهكذا حتى تلاقي خور زبير مع خور عبدالله .

ويؤكد الشيخ أحمد في نفس الوقت أحقية بلاده بجزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبّر وقاروه وأم المرادم .

ويمكن إبلاغ الشيخ أن مطالباته بهذه الحدود وهذه الجزر المشار إليها سابقا قد تم الاعتراف بها من قبل حكومة جلالة الملك» .

---

(1) Iraq - Kuwait Dispute, vol.1 Part 1, 1830-1994, edited by Allan Rush, Archive Editions London 1994, p. 24.

وأضاف كوكس :

«وكما تعلم فإنه حتى الآن وحسب سير الأمور فإن كل هذه الأمور متطابقة مع الحدود المشار إليها بالخط الأخضر في الاتفاقية الأنجلو - تركية بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣ ، ولكن ليس هناك ضرورة للإشارة إلى هذه الوثيقة في اتصالاتك مع الشيخ»[(١)] .

وهو يعني هنا أن هذه الحدود الذي أكدها في كتابه هي الحدود التي سبق التأكيد عليها في اتفاقية سنة ١٩١٣م . ولكنه لم ير إبلاغ الشيخ بذلك نظرا إلى أن الشيخ مبارك الصباح كانت له اعتراضات على بعض بنود هذه الاتفاقية ، ويرى أن الحكومة البريطانية قد تراخت في بعض الأمور التي تخص مصالح الكويت ، ويبدو أن بيرسي قد تخوف من إثارة تلك الأمور مجددا فآثر عدم الإشارة إلى ما يمكن أن يثير الجدل من جديد . وعلى كل فإن ما أشار إليه في كتابه بشأن وصف الحدود بين الكويت والعراق هو ما يعنينا هنا ، وهو الوصف الذي قدمه الشيخ أحمد الجابر ، وقبله المندوب السامي البريطاني في العراق بصفته منتدبا على تلك الدولة من قبل عصبة الأمم ، وهو الوصف الذي ذكره واعتمده نوري السعيد في كتابه إلى الشيخ أحمد الجابر في سنة ١٩٣٢م .

---

(١) يلاحظ القارئ أن الأمر لا يحتوي على الإلزام بعدم إخبار الشيخ ، بل من الواضح أن المقصود بالعبارة أن مبدأ الإشارة إلى تلك الوثيقة لاداعي له ، وربما كان ذلك لأن مرسلها يرى عدم الربط بين اتفاقية ١٩١٣ والموقف الجديد الذي اقتضى إرسال تلك الرسالة .

والغريب أن نجد بعض الأبواق المؤيدة للعراق ضد الكويت ؛ وقد أخذت من هذه العبارة دليلا تستند إليه في إثارة قضايا لا يحتملها ما ورد في رسالة بيرسي كوكس نهائيا ، ومن ذلك ما ورد في كتاب نصيِّف الجبوري المسمى : «البركان المؤجل - أزمة الحدود العراقية الكويتية - جذور المشكلة وآفاق المستقبل» ص٦٦ ، فقد جاء فيه نص مقتطف من رسالة كوكس السابق ذكرها ، وهو النص الذي ورد في العبارة التي أشرنا إليها والتي تقول : «ولكن ليس هناك ضرورة للإشارة إلى هذه الوثيقة في اتصالاتك مع الشيخ» . وقد علق نصيف عليها قائلا : «ان كوكس نفسه نصح المقيم السياسي البريطاني في الكويت بألا يثير إتفاقية ١٩١٣م امام شيخ الكويت خوفا من المرارة نتيجة التناقض الذي اعترى تطبيق هذه الإتفاقية» .

وهو تعليق يدل على النية السيئة ، لأننا لانعتقد أن شخصا يتصدى للتأليف في موضوع شائك مثل هذا الذي كتب فيه ، دون أن يكون ملما بكافة نواحيه ، ومتفهما للأطوار التي مرت بها المباحثات المتعلقة بالحدود بين البلدين بل في المنطقة كلها ، وأظن أن ما قدمناه من تعليق على كلام السير بيرسي كوكس يكفي للرد على نصيف الجبوري وغيره في هذا المجال .

الإشاعة

ردد بعض الناس قولا قيل إنه منقول عن الشيخ أحمد الجابر فيما يتعلق بمسألة الحدود ، وقد روج لهذا القول أصحاب مصالح يهمهم انتشار مثل هذه الشائعة ، وأصحاب أحقاد يهمهم أن يقللوا من شأن الكويت عن طريق وضع الأقوال على لسان أميرها دون أن تكون هذه الأقوال صادرة منه أصلا .

يقولون : إن الشيخ أحمد ، قد قال في إحدى المناسبات «حدودي السور» أي أن حدود بلاده تقف عند حدود أسوار الكويت ، وتلقف المتربصون بالكويت هذه الشائعة ليطعنوا بأحقية الكويت بالمساحات الخارجة عن سورها متناسين تاريخ الكويت قبل تولي أحمد الجابر الحكم ، ومغفلين مواقف هذا الأمير فيما يتعلق بحدود بلاده .

إن واقع حال الكويت في عهد أحمد الجابر يكذب هذه الشائعة . وترديدها من قبل العراقيين بشكل دائم دليل على أنهم هم مصدرها ، ولا يخفى وجود طابور خامس لهم عندنا يزودهم بالأكاذيب حين يعجز عن الوصول إلى الحقائق . وليس بمستغرب أن تصدر هذه الأقوال من بلد ناصب الكويت العداء منذ سنين طويلة ، وله فيها مطامع لا تقف عند حدود السور ولكنها تتعدى ذلك إلى الكيان كله ، ألم يقوموا في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ بغزو وطننا ، واحتلاله ، وإيذاء أهله ، ومحاولة طمس هويته؟

وإذا كان ذلك غير مستغرب من هؤلاء ، فإن المستغرب هو أن نسمع ونرى في إحدى محطات التلفزة الفضائية رجلا نحسبه من كبار القوم في بلد شقيق وعزيز هو المملكة العربية السعودية ، يقول هذا الرجل إنه سمع من المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود ، أن الشيخ أحمد الجابر أبلغه أن حدود بلاده هو السور .

ونحن إذ نربأ بالملك عبدالعزيز أن يقول مثل هذا القول ، لأننا نعرف أنه لا يقول مثل هذا القول ، ولأننا نعرف أنه لا يقول إلا الحقيقة ، ومادام كذلك فلا يمكن -بحال- أن يكون قد تفوه بمثل هذا الكلام . ولدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى تأكيد ذلك ، ولا بأس من أن نقوم باستعراض بعض تلك الأسباب .

١- تم اجتماع مؤتمر العقير في سنة ١٩٢٢ بحضور الملك عبدالعزيز آل سعود ، وممثلين عن العراق ، وعن السلطات البريطانية .

وكان من ضمن أبحاثه مسألة الحدود الكويتية السعودية ، وكانت فرصة سانحة للملك عبدالعزيز أن ينقل للمؤتمر ما قيل إنه سمعه من الشيخ أحمد الجابر ، وأن يكون هذا القول ورقة رابحة في يده ولكننا لم نسمع ممن حضر هذا المؤتمر ، والذي نجد تفصيل ما دار فيه مكتوبا في عدد من المراجع شيئا عن هذه الكلمة الملصقة جورا بالشيخ أحمد الجابر .

٢- إن رحلة الشيخ أحمد الجابر إلى نجد كانت في أواخر أيام حكم عمه المرحوم الشيخ سالم المبارك الصباح ، ومن المعلوم أن خبر وفاة الشيخ سالم قد أبلغ للشيخ أحمد وهو يعتزم العودة إلى بلاده ، وقد ذكر فيما بعد وصفا لما

حدث ضمنه رسالة بعثها إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يقول فيها :

«فلما حصل الاجتماع مع سمو المشار إليه (جلالة الملك عبدالعزيز) تم الاتفاق وتأيدت العلاقات الودية بيننا وبينه بخصوص الصلح ، وكف العدا ، ولم صار قرار في شيء عن الحدود ، ولكن جرا بيننا مذاكرة خصوصية ، وقال : من طرف الحدود ما بيننا وبينكم حد ، بل حدود الطرفين واحد ، ونحن جاوبناه مثل ذلك ، والأمل إن شاء الله أن الراوبط الودية بيننا وبينه تدوم وما يقع بعد سوء تفاهم يوجب النزاع بين الطرفين» .

فهذه كلمة تقال بين رئيسي دولتين جارتين شقيقتين دون أن تعني المعنى المادي ، فالأمر لا يعدو التعبير عن حسن النية . ولذلك قال الشيخ أحمد : «ولكن جرا بيننا مذاكرة خصوصية» ومع ذلك فإن الكلمة التي تم تداولها وهي عبارة «حدودي السور» لم ترد في هذا المجال كما لم ترد في مجال آخر غيره .

ومما يوضح طبيعة المحادثات التي تمت بين الرجلين ذلك الحديث الذي نقله الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتابه «تاريخ الكويت» في الموضع الذي تحدث فيه عن رحلة الصلح التي سبق أن تحدثنا عنها ، وفي ذلك الموضع يقول الكاتب عن الملك عبدالعزيز : «ثم قال للشيخ أحمد : أنا الآن ، فحيث صار الأمر إليك ، فلا أرى من حاجة إلى شروط ، أو تحفظات ، فأنا لك سيف

مسلول اضرب به من شئت . . . ولك أن تؤدب من تشاء إذا ما بدر منها (القبائل) أي اعتداء على أحد رعاياك ، أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى أسوار الرياض»[1] .

فهل هناك قول أوضح من هذا للدلالة على طبيعة العلاقة بين الرجلين وعلى الرغبة في تجاوز الماضي ، والسير في طريق جديد يحفه التفاهم والتعاون؟

وهل يمكن أن نرى شخصا ناقص العقل يأخذ قول الملك عبدالعزيز هذا على معناه الحرفي ، بعيدا عن الروح التي كانت سائدة في اجتماع نجد؟

إننا نستبعد -جدا- صدور مثل هذا القول من شخص في مكانة الملك عبدالعزيز آل سعود ، وقوة إدراكه ، وحنكته السياسية ، فإنه أولا لا يمكن أن يقول ذلك وهو قد رأى رؤيا العين جيوش الشيخ مبارك الصباح ، وهي تتجاوز حتى حدود الكويت الحالية إلى أماكن أخرى شمالا وجنوبا وغربا ، وفي أغلب الحالات بالتعاون معه لا ضده .

وثانيا : حضر هارولد ديكسون مؤتمر العقير ، ولازم الملك عبدالعزيز ملازمة تامة ولم ينقل عنه هذا القول وهو الذي لم يترك واردة ولا شاردة حدثت في ذلك المؤتمر إلا ذكرها في كتابه «الكويت وجاراتها» .

وثالثا : فإن هذا الكلام المنسوب إلى الملك عبدالعزيز يخالف الموثق الذي

(١) تاريخ الكويت ، القسم الأول ج٢ ص ٢١١ .

نقلناه عن الشيخ عبدالعزيز الرشيد ، والذي تحدث فيه عن واقعة الحادثة التي تمت بين العاهلين عند زيارة الشيخ أحمد لنجد في أواخر أيام حياة المرحوم الشيخ سالم المبارك ، وقد مر بنا ما دار فيها ، مما ينفي كلام قول القائل الذي يتعارض مع موقف الملك عبدالعزيز نهائيا .

ولا نشك في أن القول المنسوب إلى الشيخ أحمد الجابر مهما كان مصدره إنما كان المقصود به الإساءة إلى الكويت في شخص أميرها ، ثم الإساءة إلى جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود بإظهاره بمظهر الشخص الذي يقابل الناس بوجه ، ويتحدث عنهم في غيبتهم بوجه آخر ، وهو الشيء الذي نجزم بأنه ليس من صفات ذلك الرجل العظيم ، كذلك فإن من مقاصد إشاعة هذه الفرية بذر التفرقة بين البلدين الشقيقين اللذين لا يمكن أن تفرق بينهما مثل هذه الأمور .

٣- تم التحقق من مدى صحة ورود هذه العبارة من قبل البريطانيين الذين كانوا يفاوضون باسم الكويت عن الحدود ، فلم يجدوا أثرا يدل على صدورها من الأمير ولا من غيره من المسؤولين الكويتيين .

٤- اهتمام الأمير بمسألة الحدود ، ومراسلاته المتعددة مع الجانب البريطاني حول هذا الموضوع وحرصه المستمر على أن تنتهي الأمور المتعلقة بحدود الكويت مع جارتيها بأسرع وقت مع التأكيد على حفظ مصالح البلاد دليل على بعد الأمير عن التفكير الذي يؤدي إلى صدور مثل هذه العبارة منه .

٥- كذلك اهتمامه بإرسال الشكاوى المتعددة ضد الانتهاكات العراقية للحدود وحرصه على وضع حد لهذه الانتهاكات دليل قوي على ما ذهبنا إليه من نفي للإشاعة .

٦- لقد بدأ ظهور هذه الفرية في بعض الصحف العراقية ابتداء من سنة ١٩٢٩ كما ظهر في إحدى الوثائق البريطانية . ورسائل الشيخ أحمد بشأن الحدود تدحض ذلك فهي سابقة على هذا التاريخ ولاحقة له ، يؤكد بها مطالبه ، ويدافع فيها عن حقوقه وحقوق وطنه[١] .

٧- والغريب أنه في الوقت الذي نشرت فيه تلك الصحف (سنة ١٩٢٩م) ذلك القول المزعوم كان الشيخ أحمد الجابر يتابع مسألة الحدود ويراسل الحكومة البريطانية المنتدبة على العراق حولها ، منذ سنة ١٩٢٣ ، ففي ٣/ ٤/ ١٩٢٣ أرسل رسالة بهذا الخصوص يقول فحواها[٢] :

«إشارة إلى تحريركم رقم ١٦ الجاري نمرة ١٦٠ من جهة الحدود التي تدَّعي بها بين الكويت والعراق : هي الحدود التي طلبها المرحوم الشيخ سالم في الورقة المقدمة لسعادتكم في مكتوبه المؤرخ ٣ محرم ١٣٣٩هـ وهي من ملتقى وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار سفوان ، وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل جزائر بوبيان ووربة إلى ساحل البحر شمالي

---

(١) جاء في الوثيقة البريطانية رقم F0371/23B80 المؤرخة في ١ من مارس سنة ١٩٣٩ : «إن بعض المقالات -من وجهة نظري- تبدو كأنها مدفوعة من الألمان» وهكذا تتضح العمالة .

(٢) وثائق المملكة البريطانية في الكويت ج ٦ ص ١٩٠ .

الحدود النجدية ـ الكويتية الحالية ، والجزر البحرية يعني مسكان ، فيلكا ، عوهة ، كبر ، قاروه ، أم المرادم ، داخلة تلك الحدود ، فهذه الحدود التي ندعي بها تابعة للكويت» .

وبعد هذا التاريخ أي في سنة ١٩٤٠ ثبت أن الشيخ أحمد كان حريصا على علامات الحدود وحين انتزعت اللافتة الموجودة تجاه سفوان على الحدود الكويتية العراقية[1] ، أرسل من يعيدها إلى موقعها مع ما أثاره هذا العمل من ردود فعل عراقية شديدة الانفعال ولأول مرة تذكر عبارة «حدودي السور» في رسالة كتبها المقيم السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي في بوشهر (١/ ٧/ ١٩٤٠م) حيث يقول[2] : «هناك اختلاف ملحوظ حول إعادة وضع لافتة الحدود ، وتشير مقالات الصحف أنه في عام ١٩٢٩ أعلن الشيخ أن حدوده لم تمتد إلى ما وراء سور المدينة» .

---

(١) وضعت هذه اللافتة عند الحد الفاصل للحدود بين الكويت والعراق عند نقطة سفوان سنة ١٩٢٣ ، وقد أزالها العراقيون سنة ١٩٣٢ ، ثم أعادوها بعد الاحتجاج الشديد من قبل البريطانيين ، ثم أزالوها مرة أخرى في مارس من سنة ١٩٣٩ ، وفي التاسع من يونية سنة ١٩٤٠ نصب الوكيل السياسي في الكويت بدلا منها بمساعدة الشيخ ، وقد أزالها العراقيون بعد ذلك وظلت المراسلات حول هذا الموضوع متواترة مدة من الزمن ، ولعل رسالة ديكسون الصادرة منه بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٤٠ من أشد الرسائل وضوحا في التعبير عن هذا الوضع الغريب ، فهو يقول : «وخرجت مع [الشيخ] علي الخليفة يوم ٩ يونية وأقمنا لوحة مكان اللوحة ، وجاء أحد موظفي الحدود من مركز سفوان ليقابلنا وكان ودودا ولم يظهر أي اعتراض ، وكان الجو حارا ومتربا ، وأقسم هذا الموظف بمحمد وعلي أنه لن يحرك اللوحة وبالتالي وفر علينا مشكلة القدوم مرة أخرى . ولم يكن هذا الموظف يستطيع أن يسترد أنفاسه ، ولسوء الحظ لم يصل على الإطلاق اللوري المحمل بالأسمنت لأن إطاراته انفجرت ولكننا أرسلنا فيما بعد لكي نصب الأسمنت حول الأعمدة وبالتالي نأمل أن نتغلب على الرياح والعراقيين» انظر :
Arabian Boundaries, Primary Documents 1853-1927, editors Richard Schofield & Gerald Blake, vol. 8, Kuwait-Iraq II, Archive Editions, 1988, p. 24.

وهكذا نرى أن هذا الكلام إنما هو منقول عن الصحف ، ولا شك في أن كاتب الرسالة إنما عنى الصحف العراقية ، لأنها هي التي كانت تصدر بانتظام في ذلك الوقت[1] .

٨- وقد سألت بعض كبار السن[2] ممن عاصروا فترة حكم الشيخ أحمد الجابر بكاملها ، فنفوا أن يقول مثل هذه الكلمة ، وذكروا أنهم لم يسمعوا إلا كلمات المجاملة التي دارت بين الشيخ أحمد والملك عبدالعزيز آل سعود التي تبادل العاهلان فيها أحاديث متوازنة سبق لنا عرضها .

٩- من الأمور ذات الدلالة على حرص الشيخ أحمد على حدود بلاده ما ورد في الوثيقة البريطانية رقم FO371/68346 الصادرة في يناير من سنة ١٩٤٨ ، وتمثل المذكرة التي أعدتها دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية ، وتتناول مسألة الحدود الكويتية العراقية وإشكالاتها ، وجذور نشأة المشكلة ؛ ففي هذه الوثيقة فقرة تقول[3] : «لم يوافق الشيخ مطلقا وفي أي وقت من الأوقات على إجراء أي تغيير في الحدود لمصلحة العراق» .

١٠- المناطق الواقعة خارج السور ، لها ارتباط بأمها العاصمة ، ويمثل النظام فيها أمراء يختارهم الحاكم من بين أهلها ، وعلى سبيل المثال فإننا نجد في كتاب الشيخ مبارك الصباح الذي سبقت الإشارة إليه حديثا عن هذه المواضع وعن أمرائها نقتطف منه مايلي[4] : « الشعبة أهلها برية وبحرية ،

---

(١) راجع تعليقنا في ص ٩٦ .
(٢) منهم الحاج الفاضل خالد راشد بورسلي .
(٣) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٢٠٦ . وهذا شبيه بما جاء في ص ٥١ من هذا الكتاب .
(٤) انظر ص ١٠ من هذا الكتاب .

أميرهم محمد بن قصاب ، وشمال منهم الفحيحيل أهله برية وبحرية وأميرهم جاسم الدبوس ، وشمال منهم بوحليفة أهليها بحرية وبرية أميرهم صقر العمر ، والفنطاس أهاليه بحرية وبرية أميرهم علي الدبوس» .

وباقي الرسالة يفصل المناطق الأخرى ويذكر أمراءها ، مما يدل على أن كافة المناطق الكويتية مرتبطة بنظام دقيق ، متصلة بالحاكم اتصالا وثيقا عن طريق هؤلاء الأمراء الممثلين للسلطة الرئيسية للبلاد . وفي أيام الشيخ أحمد الجابر كان هذا النظام سائدا فعلى سبيل المثال هناك أمير الجهراء وأمير فيلكا وغيرهما من الأمراء الذين يدل وجودهم على حفظ الحاكم لكافة أراضي بلاده ، وحرصه على رعاية الأمانة التي حملها عن أجداده .

١١- ثم إنه منذ متى كانت أسوار المدن هي التي ترسم حدود الأوطان ، وإذا رجعنا إلى الدول المجاورة لنا وجدنا أكثر قراها في تلك الأوقات محاطة بالأسوار نظرا للظروف التي سادت في فترات سابقة ، وأوضح مثال وأكبر دليل على ذلك سور الزبير وسور البصرة وغيرهما من المدن العراقية ، فهل هذا دليل على أن هاتين المدينتين خارجتان عن حدود العراق باعتبار أنهما محاطتان بسورين يحجزانهما عنه؟

١٢- ولي الحكم بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر ، الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح ، وسار على النهج الذي سار عليه سلفه فيما يتعلق بالحدود على وجه الخصوص ، وفي وقت مبكر جدا من فترة ولايته راسل السلطات البريطانية في هذا الشأن وطالبها بالعمل على إنهاء هذا الوضع الشاذ بين

الكويت والعراق ، وهو ذلك الوضع الذي مؤداه أن العراق يعترف بحدود الكويت بموجب رسائل سنة ١٩٣٢ ولكنه يصر على تأخير ترسيم تلك الحدود على الطبيعة ، ومن تلك المراسلات التي تمت بين الشيخ عبدالله السالم والسلطات البريطانية الرسالة بتاريخ ١١ من يونية ١٩٥٠ أي بعد تولي الشيخ عبدالله للحكم بشهور قليلة التي تمثلها الوثيقة رقم F01016/118 رقم (ر/ ٦/ ٣٩٣٥) .

وكل ذلك له دلالة كبيرة على نفي الإشاعة التي أشرنا إليها ، فقد كان الشيخ عبدالله من أقرب الناس إلى الشيخ أحمد ولو كان قد سمع منه ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، لكان قد راجعه بالأمر ، وسار على نهجه فيه . ولم يواصل البحث في موضوع الحدود كما تبين لنا آنفا ، وكما هو واضح من متابعته المستمرة له إلى أيام حكمه الأخيرة .

لم تقف الإشاعات التي لاحقت الشيخ أحمد الجابر عند موضوع الحدود وحده ، بل تعدت ذلك إلى أمر أكثر أهمية ، فهاهوذا الشيخ عبدالعزيز الرشيد[1] : ينقل تفصيلات مقابلة صحفية أجراها الصحفي قاسم الهيماني ، صاحب جريدة الفيحاء[2] في سنة ١٩٢٦ مع الميجر مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وأورد فيها السؤال الآتي :

---

(١) تاريخ الكويت ، القسم الأول ج٢ ، ص ٢٣١ .

(٢) ورد في «دليل الصحافة العربية مايلي : «الفيحاء جريدة كويية ، بالعربية ، أصدرها السوري قاسم الهيماني عام ١٩٣١ في هافانا ، توقفت بعد فترة قصيرة» .

وحيث إن المقابلة الصحفية تمت في الكويت في سنة ١٩٢٦ ولا يمكن أن تكون بعد هذا التاريخ ، وذلك لأن كتاب الرشيد صدر في السنة نفسها ، فإنه لابد أن يكون هناك خطأ في التاريخ الذي أورده الدليل أو=

«سمعت أن عزم الدولة البريطانية إحداث بعض التغيير في نظام إمارة الكويت ، وشكل حكومتها الحالية ، فما هو مبلغ هذا الخبر من الصحة؟»

فكان رد ميجر مور عليه هو :

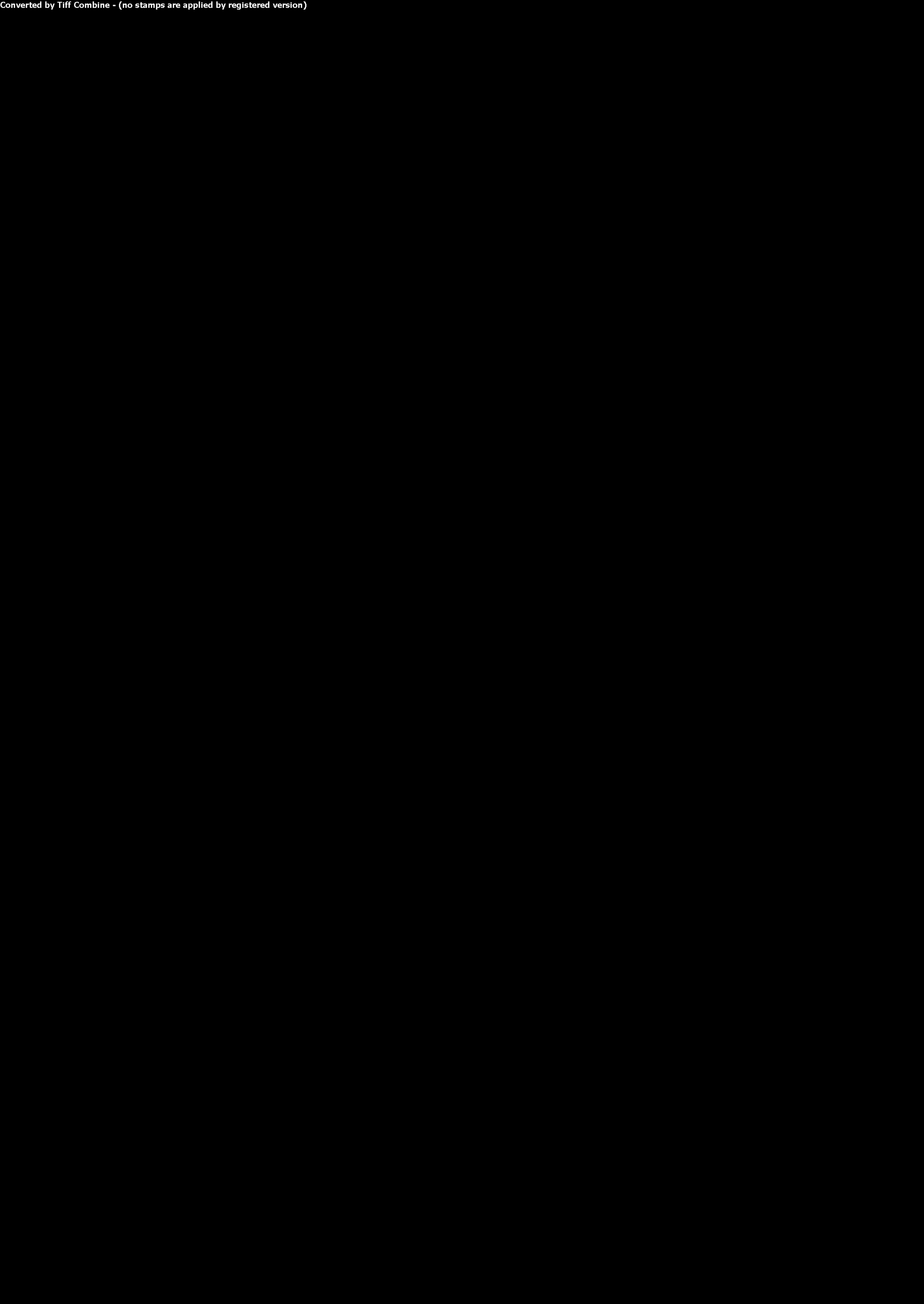
«لا صحة لما يشاع ، وثق يا حضرة الصحافي العربي أن الإمارة في الكويت باقية على ما هي عليه ، وستبقى أما إذا توفي – لا سمح الله – أميرها الحالي فالإمارة تنتقل إلى أحد أمراء الصباح ، ويكون ذلك بناء على انتخاب الشيوخ والأهلين عموما» .

ولا شك في أن الاستقرار الذي عاشته الكويت في ظل أميرها ، والنمو الذي بدأت بشائره تظهر في عهده من الأمور التي أثارت حسد الحاسدين الذين لم يستطيعوا – بإشاعاتهم – أن ينالوا من الكويت ولا من نظامها ، فسارت في طريقها لا تلوي على شيء ، بينما تردّى هؤلاء الحاسدون في مهاوي التأخر ، والتاريخ شاهد على كل ذلك .

= أن هذه الجريدة كانت تصدر في إحدى البلاد العربية أولا ، ثم أعاد صاحبها نشرها في هافانا سنة ١٩٣٠ .

انظر : ناجي عثمان ، دليل الصحافة العربية ، دار نعمان للثقافة ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٦٢ .

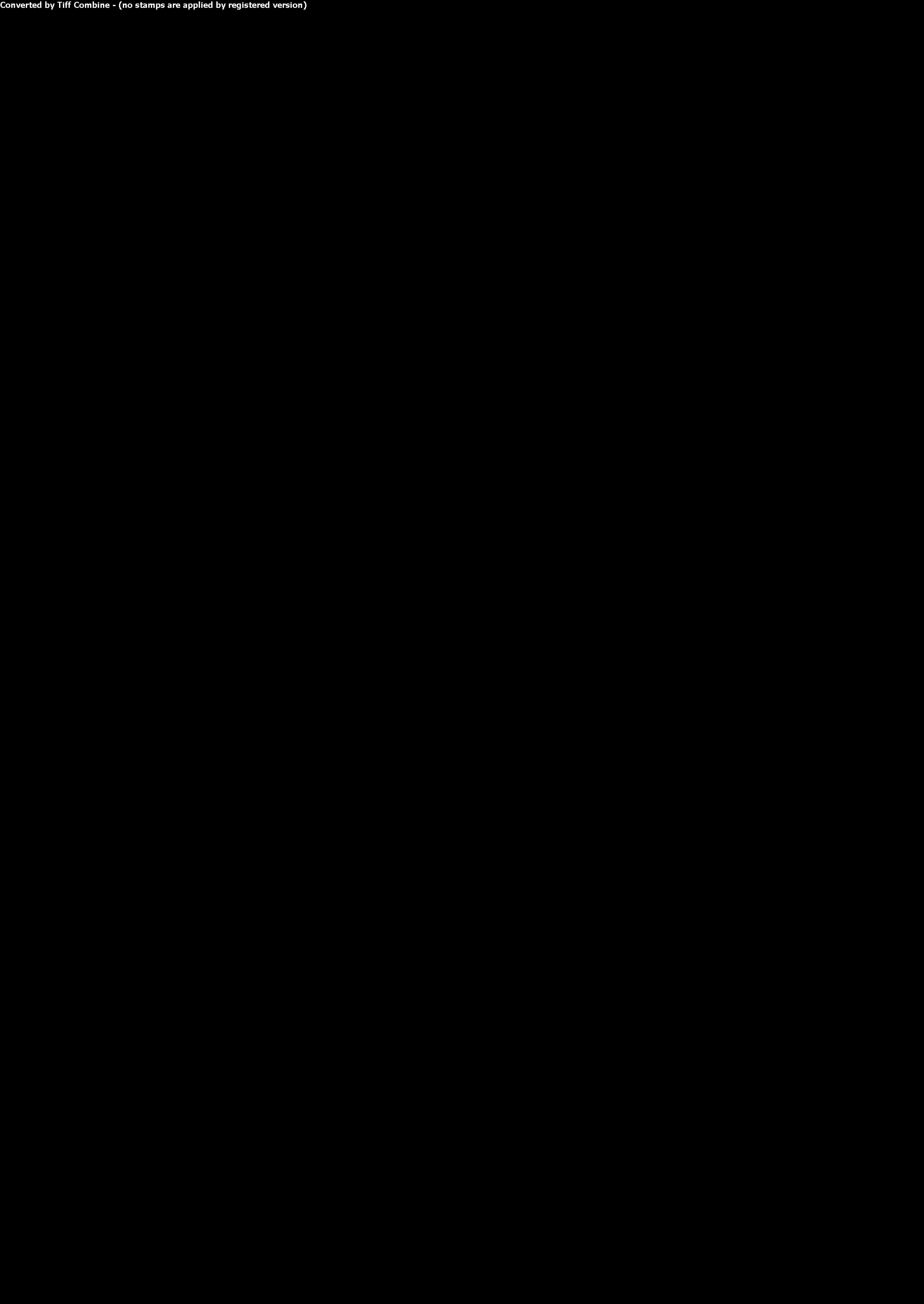
وقد تكرم أخي الشيخ محمد بن ناصر العجمي فأطلعني على كتابين ذكرا جريدة الفيحاء وهما : تاريخ الصحافة العربية لفيليب دي طرّازي (ج ٣ ص ٤٨ ط بيروت ١٩١٤) وفيه بيان عن هذه الجريدة ذكر فيه أنها صدرت في سنة ١٩٢٣ ولكنها انقطعت عن الصدور بعد بضعة أعداد ، وحين انتقل قاسم الهيماني إلى كوبا أعاد نشرها هناك ، والكتاب الثاني هو : معجم المؤلفين السوريين في القرن العشرين لعبدالقادر عباس (دار الفكر ، دمشق ١٩٧٤) وأورد ذكر الهيماني قائلا : «ولد في البقاع ١٨٩٠ ، وعاش في دمشق عقب الحرب العالمية الأولى ، صاحب جريدة الفيحاء في دمشق في العشرينيات هاجر إلى كوبا ، توفي في الخمسينيات» .



المصورات

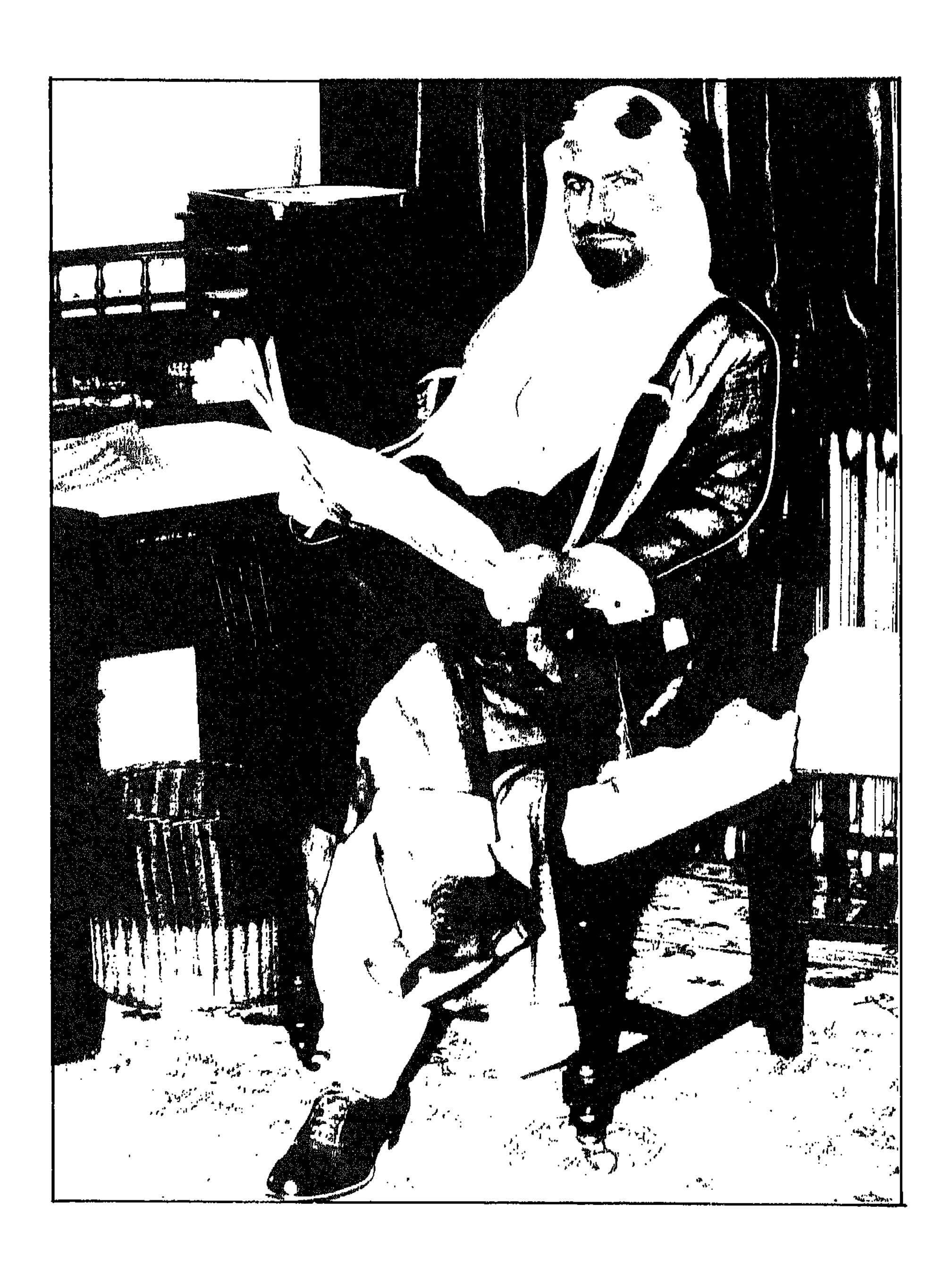
Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نورد في الصفحات التالية مجموعتين من المصورات، إحداهما تمثل عدداً من الصور الفوتوغرافية التي تُظهرُ الشيخ أحمد الجابر الصباح في لقطات مختلفة الأوضاع، وتعطي القارئ تصورا عن أسلوب حياته. وتمثل المجموعة الثانية طائفة من المراسلات التي بعث بها الشيخ إلى المعتمد البريطاني في الكويت يخبره فيها عن التعديات العراقية على حدود بلاده، ويطلب منه التدخل من أجل الحد من هذه التعديات التي تكدر صفو العلاقة بين الكويت والعراق، كما نرى ذلك في سياق رسائله، علما بأننا أشرنا إلى تلك المراسلات في عدة مواضع من متن الكتاب، وأضفنا إليها هنا وثائق أخرى لها علاقة بالموضوع.









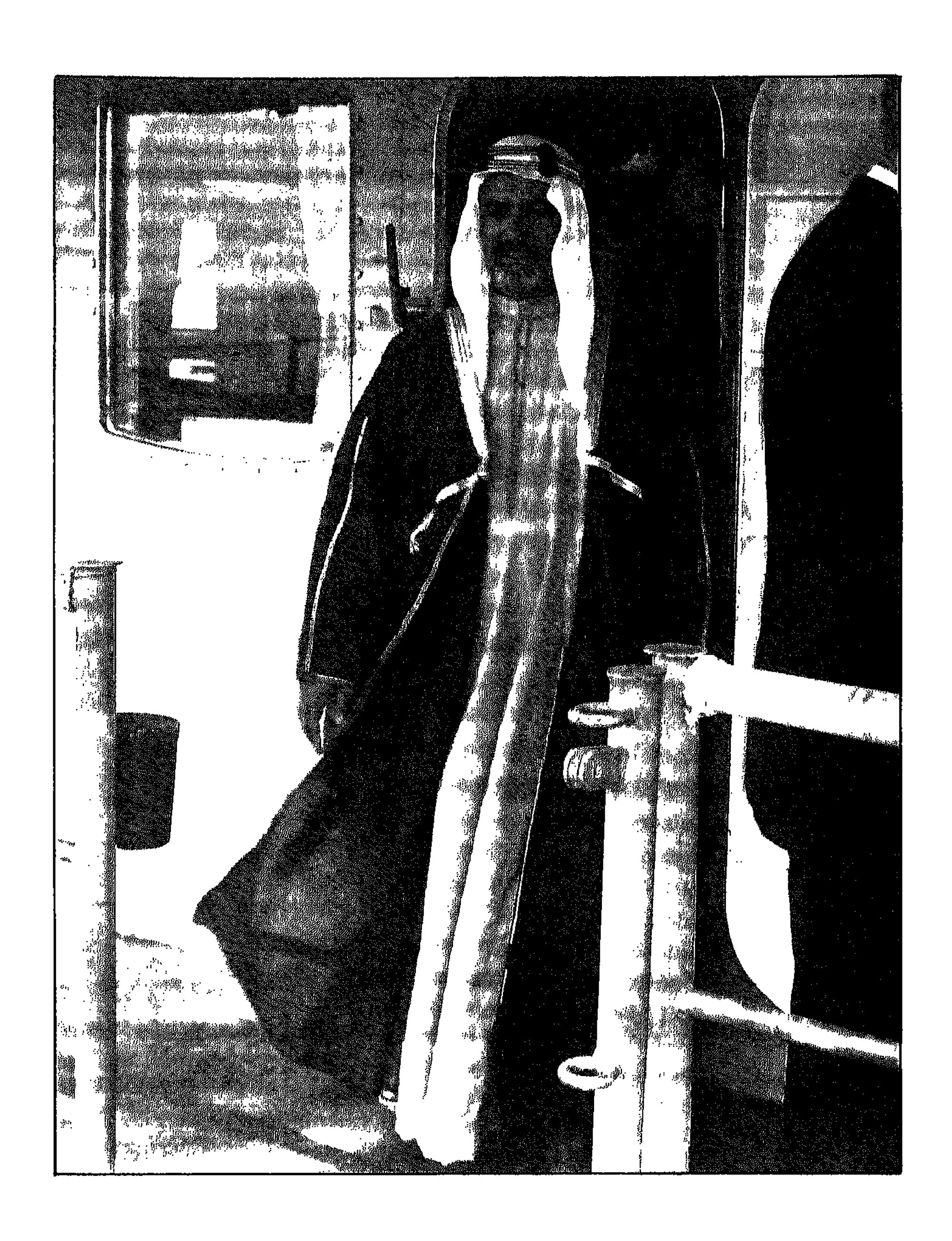














من احمد الجابر الصباح حاكم الكويت الى حضرة حميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب الميجر جي سي مور بولتكل ايجنت الدولة البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروساً

بعد السلام والسؤال عن شريف خاطركم دمتم بخير وسرور بعده اشارتاً الى تحريركم رقم ١٦٠ المؤرخ ١٦ الجاري تسبـه منجوبة الحدود التي ندعي بها بين الكويت والعراق هي الحدود التي طلبها المرحوم الشيخ سالم في الورقة المتقدمة لسعادتكم في مكتوبه المؤرخ ٧ محرم ١٣٣٩ وهي من ملتقى وادي العوجه . بالباطن . الى جهة الشرق جنوبي ابار صفوان وجبل سنام . وام قصر . الى الساحل جزاير بوبيان . ووربه . الى ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية الحالية . والجزر البحرية يعني مسجان . فيلكه . عوهه . كبر . قاروه . ام المرادم . داخله في تلك الحدود . فهذه الحدود التي نحن ندعي بها تابعة للكويت ليكون عند سعادتكم معلوم هذا ما لزم ودمتم محروسين

١٧ شعبان ١٣٤١

Regd No. 56
Recd 4/4/23

Translate urgently

8.4.47

نمرة ر/٦/٢٢٨٢

حضرة حميد الشيم الافخم المحب العزيز المعتمد السياسي بالكويت المحترم

بعد السلام والتحيه ..

تبعا لكتابنا المرقم ر/٦/١٣٢٣ والمؤرخ ٢/٤/٤٧ نرسل اليكم بطيه صورة شكاية ثالثه من احد النواخذه الكويتيين خالد بن حسين بوغمير والشاكا بد تسمير ما جاء لسببه بيه.

بناء عليه نرجوكم ان تتخذوا مع السلطات المختصة حدا لمنع هذا التعدى من قبل سفن خفر السواحل الايرانيه على السفن الكويتيه ولا شك انكم تعلمون ان اكثرية السفن الكويتيه الان ستريقها الى الكويت وقد يعاد نفس المعامله التي حصلت على رفقائهم ..

هذا وتفضلوا بقبول شكرنا وامتناننا ودمتم الوخلص لكم

في ١٢ جماد الأول ١٣٦٦ الموافق ٣ ابريل ١٩٤٧

حاكم الكويت

نمرة ٣
١٢٧١

حضرة حميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب العزيز كرنل اج ار بي دكسن الوكيل السياسي للدولة البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور ،،

جوابا لمكتوبيكم الرقيمين عدد ٣٢٥ مؤرخ ١ الجاري وعدد ٣٤٨ مؤرخ ٢١ منه . نفيد سعادتكم بخصوص حادثة قتل النفرين الكويتيين الذين قتلوا بواسطة ماطور كمرك الفاو والذين جرحوا اثناء الحادثة ،،

نحن بعد ان اطلعنا على تقرير مدير الكمرك العراقي ورأينا الاختلاف الكلي للحقيقة فيما يشتمل عليه التقرير حتى حصل عندنا الاقتناع بأن افادة حمد بن عاشور والذين تضرروا من الحادثة هي عين الواقع . وان ماطور الكمرك محقق دائما يتعرض السفن في كل مكان . والعلم المذكور لما رأى الماطور في اول خور عبد الله وراعي الماطور صاح عليهم ان يطرحون خافوا منه بسبب ان له مقدمات مع اهل السفن الذي لا يرد احد بكلمة ويقطع المسافة الذي بعد النوخذا ويدعي انه مهرب حتى يحصل جائزة من حكومته . فمن اجل ذلك خاف النوخذا مع انه بعده مسافة من الكويت الى الفاو . فلما اعترض ناعور الماطور اطلق عليهم الرصاص وقتل نفرين وجرح اثنين اخرين والباقين رجعوا للكويت بعد العناء والمشقة . وتبين لنا ان موظف كمرك الفاو يريد بتوجيهه بذكره انه ١٠٠ يارده والنزال الى البر لوجوده بالمياه العراقية ،،

ونحن نؤكد لسعادتكم ان الموظف المذكور لم يكتفي بتجوله في خور عبد الله على طوله بل وصل وبعده في قرب جزيرة مسكان اي على بعد ١٥ ميل عن الكويت وذلك بشهادة عدة من نواخذة الذين شاهدوه يتجول في هذه المنطقة . ومعلوم سعادتكم ان الذي يصل هذه الاماكن ويتجول بها لا يصعب عليه ان يدعي ان الحادثة وقعت على بعد ١٠٠ يارده على الساحل الشرقي من خور عبد الله وبعد ذلك لسعادتكم . هذا ما لزم والباري يحفظكم

٢٥ جماد الثاني ١٣٥٢ موافق ١٥ اكتوبر ١٩٣٣

حاكم الكويت

حضرة صديقنا الحميم عالي الجاه الافخم المحترم الميجر كرنل اج آر بي دكسن الوكيل السياسي للدولة
البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور ..

بعده نلفت انظار سعادتكم ان الصحافة العراقية تنشر هذه الايام المقال بعد المقال
نيابة عنا تكاد ان تكون مدبرة بل مقصودة لاغراض لا نفهمها وبما اننا جدا حريصين على علاقات
الود والولاء مع جيراننا عموما والعراق خصوصا نرجو ان تلفتوا نظر المسؤولين هناك لتلك [illegible]
المقالات المخلة بروابط الود والصداقة بين الجيران اذ اننا نقرأ على صفحات تلك الصحف مقالات
عدة تحت عناوين مختلفة [illegible] وكلها من باب التحريض الذي لا طائل تحتها ونحن لو
ما نعتقد ان هناك شيء او شبه شيء عن الادعاءات المزعومة لتركنا النظر عن هذه المحاولات
الكتابية ولانها في عين الحقيقة والواقع تتنافى مع الواقع والحقيقة تمام المنافاة ..

واني لا اريد ان اتناول كل مقالة على حده ولاكني سأذكر لكم من باب المثال بعض المقالات
التي نشرت على صفحات جريدة الاخاء الوطني البغدادية لمراسل مجهول [illegible] ولا كتابها
ومراسليهم طمس الحقائق وكذلك مقالة نشرت في موضوع واحد تحت ثلاث عناوين مختلفة لكاتب
واحد [illegible] الذي زار العراق اخيرا والمنشور في جريدة فتى العرب الدمشقية
المقالة الاولى على صفحات فتى العرب الدمشقية بتاريخ ١١ شوال ١٣٥٢ بعنوان لماذا لم تنضم
الكويت الى العراق والمقالة الثانية على صفحات الاخاء الوطني البغدادية بتاريخ ١٥ شوال بعنوان
ضم الكويت الى العراق والمقالة الثالثة على صفحات [illegible] المصرية تحت عنوان بين الكويت والعراق
التي فيه الكاتب هذا الضم المزعوم باسلوب [illegible] على [illegible]
تشويه الحقائق وبذر بذور النفرة بين البلدان المتجاورة ولو كانت هذه الكتابات تأتينا من
وراء البحار او من اقطار نائية لما اعتبرنا كل هذا الاستغراب ولاكن صدور مثل هذه المحاولات
الخائنة بصفة دائمة من الصحافة العراقية مما يحملنا على ان نطلب الاستغراب كله كيف
تترك الرجال المسؤولين في حكومة شقيقة كحكومة العراق الحبل على الغارب لغير لا يقدرون الحقائق
حق قدرها لتشويه سمعة جيرانهم والاساءة اليهم [illegible] في صدد الاقلال من قيمة هذه
الكتابات [illegible] بل جل قصدنا هو اظهار استنكارنا واستهجاننا لهذه الطريقة [illegible] التي
لا يرضاها الكويت عليها مهما كان مصدرها ..

ونؤكد لسعادتكم ان ظهور هذه الادعاءات الكاذبة انما يؤلم عواطفي وشعورنا بالم شديد
املنا بان تسعوا بشدة على كاتبها وتلح بالطلب الى المراجع المسؤولة لعمل [illegible]
لا يخل بروح المناسبات الودية التي نرجو دوامها بين الجميع ــ هذا والباري يحفظكم

في ٢٤ شوال ١٣٥٢ موافق ٩ فبراير ١٩٣٤ / المخلص

حاكم الكويت

نمـــره
١٥٠٦

ـرة حميد الشيم عالي الهماه الافخم المحب العزيز كرنل اج ار بي دكسن الوكيل السياسي للدوله
ــيه القيصريه الانكليزيه بالكويت دام محروســا

. السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور ؟؟

قد سمعنا ان يوجد سيارة للحكومه العراقيه مسلحه تتجول في داخل حدود الكويت وتتعرض لعشائر القاطنين من رعايا الكويت . فلهذا اوجب ان نرسل سياره مخفرنا لأجل الكشف على ذالك . لا عندنا سياره فيها خدام كبيرهم مرشد امرناهم يمشون في حدود الكويت ويجرون التحقيقات لازمه وقد وصلوا حول الروضه وانقلبوا على ام المدافع ووجدو هناك بعض من عرب الكويت فسألوهم عن السيارات وافادوهم انها قد وردت عليهم يوميه . ويقول ولد راشي السميري من عرب الكويت نازل في ام المدافع ان السيارة جاءتنا يوم الجمعه في ٢٧ الجاري موافق ١١ مي ١٩٣٤ وفتشوا بيوتنا ولما اعترضنا عليهم في تفتيش البيوت ضربوا واحد منا في عصا . وغير العرب الذين نازلين باللهلع ولد يرعات يذكرون ان السيارات ما تقطعهم يوميه تجيهم وتروح الى جهة الجنوب .

بناء عليه قد تحقق تجول السيارات في حدود الكويت ومعارضتهم لعشائرنا وهذا امر ما نرضاه لاننا ما نريد ان يقع بيننا وبين جيراننا ادنا شيء يكدر صفو الوداد ويخل في حقوق الجوار ـــ امرنا خادمنا مرشد يحضر لدى سعادتكم ويفيدكم بالتحقيقات التي وقف عليها . ونرجوكم ان تصدروا ون ـيه الى المراكز الايجابيه لمنع تجول السيارات بالحدود خشية من ان يقع سوء تفاهم مخلا لحقوق الجوار ــ هذا والباري يحفظكم / مخلصكم

٣٠ محرم ١٣٥٣ موافق ١٤ مي ١٩٣٤

حاكم الكويت

KS
15.5.34

نمـره
١٠٥٧

رة حميد الشيم عالي الجناب الافخم المحب العزيز كرنل اچ ار پي دكسن الوكيل السياسي للدولـه
ية القيصريه الانكليزيه بالكويت دام محروسـا

السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور .

بعده اشارتا للمذاكره الشفويه في صباح اليوم عن قضية طلب توخذ ا قاسم بن محمد رجالبوت
ذا حسين بن محمد من رعايا الكويت الذين صادفهما مانوركمرك القار في الخوير . الاول
له حول الساحل والثاني حول الشماليه البر ماهو بعيد عنهم . الواخذه المذكورين قاصد ين
بحطب من الخوير حسب عادتهما — وعليه تجدون تستغنون وبهما افادة الواخذه المذكورين
بناء عليه نرجوكم ان تعرفون هذين الشخصين الى من يهمه الامر بذل المساعيه
هالتجاوز والتعديات المتكرره والمخله لحقوق الجوار هذا والباقي بقاكم/ مخلصكم
٣٠ محرم ١٣٥٣ موافق ١٤ مي ١٩٣٤

حاكم الكويت

١٨٠ ٤/٧

حضرة جناب الشهم عالي الجناب الافخم المحب العزيز الكرنل اج ار بي دكسن الوكيل السياسي لدولة البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور ،،

لا يخفى سعادتكم انه في هذه الأيام يسرحون طراريح سيادة تطوور من الكويت الى جهات نيرة منهم ناس من خدام الأخوان علي الخليفة وسالم الحمود ناصبين في جزيرة وربه بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥٣ وبمعيتهم سفينة تشالة توخذ اماميا من نخيل فيها نصف كونية عيش وقلة تمروماء زهاب للمذكورين بعد ما فرغت السفينة من نزال الماء والزهاب وكانت راسية اقبال صريفة الخدام المذكورين اذ اقبل عليهم اينور كمرك الفاو واخذ يرميهم على بعد مسافة نصف ميل ضربهم في ستطلقات حتى قرب منهم · واهل البوم الذين وراضين الطوور فوق ابد بهم ليعلم انهم طراريح · فلما حصب منهم صاح عليهم اقفو فوق سطح البوم اخبروانك بن بالبريقفون فعملوذ الك · فلما قرب منهم قال اشوني بالهوري الذي عندكم حتى يمكنني اجيكم لى البوم وراحوله نفرين من الخدام بالهوري ولزمهم عنده وقلس الهوري بالماطور وبعد ذالك طبق على البوم يكشف عليه ولما تحقق انهم خدام طراريح تركهم وراح ،،

بناء عليه نلفت انظاركم لهذه القضية ونرجوكم امعان النظر في هذا التجاسر الذي طالما يجري من مأمورين كمرك الفاو · واني لا اظن ان تعليقتنا الحكومة العراقية تقبل في كذا تعديات مخالفة لحقوق الصداقة والجوار · هذا والباري يحفظكم/ مخلصكم

في ٢٩ رجب ١٣٥٣ موافق ٦ نوفمبر ١٩٣٤

احمد [signature]

حاكم الكويت

ملحوظة

سير الماطور الى المذكورين في يوم الأحد صباحا ٢٦ رجب حول الساعة ٢ عربي

نمرة ر/١/٩١١٩٢

حضرة صاحب الفخامة عالي الجاه الافخم المحب العزيز الكرنل اج ار بي دكسن الوكيل السياسي
البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور —•

اشارة الى المذاكرة الشفوية مع سعادتكم بالامس بخصوص ماطور دمرك الناو " الاسود " نبين
ان الماطور المذكور حسب شهادة الشهود المدرجة اسماءهم بذيله —•
قد وصل الى جزيرة مسكان مرارا آخرها يوم الثلاثاء في ٧ ربيع الثاني ١٣٠٤ اتى الجهة من
الى المغرب لزم سفينة قاصدة للبصرة ثم ارخصها وظل راسيا عند رأس الماهي من شمال
الى الساعة السادسة عربي من النهار • وبعد ذلك دار الى قريب الساحل من جزيرة مسكان
ربع ميل او اقل ورسى هناك الى قريب الساعة الثامنة عربي • ثم رأى سفينة من الكويت لما قربت
المغرب لحقها وطردت السفينة ولحق عليها الى حول الساعة العاشرة عربي • ثم رأى بلم راعي
مقبل من الكويت ترك السفينة وجاء الى بلم راعي مسكان فلما تقرب منه حول الساحل
ما فيه الا الماء تركه وراح الى محمل آخر مقبل من الكويت فلحق عليه الى ان ارخصه ورجع الى
الغروب • فلما صار الساعة الثانية من الليل مشى ودار من قبلي مسكان مرة ثانية وطلع من
فيلكة ومسكان ورجع على السفينة المذكورة وظل راسي مع السفينة الى قريب الساعة الرابعة
وبعد ذلك مشى هو والسفينة —•
بناء عليه امرنا على ابراهيم الفودري بالحضور لدى سعادتكم لكي تأخذون افادته والمذكور
من الشهود الذين رأوا الماطور واذا اقتضى حضور بقية الشهود نقدمهم • نرجوكم ملاحظة
الى المراكز الايجابية باسرع ما يمكن لمنع الماطور المذكور عن التجاوز على سواحل اراضي الكويت
وتريحوا تفاهم من اسباب تجولاته ومعارضاته المتكررة على السفن بقرب السواحل
له ان يتجاوز على احد فهذا ما لزم والباري يحفظكم / = مخلصكم
في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٠٤ موافق ٤ ٢ جولاي ١٩٣٠
اسماء الشهود الذين رأوا الماطور
ابراهيم الفودري
خلف الفودري
حمد الفودري
غلوم بن حيدر

نائب حاكم الكويت

Confidential.

No.C-358. Political Agency,
Kuwait.
21st December, 1935.

To

His Excellency
Shaikh Sir Ahmad al-Jabir as-Sabah, K.C.I.E., C.S.I.,
Ruler of Kuwait.

After compliments,

With reference to Your Excellency's letter No.R-4/2114, dated 24th July 1935, to me, regarding the "black" Fao Customs launch, which crossed into Kuwait waters on 9th July 1935, and remained anchored off Maschan Island for several hours and also held up and searched certain Kuwait dhows which were on their way to Basra.

2. I have now received through usual channel, 'Iraq Government's reply to my representation made some 5 months ago in the above connection, of which I enclose a copy for Your Excellency's information.

3. Your Excellency will see from this reply that the 'Iraq Government, as is their habit in such cases, flatly deny the incident and maintain that their Fao Customs launch never crossed into Kuwait waters etc.

4. I have, however, made a further representation and shall inform you of the result in due course. U.E.

Lt.-Col.,
Political Agent, Kuwait.

(سري)

الوكالة السياسية
كويت

عدد سي/٣٥٨.
تاريخ ٢٥ رمضان ١٣٥٤

حضرة صاحب السمو الشيخ المحب المعزز صاحب السعادة
الشيخ سير احمد الجابر الصباح.
كي. سي. آي. ئي. ـ سي. اس. آي.
حاكم الكويت المحترم.

بعد التحية وجزيل الاحترام : —

اشارة لكتاب سعادتكم الي عدد ر/٤/٢١١٤ المؤرخ في ٢٤ جولاي ١٩٣٥ بخصوص اللنج الاسود التابع لجمرك الفاو الذي عبر مياه الكويت في ٩ جولاي ١٩٣٥ وظل راسيا حول جزيرة مسكان عدة ساعات والذي مسك وفتش بعض السفن الكويتية وكانت في سفرتها الى البصرة.

٢. لقد وصلني الآن بواسطة الطرق المعهودة جواب حكومة العراق على تقريري الذي قدمته قبل خمسة اشهر بصدد ما ذكر اعلاه. وبطيه اقدم نسخة من الجواب المذكور لاطلاع سعادتكم.

٣. وسترون سعادتكم من هذا الجواب ان حكومة العراق كما هي عادتها في مثل هذه الاحوال تنكر الحادث بالمرة وتدعي ان لنج كمركها بالفاو لم يعبر مياه الكويت ابدا الخ.

٤. ولقد قدمت تقريرا آخر وساخبركم عن النتيجة بوقته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

٨/٢٢٢٦٦ و

حضرة الشهم الهمام الافخم المحب العزيز الكرنل اچ ار بي دكسن الوكيل السياسي للدولة البهية البريطانية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور ـ

لا يخفى سعادتكم من مدة ايام ناس فقراء من رعايا الكويت رايحين في جالبوت صغيرة وعددهم ثلاثة " نوخذه ابن " يحطبون في خور الصبية حول الثعالب وذلك في ٢٧ جماد الثاني ١٣٥٢ واذا بالمامورين الفاو مقبلين عليهم دون كلام ضربوهم في ثلاث طلقات من الرصاص وصاحوا عليهم بحولهم ولما قربوا منهم اخذ وهجم على الجالبوت وقال لهم ماذا تريدون منا قالوا نريد نأخذكم للفاو فقالوا بشرط بينا قالوا انتم ما جئتم هنا الا ان معكم شكر ... انا نريد خلية الماء من كل جوانبه ما يحصل فيه الغدر ولا احنا اهل الغدر ... والجالبوت في نصفها حطب الابود بكم الى الفاو • ... الماطور وبعد ما اخذ وافاد ... الفار ... يسلمون خمس ... على الجالبوت وثلاث ... على النوخذه ... او الحبس • قال لهم النوخذه انحن الآن ... من اهل ... من ابن ... ما ... فلم ... له كلام • وبعد هذه الاهانة ارخصوهم في ١٠ رمضان والجالبوت حجزوها بالفاو ـ وقد وصل النوخذه احسن بن محمد ... ٢٠ رمضان في حالة ـ واني جد متأسف من هالمعاملة لأن مامورين الفاو ... عند حد لا زالوا ... ويتصرفون بامثال هذا النوخذه في حدود الكويت ـ وكم • وكم ... سعادتكم الواقع عن ما جرى منهم من التعدي ما لا تناسب مع حسن الجوار ـ ولكن مع الاسف لم ناخذ نتيجه • ونظرا للصداقة والروابط الودية الموجودة بيننا وبين حكومة العراق • ... صيانة حقوق الجوار ومطاردة الماطور • وما عمل في داخل الحدود من الانصاف عليهم هذا ... هالفقراء بالسلاح ... فهم الا ان تقولون " ... " فاي ... هذا العمل • حقيقة ان هذا ... رصفوا الوداد " اما مامورين المركز المذكور فهم بلا شك يعفون عن خطاهم ... الا ما هو الواقع الصحيح ـ فاذا كان المراجع الاجنبية ... فيما وقع ... الماطور عن هالتجاوز ... حتى يلقي القبض عليه في داخل الحدود " ولكن قبل كل شيء الاستشارة من المراجع المختصة • اذ الامور ... من ذلك • وان وقع ما لا نود من سوء التفاهم فمن يكون ... ـ •

بناء عليه نرجوكم مبادرة رفع القضية الى من يهمه الأمر وافادتي فيما ترونه ... الراحة ... الاذى عن هالفقراء ودمتم مشكورين / مخلصكم

رمضان ١٣٥٢ موافق ٢٤ ديسمبر ١٩٣

[signature]

حاكم الكويت

V.O.

Translate

Ex. ...

please ...

15

23.1

١٨

ز حضرة الشهم عالي الجاه الافخم المحب العزيز الكبتن جي • اس• اج • دكوري الوكيل السياسي
وله الجهة القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور —

نفيد سعادتكم ان قد بلغنا خبر موثوق • انه بالأمس في يوم الاربعا الموافق ٩ محرم ١٣٥ و ١/٤/٣٦ — سيارة فورد طراز ٣٥ عراقية مسلحة تدور بالروضة الجنوبية داخل حدود الكويت وفيها شرطة والمخبر رآها واقفة في الجانب القبلي من طريق السيارات • وبعد ذالك ت لجهة الشرق • وبما ان هذا التجوال ضد ما تقرر ومخالف لطرق الصداقة وحسن الجوار ما ذالك لأننا نخشى ان يحدث من تجولهم امر يسوء الجميع • فلذا نرجوكم ان تلاحظو هذه المسئلة بعين العناية لكي لا يتكرر شيء بعدها • وجل قصدنا عدم وقوع سوء تفاهم بيننا وبين جيراننا الحكومة العراقية كما نحن حريصين على ذالك — هذا والباري يحفظكم/ مخلصكم

١٠ محرم ١٣٥٥ موافق ٢ ابريل ١٩٣٦

حاكم الكويت

١٠ / ١٨٥

...نحمد الشهم المحب العزيز الوكيل السياسي للدولة البهية القيصرية الانكليزية
الكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور .

في عدة رسائل اخبرناكم عن دخول سيارات مخفر سفوان في حدود الكويت وتعديهم على اهالينا وطلبنا منكم رفع القضيه الى من يهمه الامر لمنع هالتجاوز . ولكن مع الاسف ان السيارات المذكوره رجعت تطارد وتعبث بالحدود . وفي الحقيقه انا اخشى من عاقبت هالامر — حيث الآن بلغنا خبر من عربانا الذين على الصبيه يذكرون انهم ظاهرين من الكويت منهم ذهاب لعائلتهم وفي الاربعاء الماضي الموافق ٢٩/٧/٣٦ كانوا بين روضة ام العيش وروضة اخريم قاصدين الصبيه والوقت العصر اذ ظهرت عليهم اربع سيارات مسلحه وفيها شرطه وبدون كلام قبضوا على بعارينهم ثلاثة رؤوس والذي عليها من عيش وطحين وشكر وقليل جاهي وقهوه وحمال وهددوهم بالضرب قائلين انتم مهربين قالوا لهم المهربين ما يمشون في هالطريق علانيه ولا هذي سلعة مهرب . وفي النهايه اخذو ابلهم وطردوهم رجليه . —

اني متأسف جدا من عمل هالسيارات في داخل حدود الكويت . فقد رفعنا لكم عدة رسائل في شأن ذلك وابلغناكم عن هذه السيارة وتعديها ولا اخذنا اي نتيجه موجبه للاطمئنان . لان عربانا النازلين في حدود الكويت الشماليه ماهم مستقرين الآن . فلذا نرجوكم اعادة رفع القضيه الى من يهمه الامر بصوره عاجله فلازلتم مشكورين /- مخلصكم

١٦ جماد الاول ١٣٥٥ موافق ٤ اوكست ١٩٣٦

حاكم الكويت

١/٢١٩ ر

ز حميد الشهم عالي الجاه الافخم المحب العزيز الوكيل السياسي للدوله البهيه القيصريه
نكليزيه بالكويت دام محروسا

د السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور ـ

بعده قد منا عدة افادات بخصوص سيارات " مخفر سفوان " وعلما حدث منهم من
سد بلت في حدود الكويت " فالسيارات المذكوره لازالة تسارد وتخبط في الحدود بدون مبالاة
يوم الثلاثاء الماضي الموافق ٣٠ جماد الأول ١٣٥٥ سيارتين مسلحه فيهما شرطه وصلوا الى
ر الشهي " بقرب اللياح ـ

اني جدا متأسف من هذا التجاسر الذي هو بالواقع مخالف لحقوق الصداقة
جوار • ونكرر رجاءنا برفع القضيه الى من يهمه الأمر لأننا نخشى من نتيجة عواقبه
والله ذالك • هذا ما لزم والباري يحفظكم/ = مخلصكم

جماد الثاني ١٣٥٥ موافق ٢٣ اوكست ١٩٣٦

حاكم الكويت

نمرة ٢٦٨٧ /

ي حميد الشيم عالي الجناب الافخم المحب العزيز الوكيل السياسي للدوله البهيه
ريه الانكليزيه بالكويت دام محروسا

السلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور —

اشارة الكتابنا عدد ٢١٤ المؤرخ ٥/٦/٥٥ و٢٣/٨/٣٦ بخصوص سيارة مخفر
ن " نتأسف جداً الاسف من هالاعمال المنكره منهم في تخبيطهم وما رضينهم الى عشائر
يت في داخل الحدود المره بعد المره " الامر الذي لايناسب حقا من "قبل" حكومتنا
يه العراقيه — اليوم وصلو ناس من عرب الكويت ماشين من اهلهم على الحنيبه قاصدين
ن وهم ثلاثة انفار معهم ١٢ بعير خاليه يريدون يشترون لأهلهم زهاب عيش وتمر ومعا
ات • فلما وصلو حول اظهرت الدباع من شرق آخر نهار الاربعا الموافق ٨ ج٢/١٣٥٥
يرت عليهم سيارتين مسلحه فيهما شرطه وقفو عليهم وقالو لهم وين تسيرون ومن اي عرب اجابوهم
نحن من عرب الكويت اهلنا على الحنيبه وقاصد ين الكويت نشتري زهاب حق اهلنا عيش وتمر
حوايج " قالو لهم تكذبون انتم تبون تشترون اموال لتهريب • قالوا ايش دليلكم علينا في ذالك
ناس بدو " فقرا" مانعرف شيء التهريب • فلما خاصموهم في هذا الكلام • قاموا عليهم وبطحوهم
و واخذو يجلدونهم في العصي الى ان كلفوهم بالضرب بدون رحمه " يقولون لهم قولو
نريد نجلب اموال لتهريب فما الجوهم على ذالك • حتى عجزو ونحقق عندهم صحة كلام المديد "
الك تركوهم ورلعو يخبطون في الحدود " وقد وصلوا المديد اليوم وجونا يشتكون من هذه لحالة
التي يقاسونها من اهل سيارة المخفر المذكور " وفي الحقيقة اننا متكدرين للغايه من اعمالهم
روبها بدون احترام • ولاشك ان هذه الاعمال لاينتج منها سوى تعكير صفو الود والاتحاد ل
عرين الشقيقين والذي لانود وقوعه • وقد رجوناكم مرارا برفع القضيه الى من يهمه الامر لتوقيف
لتعدي المستمر بالحدود نسالكم نستظر نتيجة ذالك بفارغ الصبر • هذا مالزم
ساري بحفظكم / =

مخلصكم

جماد الثاني ١٣٥٥ موافق ٢٩ اوكست ١٩٣٦

حاكم الكويت

نمره
٩٥٦/

.ميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب العزيز الكبتن أ . سي . استيورت المعتمد السياسي للدوله
به القيصريه الانكليزيه بالكويت دام محروسا :

لسلام والسؤال عن عزيز خاطركم دمتم بخير وسرور .

نفيد حضرتكم ان صيادين السمك اهل الكويت بكل السنين الماضيه ينصبون
القريب من خور عبد الله وخور الكبد " ووراء بوبيان من الشرق " ولا يعارضهم أحد . وفي تاريخ ١٤/٢/٥٦
سم مأمور المتحري على مشترا الأسماك بالعراق . وضووا قصده يشتري منهم ويسئلهم عن صيدهم "
ره بالصحيح وبعد ذلك أمر عليهم بالخمس . فقالوا له ماجرة عاده نسلم خمس ونحن من اهل
يت وفي البحر " قال لازم تسلمون والمأمور فيه المتنفذ ومعه زوره "عراقيه " ولعله اشهر عليهم
ح والذ. خطف الحقوه وسبوه بكلام باطل واضطروه أن يخرج وبعد ما الحقوه عدد السمك واخذ منه
ن بصورة اجباريه . وفي الحقيقه ان هذا التجاوز ضد الحق والعداله " لان هؤلاء صيادين فقراء
رة عليهم عاده في مثل ذلك وهم يشتغلون في محل الصيد بالبحر — تجدون بذيله اسماء
ورين والأميه المأخوذة منهم ولهم تبع في فيلكه " وبالكويت أمرنا في حضورهم وسنقدم لحضرتكم
اسم وعدد ما وخذ منهم فارجوكم امعان النظر فيما وقع على هالفقراء من التعديات والأضرار " ورفعها
ن يهمه الأمر ونؤمل استرجاع ما وخذ منهم وشمولهم بعدل ومرحمة حكومة صاحب الجلاله البريطانيه
م مزيد الشكر والابتهاج بحفظكم / = مخلصكم
٢٠ صفر ١٣٥٦ موافق ٢ مي ١٩٣٧

حاكم الكويت

في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤ الموافق ٢٢ صفر ١٣٤٢

الى جناب الاجل الاكرم الافخم المفخم عمدة الاصحاب المحب الشيخ احمد الجابر الصباح سي اي اي حاكم الكويت وتوابعها المحترم

سلمه الله تعالى وابقاه غب السلام الوافر والسؤال عن صحة ذاتكم الحميدة نعرف جنابكم بان لنا الشرف ان نرسل بطيه كتابا باسم حضرتكم من جناب الكرنل نوكس الذي يذكر فيه بان دولة جلالة الملك تهدي حضرتكم بعض اواني الفضية وذلك بدلا لمعروفكم وحسن تضيفكم لنواب دولة الجلالة الملك (؟) في اثنا مؤتمر الكويت ونذكر لحضرتكم بان هذه الهدية ستهدى الى حضرتكم بواسطة البحرين بمجرد وصولها من انكلتره هذا ما لزم بيانه لجنابكم ودمتم محروسين

كرنل ف ب بريدوكس

باليوز وقونسول جنرال الدولة البهية الانكليس

Sd/ F.B.Prideaux, Lt-Colonel,
Political Resident in the Persian Gulf.

... ...

From Lt. Colonel S. G. Knox, C.S.I., C.I.E.,
Chateau de Meyrac,
Par Arudy,
B. P. France.

To H.E. Shaikh Sir Ahmad al Subah, Ruler of Kuwait & Dependencies,
Kuwait, Persian Gulf.

Your Excellency,

Under the directions of the Colonial Office I have the honour to inform Your Excellency that His Majesty's Government have purchased (through the Goldsmiths and Silversmiths Co.) a large silver bowl and four silver side dishes which are being despatched by the above mentioned Company direct to the address of Your Excellency and I am to request that Your Excellency will be pleased to accept the gift as a mark of His Majesty's Government's deep appreciation of the kindness and hospitality shown by you to His Majesty's Representative during the Kuwait Conference.

I take this opportunity of assuring Your Excellency of my high consideration.

August 8th: 1924. Sd/ S. G. Knox

No. 214
24-9-24

خاتمة

وبعد ؛ فإن في صفحات التاريخ الكثير مما يمكن أن يقال عن كل ما تعرضت له الكويت من دس رخيص ، وما كشفته مسيرتها الحميدة من حقائق . ومن يستمع اليوم إلى بعض وسائل الإعلام المختلفة وهي تقدم في برامجها عددا من أولئك الذين لم يلتزموا في أحاديثهم أقل قدر من الحياد فأطلقوا ألسنتهم ، وأقلامهم ، لتخوض في الأحاديث المنافية لما هو معروف ومألوف عن الكويت وعن أبنائها الذين يفخرون -دائما- بتاريخ وطنهم وسجله الناصع .

رحم الله الشيخ أحمد الجابر الصباح فقد عاش يحوط الكويت برعايته ويدرأ عنها كل شر ، قرابة ثمانية وعشرين سنة ، ورحل وقد أرسى فيها قواعد الدولة التي كان يأمل في إرسائها ، وحيث ما تلفتنا اليوم وجدنا شيئا من غرسه ، وبعضا مما صنعته يداه . لقد خاض معركة تأسيس لبناء جديد ، حوّل الوطن من عصر إلى عصر ، وبذل كل جهد ممكن في سبيل إنجاز كل ما من شأنه رفعة البلاد وحماية حدودها ، ولعل من أهم ما حدث في عهده تلك الرسائل التي تم تبادلها بشأن الحدود بين الكويت والعراق في سنة ١٩٣٢م والتي صارت أساسا مهما من أسس ترسيم الحدود الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩٣م .

ويعتبر هذا وحده إنجازا كافيا للرد على المغرضين الذين تحدوهم الأطماع -دائما- إلى التنكر للحقائق ، وإلى متابعة الأهواء .

لقد كانت وفاة الشيخ أحمد في التاسع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٠

من أكبر الفواجع التي مرت بالكويت ، وكانت لها رنة أسى في نفوس محبيه من أبناء وطنه الأوفياء ، ولعل خروج الآلاف من الكويتيين لتوديعه الوداع الأخير يوم وفاته من أهم الأدلة على محبتهم له ، ورغبتهم الصادقة في التعبير عن تقديرهم له ، وحزنهم على فراقه . لقد عاش في قيادة هذا الوطن ردحا من الزمن يحميه ، ويرعى حدوده ، ويدفع به إلى الأمام ، وكان لأبناء الكويت أبا رحيما مشاركا لهم في أفراحهم وأتراحهم ، ارتبطوا به وارتبط بهم ، ولا نزال حتى اليوم نجد بعضا من مآثره فيما ترك لنا من أسس سارت عليها نهضة البلاد حين تلقى الشعلة أولئك الذين تتابعوا على خلافته من بعده فكانوا خير خلف لخير سلف .

رحم الله الأمير الراحل وطيب ثراه .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- أبو حاكمة ، أحمد ، تاريخ الكويت الحديث ، نشر ذات السلاسل ، ١٩٨٤ ، الكويت .

- أسود ، عبدالرزاق محمد ، موسوعة العراق السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ١٩٨٦ .

- الأعظمي ، وليد ، الكويت في الوثائق البريطانية ، دار رياض الريس ، لندن ، ١٩٩١ .

- البحارنة ، د . حسين ، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ، مؤسسة الهلال للتوزيع ، البحرين ١٩٩١ .

- الحاتم ، عبدالله خالد ، خيار ما يلتقط من شعر النبط ، الطبعة الثانية ، الكويت ١٩٦٨ .

- ديكسون ، هارولد ، الكويت وجاراتها ، دار صحارى للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٩٠ .

- الرشيد ، عبدالعزيز ، تاريخ الكويت ١٩٢٦ .

- الشبيب ، صقر ، ديوان صقر الشبيب ، جمعه وقدم له أحمد البشر الرومي ، مكتبة الأمل ، الكويت ، ١٩٦٨ .

- الشملان ، سيف مرزوق ، من تاريخ الكويت ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٩ .

- عثمان، ناجي، دليل الصحافة العربية، دار نعمان للثقافة، بيروت، ١٩٨٨ .

- العدساني، خالد سليمان، مذكرات خاصة، مخطوط .

- الحاتم، عبد الله خالد، خيار ما يلتقط من شعر النبط، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٦٨م .

- الغنيم، د . عبدالله يوسف، الكويت في الخرائط التاريخية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٤ .

- الغنيم، د . يعقوب يوسف، «أحمد البشر الرومي . . . قراءة في أوراقه الخاصة»، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٧ .

- الغنيم، د . يعقوب يوسف، الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٨، الكويت .

- النوري، عبدالله، مذكرات عن حياة الشيخ أحمد الجابر، ذات السلاسل، ١٩٧٨، الكويت .

- مجلة البعثة، إصدار بيت الكويت في القاهرة، المجلد الصادر في ١٩٥٠، أعاد طبعه مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٧، الكويت .

- المجموعة الإحصائية، وزارة التخطيط، ١٩٩٦، الكويت .

- وثائق المملثية البريطانية في الكويت، نشر في إنجلترا سنة ١٩٩٤ .

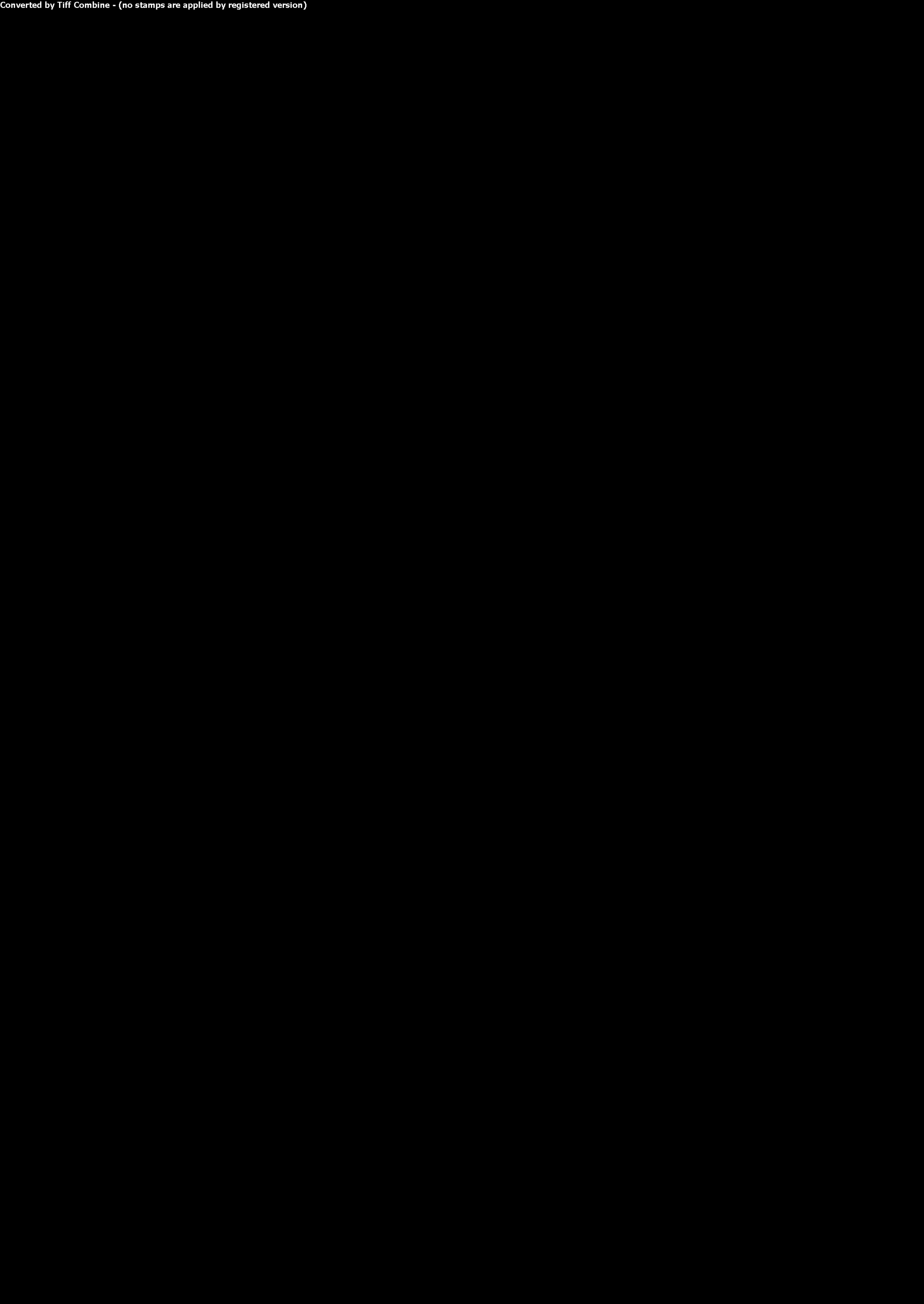
- هـ، رحمان، عوامل حرب الخليج، جذور النزاع بين الكويت والعراق، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩م .

ثانيا : المراجع الإنجليزية :

- Arabian Boundaries, Primary Documents 1853-1927, editors Richard Schofield and Gerald Blake, vol. 8, Kuwait-Iraq II, Archives Editions, 1988.

- Iraq - Kuwait Disputes, vol. 1, part 1 1830-1944, edited by Allan Rush, Archive Editions, London, 1994.

- Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, Richard Schofield, second edition 1993, The Royal Institute of International Affairs, London.



الفهرس

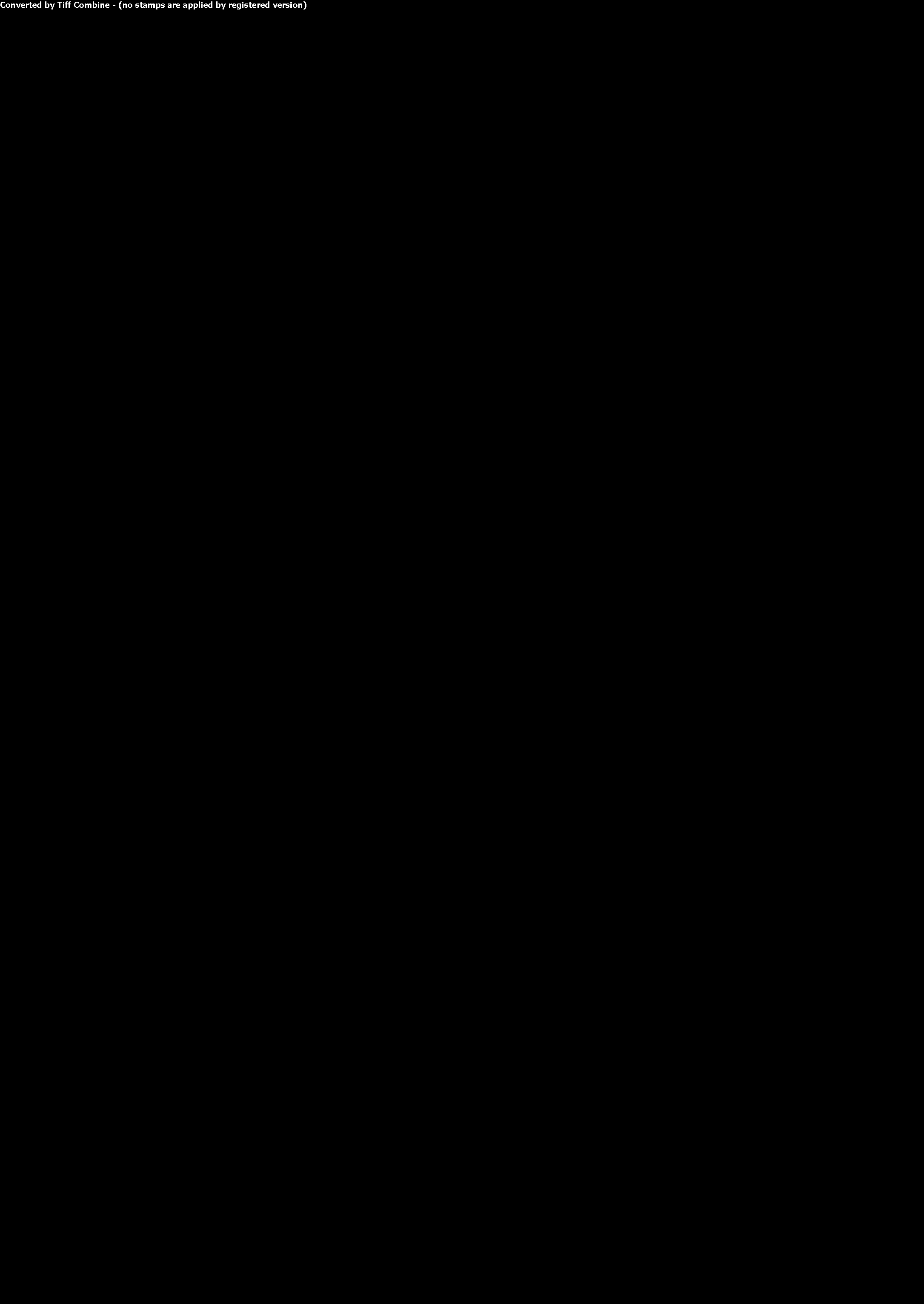
صدر للمؤلف

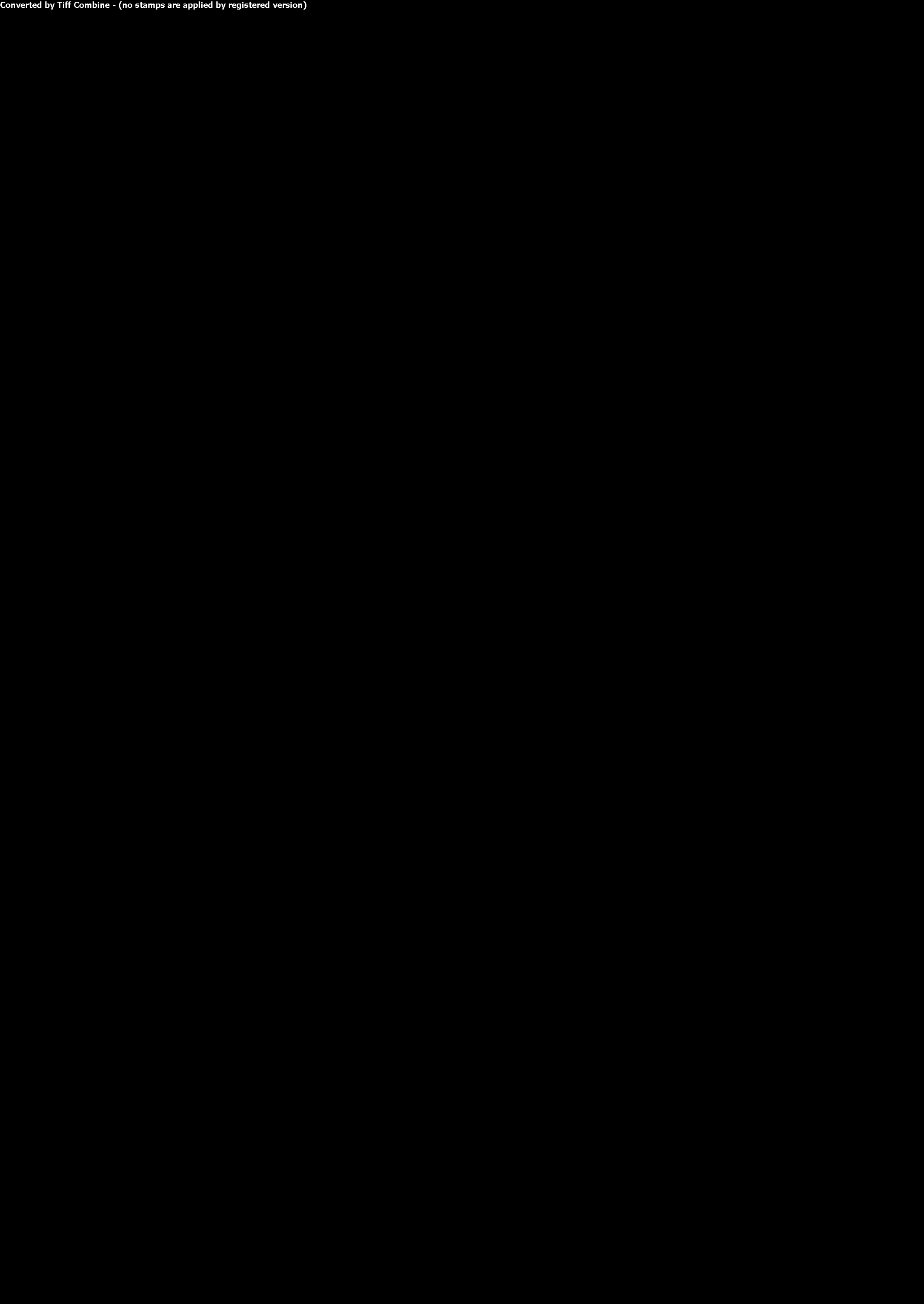
١- كاظمة في الأدب والتاريخ	١٩٩٥م
٢- أوارة . . . لمحة من تاريخ الكويت	١٩٩٥م
٣- أحمد البشر الرومي . . . قراءة في أوراقه الخاصة	١٩٩٧م
٤- العدان بين شاطئ الكويت وصحرائها	١٩٩٧م
٥- ألفاظ اللهجة الكويتية في لسان العرب لابن منظور	١٩٩٧م
٦- الكويت تواجه الأطماع	١٩٩٨م
٧- همس الذكريات	١٩٩٨م
٨- السيدان قبس من ماضي الكويت	١٩٩٨م
٩- ملامح من تاريخ الكويت	١٩٩٩م
١٠- الشيخ أحمد الجابر ومسألة الحدود الكويتية	١٩٩٩م
١١- الشاعر راشد السيف حياته وشعره (بالاشتراك مع الأستاذ فيصل السعد)	١٩٩٢م
١٢- البيت الكويتي القديم (تحرير ومراجعة)	١٩٩٩م

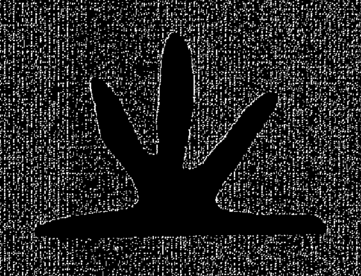
تحت الطبع :

١- دولة الكويت : الأماكن، والمعالم، والأحداث.

٢- الكويت عبر القرون.








Bibliotheca Alexandrina
03334891